عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

السياسة الأردنية تجاه الحياة السياسية في القدس "1948-1967"

داود محمود داود الغول

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1439هـ /2018م

"السياسة الأردنية تجاه الحياة السياسية في القدس 1948-1967"

إعداد:

داود محمود داود الغول

بكالوريوس علوم سياسية من جامعة القدس /فلسطين

المشرف: د. نظمي الجعبة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات المقدسية من برنامج الدراسات العليا/ جامعة القدس

1439هـ/2018م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج الدراسات المقدسية

إجازة الرسالة

السياسة الأردنية تجاه الحياة السياسية في القدس "1948-1967"

الطالب: داود محمود داود الغول
الرقم الجامعي: 21112772

المشرف: د. نظمي الجعبة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2018/8/4 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. نظمي الجعبة التوقيع:
2. ممتحناً داخلياً: د.زهير غنايم التوقيع:
3. ممتحناً خارجياً: د.آمنة بدران التوقيع:

القدس – فلسطين

1439هـ/2018م

الإهداء

إلى والداي

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنّها نتيجة أبحاثي الخاصة، بستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأنّ هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:
الاسم: داود محمود داود الغول
التاريخ: 2018/8/4

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر لكل من يساهم في نجاح واستمرار برنامج الدراسات المقدسية في القدس، بدون استثناء العاملين الإداريين والمحاضرين أو غيرهم، ولكل الأصدقاء الذين ساعدوا في إجراء أو تفريغ المقابلات الشخصية، وبشكل خاص الصديقات: الهام شاهين، أفنان عبد الحق، وحلا لداوية.
وشكر خاص لكل من ساهم في تقديم معلومات من خلال المقابلات الشخصية، كتابة المذكرات أو توفير مصادر ومراجع للباحث، والتي لم يكن بالإمكان إنهاء البحث بدونها.

الملخص

تبحث الدراسة في السياسة الأردنية تجاه الحياة السياسية بالقدس في فترة الحكم الأردني الممتدة من ما بعد النكبة في العام 1948 وحتى النكسة في العام 1967، وهي فترة قصيرة نسبياً لكنها غنية بالأحداث السياسية، فتبدأ الدراسة بالفصل الأول بالبحث في الحياة السياسية في القدس ما قبل فترة النكبة، حيث بدأ دور الأردن وعلاقة العائلة الهاشمية بالقدس ما قبل النكبة، ومنها بشكل رئيسي طموح الملك عبد الله بضم فلسطين أو جزء منها بما فيه القدس ضمن مملكة عربية موحدة تحت حكمه، بالإضافة إلى العلاقات الأردنية مع قادة الحركة الصهيونية في ذلك الوقت والحكومة البريطانية، مما خلق فجوة بين الموقف الرسمي الأردني والموقف الشعبي الفلسطيني والأردني وساهم في تعزيز الخلاف بين القيادات السياسية في صراعها على السيطرة والحكم.

ارتبط تطور العلاقات الأردنية الفلسطينية بالقدس، التي كانت عاصمة القيادة السياسية الفلسطينية، في ذلك الوقت والتي بنيت على أساس قومي وديني وعائلي، كان على رأسها الحاج أمين الحسيني، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى والهيئة العربية العليا، والداعم الرئيسي للأحزاب الإسلامية (الاخوان المسلمين وحزب التحرير)، عدا عن أنه اختار الإنحياز لالمانيا، في الوقت الذي تحالفت العائلة المنافسة له (النشاشيبي) مع بريطانيا والأردن، فكانت الأحزاب الفلسطينية في تلك الفترة مبنية على العائلة ونخبوية في غالبها، وانتهى دورها القيادي الفعلي بعد نفي المفتي وتسارع أحداث النكبة.

شاركت الأردن في أحداث النكبة على أساس تحالفها مع بريطانيا ورؤية الأمير عبد الله الذي انتقل بسرعة من حاكم إمارة (أمير) إلى ملك، وساد غضب عام حول الهزيمة التي حصلت في النكبة، بالرغم من محاربة الملك عبد الله لحماية القدس والحفاظ عليها ضمن حكمه، وبعد النكبة عمل على جمع الضفتين في مملكة واحدة من خلال شريحة من النخب الفلسطينية المتحالفة مع النظام الأردني، فعقدت مؤتمرات تطالب الملك بضم الضفة الغربية إلى الشرقية أبرزها مؤتمر أريحا، وهذا ما حدث فعلياً بالرغم من المعارضة المحلية والعربية والعالمية للضم، وتوجت تلك التطورات باغتيال الملك عبد الله في القدس في العام 1951.

تلا انتهاء حكم الملك عبد الله فترة انتقالية، استمرت خلالها وبعدها سيطرة بريطانيا الفعلية على الحكم الأردني من خلال مجموعة كبيرة من الضباط البريطانيين، من أبرزهم الضابط المعروف باسم جلوب باشا، ولكن الفترة الانتقالية انتهت باستلام الملك حسين للحكم، فبدأت مرحلة جديدة نضجت فيها شخصية الملك المعروف بقوته وذكائه، فعمل بعد سنوات قليلة من استلامه الحكم على تعريب الجيش وطرد الضباط البريطانيين، وتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وأعلن عدائه الشديد للشيوعية والقومية، وهذا ما انعكس على الحياة السياسية في القدس وغيرها من المناطق الخاضعة للحكم الأردني.

عمل الملك حسين على توسيع هامش الحريات في منتصف الخمسينات، وسمح للأحزاب بالعمل العلني، إلا أنه سرعان ما حاربها وبقوة في اللحظة التي شعر بأنه بدأ يفقد السيطرة على الحكم، وذلك بعد تشكيل حكومة وطنية بقيادة سليمان النابلسي، وما عرف بعدها بانقلاب القصر. ضمن هذه الأحداث الكبيرة والأحداث اليومية المتواصلة، شكلت القدس جزءا مهما من الحالة السياسية، فالأحزاب التي تشكلت بعد النكبة، وهي أحزاب أيديولوجية تختلف في طبيعتها عن الأحزاب التي هيمنت قبل النكبة أو أنها لم تتمكن من إثبات حضورها على الساحة السياسية بقوة لعدة أسباب، فشكلت القدس محطة مهمة في حياة قادة هذه الأحزاب جميعها، وفي النشاط الحزبي والسياسي.

ويبحث الفصل الثالث في الحياة السياسية والحزبية التي شهدتها القدس في هذه الفترة، وتنوع الأحزاب الموجودة وعلاقاتها المحلية والعالمية، وتتضمن مجموعة من الأحداث والأسماء التي نشطت ضمن هذه الحياة السياسية، والتي بدأت بالانتقال إلى مرحلة جديدة مع بداية الستينات، فالسنوات التي سبقت النكسة شهدت التحول في الموقف العربي والعالمي من القضية الفلسطينية باتجاه دعم إنشاء كيان سياسي فلسطيني، وتتصل الدول العربية من عبء القضية الفلسطينية في الوقت الذي تعززت المجموعات الفلسطينية المسلحة التي تعمل على تحرير الأرض المسلوبة، الذي قد يحرج الدول العربية ويورطها في الدخول في حرب لا تريدها، وكانت هذه مقدمات نهاية الحكم الأردني على الضفة الغربية، وتوجت بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وانطلاقة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) بما تمثله من شخصية فلسطينية رفعت شعار الإستقلال عن القرار السياسي للدول العربية، ومارست الكفاح المسلح لتحرير فلسطين. وجاءت نكسة عام 1967 طاوية لمرحلة تاريخية، وبداية لمرحلة جديدة.

The Jordanian Polices toward the Political Life in Jerusalem "1948-1967"

Prepared by: Daoud Mahmoud Daoud Ghoul
Supervisor: Dr. Nazmi Jubeh

Abstract

This thesis studies the Jordanian policy towards political life in Jerusalem during the Jordanian rule which started following the *Nakba* of 1948 and ended following the *Naksa* of 1967. While this period is relatively short, it is rich with political events.

The first chapter of the study explores the political life in Jerusalem before 1948 and presents the role of Jordan and the relation of the Hashemite family with Jerusalem before the *Nakba*. It primarily focuses on the ambitions of King Abd Allah to annex Palestine or a part of Palestine, including Jerusalem, to a united Arab kingdom under his rule. It also studies the relations between Jordan, the Zionist leadership and the British government. The resulting political situation created a gap between the Jordanian official position and the Palestinian and Jordanian popular positions, contributing to a conflict between the leaderships over control and government.

The development of the Jordanian Palestinian relations is closely connected to the city of Jerusalem, which represented the capital of the Palestinian political leadership. Before 1948, Palestinian political leadership was founded on national and religious grounds. The leadership was headed by al-Hajj Amin al-Husseini, chairman of the Supreme Islamic Council and the Arab Higher Committee, and the principal supporter of Islamic parties. He chose to ally himself with Germany in a time where the opposition led by the Nashashibi family chose an alliance with Great Britain and Jordan. Palestinian political parties at the time were thus in their majority tribal based and elitist. Their effective political (the Mufti) role ended following the exile of the Mufti and the acceleration of the events leading to the *Nakba*.

Jordan participated to the events of the *Nakba* through its alliance with Great Britain and the realization of the vision of Prince Abd Allah who quickly turned from Prince to King.

General anger prevailed following the *Nakba* defeat despite the efforts of King Abd Allah to protect Jerusalem and maintain the old city under his rule. Following the *Nakba*, King Abd Allah worked on uniting the eastern and western banks into one kingdom. To reach this goal, he used members of the Palestinian elite, allied with the Jordanian government, and the organization of conferences calling on the king to unite the two banks, most importantly the Jericho conference. This resulted in the annexation of the area despite local, Arab and international opposition, which culminated with the assassination of King Abd Allah in Jerusalem in 1951.

A transitional period ensued, during and following which there was an effective British control over the Jordanian government through the presence of a large number of British officers, the most famous being an officer known as Glubb Pasha (Sir John Bagot Glubb).

This transitional period ended with the accession of King Hussein to the throne, following which began a new period during which the King's personality known for his strength and intelligence developed. Following a few years of the beginning of his rule, he worked on Arabizing his army and the expulsion of British officers, creating an alliance with the United States of America and declaring his strong opposition to both communism and nationalism. This therefore is what transpired in the political life in Jerusalem and other areas under the Jordanian rule.
In the mid 50's, King Hussein worked on expanding political freedoms and allowed parties to work openly. He however strongly combated these parties as soon as he felt that he started losing control over the rule, most significantly following the creation of a national government led by al-Nabulsi, which was later known as the "Palace coup". Jerusalem constituted an important part of the general political life, whether in the everyday life or in the context of exceptional events. The parties which were created in Jerusalem after the *Nakba* were ideological parties, different in nature from the parties which dominated before the *Nakba* or had poor presence on the political stage. For many reasons, Jerusalem thus played a major role in the lives of the leaders of the political parties and their political activities.

The third part studies the political life and events in Jerusalem during this period. The chapter studies the variety of political parties, the important personalities active in the political life, and the local and international relations of these parties. A shift occurred in the beginning of the 60s, when, in the years just before the *Naksa*, a transformation in the Arabic and international position vis-à-vis the Palestinian cause developed through the supporting of the creation of a Palestinian body, at a time when Palestinian armed groups striving to liberate the stolen land, were enforced. This in turn diminished the burden of the Palestinian cause on Arab countries which did not want to enter a war. This was the beginning of the end of the Jordanian rule on the West Bank, and culminated with the establishment of the Palestinian Liberation Organization and the Palestinian national movement for Liberation (Fateh), with leading independent Palestinian figures exercising armed struggle for the liberation of Palestine. The *Naksa* of 1967 closed this historical phase, and was the start of a new phase.

المختصرات:

الحياة السياسية: نظام الحكم والسلطات المختلفة الموجودة في المجتمع، بما يشمل فعالياتها وعلاقاتها على أساس التعددية الشاملة سياسياً، وتتمثل في مجموعة القوى السياسية الرسمية وغير الرسمية التي تتفاعل داخل المجتمع بالفعل ورد الفعل على نحو يؤدي إلى تحقيق حالة من الإتزان السياسي؛ ويقصد بالقوى الرسمية: المؤسسات التشريعية والتنفيذية، أما القوى غير الرسمية فتتمثل في الأحزاب السياسية وجماعات الضغط السياسي والرأي العام.

تتمثل هذه القوى الرسمية وغير الرسمية في هذه الدراسة بالحكومة الأردنية والأحزاب السياسية التي وجدت في الفترة الزمنية التي يتم دراستها.

القدس: هي كل الأراضي في الجانب الشرقي من المدينة، والتي كانت تحت الحكم الأردني بعد النكبة، ويتم الإشارة إلى القدس بشطرها الغربي أيضاً، وذلك فقط بالأحداث التي سبقت النكبة عام 1948.

الأمير: عبد الله بن الحسين.

المفتي: الحاج أمين الحسيني.

جلوب: الجنرال البريطاني المشهور باسم "جلوب باشا"، ورد أسمه بعدة أشكال: غلوب، كلوب وجلوب، تم توحيدها في هذه الدراسة باسم "جلوب".

الحسين: الملك حسين بن طلال.

عبد الناصر: جمال عبد الناصر.

العصبة: عصبة التحرير الوطني.

عرفات: (محمد عبد الرحمن) عبد الرؤوف القدوة، المعروف باسم "ياسر عرفات".

تمهيد

مشكلة الدراسة

ستحاول الدراسة معالجة الإشكالية التالية:

انتشرت مواقف وآراء سياسية مسبقة تجاه فترة حكم الأردن للضفة الغربية، وهذه المواقف لم تعتمد بالأغلب على البحث العلمي ولم تأخذ حقها في البحث، وتعتبر في حقيقة الأمر آراء سياسية عامة، ليس بالضرورة أن تكون مستندة إلى معلومات موثقة، والسؤال الرئيسي للدراسة يبحث في ماهية التنظيمات السياسية الفاعلة وما هي الأنشطة والتحركات السياسية التي تم تنظيمها في فترة الحكم الأردني في القدس، وكيف تعاطى معها النظام السياسي الأردني؟

مبررات الدراسة

للدراسة مجموعة من المبررات، ولكن يمكن إيجازها بما يلي:

1. قلة الأبحاث التي تناولت فترة الحكم الأردنية، وإن وجدت فهي غير موثقة حسب الأصول ولا تستند بالأغلب إلى منهجية البحث العلمي.
2. تسليط الضوء على أهمية وثائق الأرشيف والمعلومات التي تتضمنها في كتابة تاريخ الفترة التي حددها البحث.
3. توثيق ما تيسر من خلال المقابلات (التاريخ الشفوي)، المعرض للفقدان بشكل كبير، وإبراز أهميته في الإضاءة على الفترة التي سيتناولها البحث.
4. تعدد المواقف وتضاربها تجاه موضوع الدراسة بدون دراسته بشكل علمي.

أهداف الدراسة

بعد الانتهاء من الدراسة، من الممكن تحقيق الأهداف التالية:

1. دراسة وتوثيق التنظيمات السياسية الفاعلة، والأنشطة والتحركات السياسية التي تم تنظيمها في فترة الحكم الأردني في القدس.
2. دراسة علاقة الحكومة الأردنية بالنشاط السياسي بالقدس، وكيف تعاملت معه.
3. دراسة مدى أهمية الدور الذي لعبته القدس في الحياة السياسية وصناعة القرار السياسي.

أسئلة الدراسة

ستحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هي التنظيمات السياسية الفاعلة وما هي الأنشطة والتحركات السياسية التي تم تنظيمها في فترة الحكم الأردني في القدس؟
2. ما هي علاقة الحكومة الأردنية بالنشاط السياسي بالقدس، وكيف تعاملت معه؟
3. هل لعبت القدس دوراً مهماً في الحياة السياسية وصناعة القرار السياسي أم انها كانت مهمشة؟

فرضيات الدراسة

لقد وضع الباحث الفرضية التالية، التي سيحاول إثباتها من خلال البحث:

القدس كانت مركزاً لنشاط الأحزاب السياسية وموقع مهم لتنظيم النشاطات، بالرغم من محاولة الحكومة الأردنية تهميش الضفة الغربية بما فيها القدس لصالح العاصمة عمان.

منهجية البحث

البحث يعتمد على المنهج الكيفي والأسلوب التاريخي التحليلي في دراسة هذه المرحلة من التاريخ السياسي لمدينة القدس، والأخذ بعين الإعتبار مناهج العلوم السياسية، وذلك من خلال دراسة المصادر والمراجع ذات العلاقة بما فيها من كتب ومذكرات شخصية وسجلات وأرشيف وصحف يومية،

بالإضافة إلى إجراء المقابلات الشخصية مع أشخاص عايشوا تلك الفترة وساهموا من خلال عضويتهم في الحركات السياسية أو نشاطاتهم في الحياة السياسية بالقدس.

الدراسات السابقة حول الموضوع قيد البحث

إن أهم الدراسات المتوافرة حول موضوع البحث هي:

1.كتاب الأحزاب السياسية في الضفة الغربية، لأمنون كوهن:

فكرة موضوع الدراسة كانت وليدة اطلاع الباحث على أحد الكتب التي تؤرخ للأحزاب السياسية في الضفة الغربية في فترة الحكم الأردني، وهو كتاب نشر أولا باللغة العبرية سنة 1980، تحت عنوان "الأحزاب السياسية العربية في فترة الحكم الأردني"، للباحث والمؤلف الإسرائيلي أمنون كوهن، والذي اعتمد في بحثه على الأرشيف الأردني الذي سيطرت عليه السلطات الإسرائيلية بعد احتلال الضفة الغربية عام 1967، وخاصة ملفات مباحث الأمن العام الأردني، وهي ملفات عديدة ومتنوعة لم تنل حقها من البحث، وبقيت مغيبة عن أعين الباحثين الفلسطينيين لسنوات طويلة.

ترجم الكتاب إلى اللغة الإنجليزية ونشر من خلال جامعة كورنيل البريطانية، في العام 1982، وكانت النسخة الانجليزية نسخة منقحة، تمت ترجمتها لاحقاً إلى اللغة العربية من خلال الباحث الفلسطيني خالد حسن عام 1988، وهي النسخة التي سيتم اعتمادها كمرجع في البحث مع إمكانية الرجوع إلى النسخة العبرية أو الانجليزية لمراجعة بعض النصوص.

يدرس الكتاب الاحزاب العربية في الفترة الأردنية في الضفة الغربية بتفاصيل دقيقة، وبالتركيز على الأحزاب الأربعة الكبرى: الحزب الشيوعي، وحركة القوميين العرب، وحركة الإخوان المسلمين، وحزب التحرير، بالإضافة إلى التعرض لبقية الأحزاب في الفصل الأخير، ويدرس الباحث التركيبة الهيكلية للأحزاب، وعضويتها، ومواقفها، وأفكارها وتاريخها من خلال المعلومات الواردة في ملفات الأمن العام

الأردني، وبالاعتماد أيضا على مجموعة من المصادر والمراجع الأخرى، وبدون أن تتاح الفرصة للباحث مقابلة أي من الأسماء الواردة في البحث أو أي من قيادات الأحزاب التي تمت دراستها.

عدا عن الوثائق الأردنية الموجودة في "أرشيف الدولة الإسرائيلي"، هناك العديد من الوثائق الأردنية التي لم يستند الباحث لها، ومن أبرز الكتب التي جمعت ووثقت هذه الوثائق كتاب **الوثائق الأردنية أوراق عبد الله بن الحسين**، وهو من إشراف محمد عدنان البخيت، ويتشكل من عدة مجلدات من أهمها بالنسبة لهذه الدراسة المجلد الحادي عشر تحت عنوان (وحدة الضفتين 1947 –1950)، ويتضمن العديد من الوثائق ذات العلاقة بوحدة الضفتين والمؤتمرات التي عقدت في نفس السياق والفترة.

2.ندوة العلاقات الأردنية الفلسطينية:

كتيب يجمع الأوراق التي قدمت في ندوة تحمل نفس العنوان، في العام 1986، لا يذكر من الذي نظم الندوة أو دار النشر، ويمكن الاستدلال من كلمة الافتتاح التي حملت عنوان "لماذا هذه الندوة؟" وبدأت باسم الإعلام المركزي وباسم أسرة تحرير مجلة "التعميم" المجلة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح– وباسم اللجنة التحضيرية للندوة، أنها الجهات القائمة على تنظيم الندوة ونشر الكتيب، ومن المشاركين نستنتج أن المشاركة كانت أوسع.

تتضمن الأوراق التي قدمت في الندوة مجموعة من العناوين التي تبدأ بالحديث عن الخلفية الاقتصادية – الاجتماعية للنظام الأردني، والجيش، وتنتقل إلى العلاقات الأردنية الفلسطينية، وتهدف الندوة إلى دراسة التطورات السياسية والدور الأردني على ضوء التطورات السياسية في الثمانينات، وتنطلق من الماضي لدراسة الحاضر وفهم دور الملك حسين في الواقع السياسي تلك الفترة، وهي تتضمن مجموعة مهمة من المواقف المختلفة وتشكل نتائج النقاش أحد مكونات هذه الدراسة.

3.كتاب جذور الوصاية الأردنية، لسليمان بشير:

هذه الدراسة الصغيرة والغنية بالمعلومات تبحث في وثائق الأرشيف الصهيوني، وهي من أولى الدراسات التي بحثت في الوثائق/ الأرشيف الذي بقي مغلقاً أمام الباحثين لسنوات طويلة، وما زالت العديد من الملفات مغلقة حتى اللحظة، والتي يكشف المؤلف في هذا الكتاب أهمية دراسة الوثائق الأرشيفية وسيتم الاسترشاد بتجربته، بالإضافة إلى ما يشكله البحث من خلفية تاريخية مهمة سبقت الفترة التي يتم دراستها في هذا البحث، حيث أنه يبحث في الجذور التي سبقت الحكم الأردني للضفة الغربية.

4. الأدبيات التي درست النظام السياسي الأردني:

يمكننا أن نجد عدة أدبيات درست النظام السياسي الأردني، أخترت منها كتابين، وهما من الكتب المعتمدة كمنهج أكاديمي تعليمي في الجامعات الأردنية، وهي شاملة لتركيبة ومكونات النظام السياسي الأردني بالإضافة إلى تاريخ تأسيس المملكة الأردنية وتطورها، فالكتاب الأول يحمل عنوان "النظام السياسي الأردني حقائق ومفاهيم" من تأليف د. أمين عواد مهنا بني حسن، يدرس تاريخ تأسيس المملكة والتطور الدستوري فيها، ويتعمق في دراسة مكونات النظام السياسي وسلطاته الثلاث، وكذلك الأمر يحمل الكتاب الثاني عنوان المدخل إلى النظام السياسي الأردني، وهو من تأليف د. محمد الدجاني و د. منذر الدجاني، ويدرس الخلفية التاريخية لتأسيس الدولة الأردنية ومقوماتها وسلطاتها ومؤسساتها وآليات صنع القرار فيها.

الأدبيات التي درست فترة الحكم الأردني للضفة الغربية قليلة وبشكل خاص ما يدرس منها الحياة السياسية، والمراجع المشار إليها سابقاً تعتبر الأبرز والأهم، وقد تكون المصادر الأساسية للبحث وهي لم تدرس نفس الفترة أو نفس الموضوع، فكتاب سليمان بشير يدرس الجذور قبل الحكم الأردني ويستند إلى الوثائق لإبراز نشوء وتطور العلاقات الأردنية–الإسرائيلية، الذي ينعكس بالضرورة على السياسة

الأردنية تجاه القضية الفلسطينية، ونرى ذلك بوضوح في الأوراق المقدمة لندوة العلاقات الأردنية الفلسطينية، والتي تم تنظيمها في مرحلة سياسية مهدت لقرار فك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية في العام 1988، وتتضمن الأوراق تحليل ووجهات نظر سياسية حول العلاقات الأردنية الفلسطينية على الصعيد الشعبي والرسمي وتشمل العديد من المعلومات عن تطور الدولة الأردنية ومؤسساتها السياسية والعسكرية، أما كتاب أمنون كوهين فهو يتعمق في تفاصيل الأحزاب العربية بما يشمل فكرها، هيكليتها وانشطتها بالإستناد إلى الوثائق الأردنية الموجودة في "أرشيف الدولة الإسرائيلي".

تتضمن هذه الدراسات العديد من المعلومات الغنية، ولكنها ما زالت بحاجة لمزيد من الدراسة والبحث، ففترة الحكم الأردني للضفة الغربية لم تأخذ حقها من الدراسة، كما أن دراسة أمنون كوهين والتي تستند إلى المعلومات المتوفرة لدى السلطات الأردنية في تلك الفترة قد لا تكون دقيقة، ولا يمكن الإدعاء بأن السلطات الأردنية توفرت لها كل المعلومات عن الحياة والنشاط السياسي للأحزاب التي مارست بدورها العمل السري، وتمكنت من اخفاء العديد من المعلومات عن السلطات الأردنية، وكذلك الأمر مع الأوراق المقدمة لندوة العلاقات الأردنية الفلسطينية والتي تمثل سرد تاريخي وتوجهات سياسية، تحتاج للمراجعة والنقد بعد مرور عقود من الزمن عليها.

الفصل الأول

القدس قبل الحكم الأردني

القدس ما قبل النكبة

شهدت القدس تطوراً كبيراً في الفترة العثمانية، فقد اهتم العثمانيون بالعمران في المدينة، فأقاموا منشآت عمرانية عديدة،[1] وفي نهاية العهد العثماني توسعت المدينة من أسوار البلدة القديمة وتمكنت من النمو خارجها، فاتسعت باتجاه الشمال والغرب؛ وذلك لعدة أسباب، أهمها: تطور طرق المواصلات والاتصالات بشكل أساسي، مما أدى إلى إحداث تغييرات في حياة المدينة من عدة نواحٍ، ومن أبرز هذه المشاريع، إنشاء خط سكة حديد عثمانية ربطت بين القدس وميناء يافا، وإنشاء طرق ملائمة للعربات بين القدس والمدن والقرى المجاورة بمبادرات محلية وأوروبية، ورصف جوانب الطرق بالقدس الجديدة بالحصى، بالإضافة إلى وصل القدس بخطوط التلغراف وخدمات البريد المتعددة مع عدة دول عربية وأوروبية، كما تم البدء بتركيب خط هاتف في الكولونية الأمريكية، بالإضافة الى تأليف مجلس بلدي عام 1863.[2] لعب المجلس البلدي دوراً مهماً في تطور المدينة وانتشار الأمان في نهاية الفترة العثمانية، من خلال عدة أعمال والتي من أبرزها إنشاء نظام صرف صحي، وتنظيم جمع القمامة بصورة دورية، وتعليق مصابيح الكاز لإضاءة المدينة، والحفاظ على نظافة الشوارع من خلال رشها

---

[1] هايل الدهيسات، **القدس تاريخ وحضارة من الكنعانية إلى الرعاية الهاشمية**، ص124.

[2] روشيل ديفيس، **القدس العثمانية: نمو المدينة خارج الأسوار**، ص19.

بالمياه لمنع تطاير الغبار، بالإضافةَ إلى إنشاء قوة شرطة للمدينة ودائرة إطفائية ومستشفى تابع للمجلس البلدي، وإعطاء تسهيلات للحصول على تراخيص البناء الأمر الذي ساهم في توسيع المنازل وإضافة طبقات عليها.[1]

انتشار الأمن والنظام والتنظيمات العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ساعد تطور المدينة ونموها والبناء خارج الأسوار؛ فتضاعف عدد سكان القدس 6 أضعاف من 10000 نسمة العام 1800 إلى 60000 نسمة في العام 1914،[2] وتزامن هذا النمو السكاني مع التوسع العمراني والانتقال التدريجي من داخل الأسوار إلى خارجها، كانتقال مؤقت في الصيف إلى الاستقرار الكامل، حيث بدأ الانتقال المؤقت كتوجه أصبح عادة للعائلات المقدسية المقتدرة أن تمضي الصيف خارج الأسوار هرباً من الحر الشديد، ومن الأحوال الخانقة في المدينة القديمة المزدحمة، بالإضافة إلى الإقامة المؤقتة للقرويين والمزارعين في مواسم الحصاد، وتطور هذا الانتقال إلى الاستقرار والسكن ببناء القصور والمنازل الصيفية، التي تسارع نموها وتطورها لتشكل مجموعة من الأحياء بما يشمل التدفق الأجنبي من الحجاج والسياح ورجال السياسة، والذين ساهموا بإنشاء العديد من المؤسسات الغربية التبشيرية وغير التبشيرية كالمدارس والمستشفيات ودور الأيتام، وهذا أدى الى تحويل التوسع من داخل المدينة القديمة إلى خارجها لبناء مدينة أكثر حداثة وأكثر غنى، فتحولت هذه الأحياء الجديدة إلى القسم الحديث والأكثر تطوراً في المدينة.[3]

إن توسع المدينة وتطورها لتصبح اكثر حيوية وحركة، أدى إلى توافد العديد من الفلسطينيين والأجانب للسكن في القدس، فبنيت عدة أحياء جديدة للعائلات المقدسية مثل باب الساهرة، واد الجوز، سعد وسعيد، المصرارة، النبي داود، الثوري، البقعة، الطالبية، وغيرها من الأحياء، بالإضافة إلى انشاء

---

[1] ديفيس، نفس المصدر، ص19-20.

[2] عادل مناع، "**هل أصبحت القدس عاصمة فعلية لفلسطين في أواخر العهد العثماني؟**"، ص66؛ الكزاندر شولش، **تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882**، ص49.

[3] ديفيس، مصدر سبق ذكره، ص27؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **فلسطين تاريخها قضيتها**، ص13.

أحياء من تطور السكن والبناء لمجموعات أجنبية وفدت إلى القدس لعدة أسباب، مثل الكولونية الألمانية والتي شيدت منازلها بعد وصول مجموعة من الهيكليين (Templers) الألمان إلى القدس بهدف إقامة مجمع مسيحي مثالي في الأراضي المقدسة في سبيل التحضير لعودة المسيح المنتظر، وأجروا منازل من الحي لاحقاً لعائلة السكاكيني، وكذلك الأمر مع الكولونية اليونانية، التي بدأت تنشأ وتتطور على أملاك لبطركية الروم الأرثوذكس، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث شملت عدة مباني منها المباني السكنية والحوانيت والمقاهي ومشاريع تجارية ونادي للتسلية.[1]

لا شك في أن القدس حازت على أهمية ميزتها عن المدن الأخرى في هذه الفترة، فقد كان مركز سنجق (متصرفية) القدس، والذي يشمل معظم أجزاء فلسطين وأكثر من ثلاثة أرباع سكانها، مرتبطا رأسا بوزارة الداخلية في استنبول، على خلاف سنجقي عكا ونابلس الذين تبعا لولاية الشام ثم لولاية بيروت، ولذلك سمي بالمستقل، نظراً لأهمية المدينة الدينية والتاريخية والدبلوماسية والسياحية،[2] ومثل متصرفية القدس ثلاث ممثلين منتخبين من المتصرفية هم روحي الخالدي وسعيد الحسيني وهما من القدس، وحافظ السعيد من يافا،[3] وحصلت القدس على هذه الاعتبارات الخاصة منذ العام 1850 إثر حرب القرم، ثم بقرار سلطاني سنة 1887.[4]

إن الأهمية التي تتمتع بها القدس لم تقتصر على الدولة العثمانية، بل تعدتها لتكون أحد المواقع المهمة للدول الاستعمارية وللحركة الصهيونية، حيث تمكنت الدول الأجنبية من أن تحصل على فرمانات لإنشاء قنصليات ومرافق لها وللحجاج من بلادهم خارج الأسوار وداخلها، مستفيدين من القوانين العثمانية بعد حكم إبراهيم باشا وضعف السلطنة العثمانية، وفي هذا السياق نجح اليهودي البريطاني موسى مونتفيوري بعد ثلاثين عاماً من المحاولات الفاشلة من شراء أرض لبناء مستشفى

---

[1] ديفيس، مصدر سبق ذكره، ص69-75.

[2] عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث** ص37؛ ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص13.

[3] لويس فشمان، "حادثة الحرم الشريف 1911: أعيان فلسطين في مواجهة الإدارة العثمانية"، **حوليات القدس**، ص61.

[4] بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948**، ص3.

لليهود الأصوليين، والتي أصبحت النواة لما يعرف اليوم بحي المنتفيوري الذي بني فيه 60 بيتا للإشكناز و60 بيتا آخر للإسفارد ومطحنة هوائية، أما المستشفى فبني ليكون مدرسة صناعية للبنات.[1] تزامن تطور ونمو المدينة مع تطور طبقة كبار ملاكي الأراضي مهيمنة من العائلات مالكة الأراضي في مختلف المواقع، والتي حصلت على مساحات كبيرة من أراضي الفلاحين والملاكين الصغار الذين اضطروا إلى تسجيل أراضيهم باسم الملاكين الكبار هرباً من الضرائب والجندية التي تضمنتها التنظيمات الإدارية العثمانية الصادرة سنة 1856، كما أن العائلات اللبنانية والفلسطينية الثرية حصلت على أخصب الأراضي في فلسطين، عندما استولت الحكومة العثمانية على أراضي الذين عجزوا عن تسديد الضرائب وباعتها للأغنياء في المزاد العلني سنة 1869،[2] ومن هذه الطبقة نفسها "كبار ملاكي الأراضي وكبار موظفي الدولة"، تشكلت النخب السياسية، فالطليعة السياسية في عهد الانتداب التي وصل عددها حسب بعض التقديرات إلى حوالي 3000 ناشط سياسي، كان غالبيهتم يتحدرون من هذه الطبقة الإقطاعية، حيث ترى هذه الطبقة نفسها الممثل الشرعي للسكان.[3] بالإضافة إلى طبقة الإقطاعيين، هناك الطبقة الوسطى التي تضم شريحة صغيرة من الفلاحين الأثرياء والمثقفين ذوي الأصول الممتدة إلى طليعة وجهاء المدن أو الطبقة الوسطى في المدينة، وبشكل أقل في القرية، ولذلك فقد تركزت بشكل خاص في مدن الساحل ذات التكاثر السريع بالإضافة إلى القدس، في الوقت الذي بدأت تنشأ فيه البدايات الأولى للبرجوازية الفلسطينية والتي أعيق تطورها نتيجة التنافس اليهودي، وهو ما عانى منه تجار وأصحاب الحرف والمشاريع الصغيرة في كل المدن المهمة في فلسطين.[4]

---

[1] نهيل عادل عويضة، **معارك القدس الجديدة ومداخلها عام النكبة**، ص24-26.

[2] بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948** ص8.

[3] هلغى باومغرتن، **تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1948-1988**، ص44.

[4] هلغى باومغرتن، المصدر نفسه، ص44.

أما القاعدة العريضة للسكان، فقد تشكلت من الفلاحين الصغار ومستأجرين وعمال زراعيين بالإضافة إلى الفقراء في المدن، فشكل الفلاحون ما بين 60-65% من سكان فلسطين، بالرغم من هجرة مجموعات كبيرة من الريف إلى المدن بحثاً عن العمل والتي ساهمت تدريجيا في نشوء طبقة عاملة فلسطينية في المدن، إلا أن الهجرة من الريف إلى المدن بقيت محدودة جداً في أواخر العهد العثماني، وذلك نتيجة تحسن أوضاع الزراعة والتجارة في المحاصيل الزراعية، فكان جزءا من التحول الديموغرافي النوعي في المدن بما فيها القدس نتيجة للهجرة اليهودية.[1]هذا التطور الاجتماعي الاقتصادي والسياسي في نهاية القرن التاسع عشر، حوّل مركز ثقل القوى السياسية المحلية من الجبال والأرياف إلى المدن الكبرى، وخصوصا مدينة القدس، بالتزامن مع زيادة النفوذ والولاء الاجتماعي للعائلات الكبيرة في المجتمع الفلسطيني، فبرزت في هذه المرحلة أهمية العائلات المقدسية "العريقة"، بالنسبة لسائر العائلات في المدن الأخرى، وتمكنت من لعب دور حاسم على مستوى فلسطين ككل في الفترة العثمانية ولاحقاً في عهد الانتداب، ومن أبرزها عائلتي الحسيني والنشاشيبي، وشهدت صراعاً داخلياً على النفوذ اقتصر على عائلات القدس المشهورة، وأصبح الصراع الرئيسي داخل المجتمع الفلسطيني، على الرغم أنها لم تكن من العائلات الإقطاعية الكبيرة المالكة للأراضي مقارنة بغيرها من العائلات الفلسطينية واللبنانية الإقطاعية المالكة في فلسطين، والسبب أن فلسطين بحكم موقعها الديني، ووجود المسجد الأقصى في رحاب القدس، جعل من أولى المميزات التي تتباهى بها العائلات الإسلامية هي ميزة اتصال النسب بالسلالة النبوية أو بالقبائل العربية الأصيلة في الجزيرة العربية، وكذلك الأمر فكان الصراع بين المركز المديني ومحيطه الريفي من جهة، وبين القدس ذات الوضع المسيطر على مستوى كل البلاد من جهة أخرى.[2] انعكس التطور على الحياة الاجتماعية والسياسية،

---

[1] عادل مناع، "**هل أصبحت القدس عاصمة فعلية لفلسطين في أواخر العهد العثماني؟**"، ص 64-65.

[2] روز ماري صايغ، **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة**، ص38؛ هلغى باومغرتن، سبق ذكره ص45؛ بيان الحوت، **فلسطين** ص416؛ بيان الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948**، ص8.

وتم التعبير عنه من خلال إنشاء جمعيات خيرية وأندية رياضية وثقافية، أتاحت للناس أداء أدوار في الحياة الاجتماعية، فأنشئ في القدس سنة 1914 أربع مؤسسات سياسية واقتصادية تعمل ضد الصهيونية،[1] كمؤشر على اليقظة والوعي الوطني الفلسطيني لمخاطر الحركة الصهيونية.

وعلى الرغم من الخلافات السياسية وصعوبات الحرب العالمية الثانية، مضى سكان القدس في بناء مدينة تنبض بالحيوية والحركة، فحسب الإحصاءات البريطانية لسنة 1945، سجل في القدس خلال 28 عاماً من الاحتلال البريطاني ما يزيد على 2023 نادياً ومنظمة (جمعيات خيرية، تعاونيات، أندية رياضية، منتديات أدبية وثقافية...الخ)، 85% منها فلسطينية (من جميع الطوائف)، بالإضافة إلى توفر أماكن للتسلية من مقاه من الطراز القديم والحديث، وكان هناك ثماني دور للسينما في القدس.[2]

أما انتقال الحكم والسيطرة على القدس من العثمانيين إلى الانتداب البريطاني، فقد تم بعد عجز اللواء العثماني علي باشا فؤاد من الدفاع عنها أمام حملة الجنرال أدموند اللنبي قائد القوات البريطانية، ففي 8/12/1917م ترك المتصرف العثماني عزت بك القدس بعد أن عهد إلى مفتي القدس كامل الحسيني ورئيس بلديتها حسين الحسيني بتسليمها للبريطانيين، الذين بدورهم باشروا بالحكم العسكري في 11/12/1917 وأعلنوا الأحكام العرفية،[3] ومع ذلك فقد حافظ الانتداب البريطاني على النخب السياسية التي تشكلت في سياق التطور الاقتصادي الاجتماعي والسياسي، والتي استمر حضورها القوي من الفترة العثمانية إلى فترة الانتداب البريطاني، مع ملاحظة تحول علاقات القيادات العربية الفلسطينية من الإطار القومي والعربي والعثماني إلى تمتين العلاقات القطرية في عهد الانتداب البريطاني بعد تجزئة البلاد العربية، ففقدت صلاتها القومية إلى حد بعيد.[4]

---

[1] الجمعية الخيرية الإسلامية، وجمعية الإخاء والعفاف، وشركة الاقتصاد الفلسطيني العربي، وشركة التجارة الوطنية الاقتصادية.

[2] روشيل ديفيس، **نمو الجوالي في القدس الغربية**، ص64-67؛ بيان الحوت، **فلسطين**، ص454؛ عارف العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، ص452.

[3] الدهيسات، سبق ذكره، ص126؛ محمد شراب، **القدس أسسها العرب ورفع قواعدها المسلمون**، ص247.

[4] مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني**، ص30.

على الصعيد السياسي:

شهدت القدس تاريخاً طويلا من الصراع وتغير الحكم على مدى التاريخ، وفي التاريخ المعاصر شهدت عدة صراعات وانتفاضات وحروب، وهي نفس الحال التي سادت في ظل الحكم العثماني، ومن أبرز أحداث الفترة العثمانية حملة إبراهيم باشا بن محمد علي الكبير التي سيطر فيها على عدة مواقع من الأراضي العثمانية ومن ضمنها القدس سنة 1831،[1] والنضال السياسي والشعبي ضد الهجرات الصهيونية والانتداب البريطاني حتى نكبة الشعب الفلسطيني في العام 1948. هذه الأحداث تؤكد على الأهمية والمكانة التي تحتلها القدس، التي ساهمت أيضاً في ترسيخ مكانة مميزة للقيادات المقدسية بين القيادة والزعامة الفلسطينية، بالإضافة إلى المكانة المميزة للمدينة لدى الحكومة التركية، حيث كانت وزارة الداخلية في إسطنبول تشرف مباشرة على إدارة القدس، فعلى شأن العائلات المقدسية واحتلت المكان الأهم في قيادة المجتمع الفلسطيني وحركته الوطنية منذ أواسط القرن التاسع عشر، إلى أن أصبحت القدس عاصمة لفلسطين في أعقاب الحرب العالمية الأولى.[2] عملت الحكومة التركية على تعزيز مجموعة من النخب والأرستقراطية لتأخذ دورها في الحكم المحلي باسم الحكومة العثمانية، ولاحقاً باسم الانتداب، حيث استمر الانتداب في استخدام مجموعة من السكان ضد أخرى وحشد الحمائل المتنافسة ضد بعضها بدءاً بعائلات القدس الرئيسة مروراً بالحمائل في المدن الصغرى وأرستقراطية المناطق وانتهاء بزعماء البدو والقرى، والذي أدى إلى انقسامات اجتماعية وسياسية، أبرز ما يمكن الإشارة إليه أنها ساهمت في أن تكون كافة أشكال المقاومة النضالية في عهد الانتداب قد جرت دون قيادة حقيقية من جانب الطبقة الحاكمة المحلية أو مشاركة هذه الطبقة فيها، وبالتالي غياب القيادة الثورية وعدم وجود قيادة مركزية،[3] بالإضافة لتحول القيادات العربية الفلسطينية من العلاقات

---

[1] هايل الدهيسات، سبق ذكره، ص121.

[2] صايغ، سبق ذكره، ص50؛ عادل مناع، "**هل أصبحت القدس عاصمة فعلية لفلسطين في أواخر العهد العثماني؟**"، ص71-72.

[3] صايغ، مصدر سبق ذكره، ص50، 58؛ كنفاني، **ثورة36-39**، ص33.

القومية أيام الحكم العثماني إلى العلاقات القطرية بعد الانتداب البريطاني، وتجزئة البلاد العربية فقدت علاقاتها القومية.[1]

بقي للقدس نفس الشأن في زمن الانتداب البريطاني، فكانت القدس أحد المكونات المهمة للمشاركة أو تنظيم الفعل المقاوم أو قيادة الحركة الوطنية في حالات أخرى، خاصة بعد أن أعلنها الانتداب البريطاني عاصة لفلسطين، ولعل أبرز الأحداث التي شهدتها القدس ضد البريطانيين أو في زمن الانتداب، الاحتجاجات على حادثة تنقيب الآثار في الحرم سنة 1911،[2] وتلاها انتفاضة سنة 1920،[3] وثورة البراق في القدس سنة 1929، والتي كانت دليلا واضحا على مدى اتساع المقاومة الشعبية للانتداب وللحركة الصهيونية[4] والثورة الكبرى، ثورة الـ36–39، وهي الأكبر والأبرز في عهد الانتداب. وعلى صعيد القيادة والأحزاب في تلك الفترة، برز المفتي الحاج أمين الحسيني من القدس كزعيم للحركة الوطنية بحيث تصدر المشهد السياسي وكان له الدور الأبرز فيها، وليتولى الزعامة السياسية الفلسطينية منذ عام 1929م، فقد تمتع بأوسع تأييد على طول البلاد وعرضها، فتم اختياره مفتياً لفلسطين لأن جميع مسلمي فلسطين تقدموا بعرائض طلبوا فيها توليته هذا المنصب، ولم يفعل المندوب السامي أكثر من النزول عند رأي إجماعي، وتم انتخابه في الدور الثاني، بأغلبية 52 صوتاً من أصل 54 صوتاً، بالإضافة إلى ذلك تولى المفتي قيادة الهيئة العربية العليا التي مثلت كل الأحزاب الفلسطينية تقريباً، وشكلت المنظمة الوطنية الأولى بعد اللجنة التنفيذية العربية، كما شغل منصب رئيس المجلس الإسلامي الأعلى منذ 1922.[5]

---

[1] بهجت أبو غربية، ص30.

[2] فيشمان، مصدر سبق ذكره، ص65.

[3] انتفاضة 1920 كان لها أثر كبير على القدس، فعلى إثرها صدرت أحكام بالسجن لمدة 15 عاماً على عارف العارف وأمين الحسيني اللذين لجأ إلى الأردن، وتنحية موسى كاظم الحسيني عن رئاسة المجلس البلدي في القدس وتعيين راغب النشاشيبي محله. الدهيسات، المصدر نفسه ص137.

[4] صايغ، مصدر سبق ذكره، ص52؛ عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص202.

[5] هلغى باومغرتن، مصدر سبق ذكره، ص46–48؛ مهدي عبد الهادي، **المسألة الفلسطينية** ص106.

بالرغم من ذلك، لم يسلم القائد الكريزماتي ذو النفوذ الواسع من الصراع الداخلي والخارجي والتحريض ضده، بهدف نزع الشرعية عنه، وبرأيي إن التحريض بأطرافه المتعددة يمثل الاصطفاف السياسي والتحالفات المحلية والدولية، فالحلف الذي سعى للتحريض على المفتي هو حلف بريطانيا، بما يشمل الحركة الصهيونية وجزءاً من الحركة الوطنية نفسها، والأمير عبد الله، ومن الواضح أن هذا الحلف استخدم علاقة أو تحالف المفتي مع ألمانيا (عدو بريطانيا) للتحريض عليه، فقد زعم مندوب غواتيمالا بأن المفتي من أشد أعوان هتلر في سبيل تنفيذ مشروع يرمي إلى القضاء التام على اليهود، كما أنه أنفق أموال الأوقاف الإسلامية والخيرية في إضرام نار الثورة العربية،[1] وعليه تم تشكيل لجنة خاصة عام 1937 لفحص وتدقيق حسابات الأموال التي يديرها المفتي وذكرت في تقريرها أن هذه الحسابات صحيحة ومنتظمة ولا محل للطعن فيها.[2] ترافق نمو وبروز المفتي كزعيم للحركة الوطنية مع تصاعد النضال الحزبي الفلسطيني نتيجة لأسباب داخلية وخارجية، حيث نشأت في فلسطين بما فيها القدس ستة أحزاب سياسية رئيسية، هي في مجملها إفرازات انبثقت عن الحركات التي نشأت ضد العثمانيين منذ أوائل القرن العشرين كإطارات عامة، دون مبادئ محددة، تحكمها مجموعة من الوجهاء، وتعتمد على ولاءآت منحدرة إليها من نفوذها الديني أو الإقطاعي أو الوجاهي، ولكنها لم تكن أحزاباً لها قواعد منظمة، وعندما قامت الثورة الفلسطينية الكبرى 1936–1939، كانت قد شكلت هذه الأحزاب قيادة موحدة باسم اللجنة العربية العليا، وذلك برئاسة أمين الحسيني، واتخذت من مدينة القدس مقراً لها، وأعلنت الإضراب السياسي الذي امتد إلى سائر فلسطين، وعلى الرغم من الموقع الذي شغلته اللجنة وقياداتها، إلا أنه فيما عدا الشيخ عز الدين القسام نفسه والحزب الشيوعي، فإن أحداً من زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية في هذه الفترة لم يكن مسلحاً بعقل تنظيمي، أما الحاج أمين الحسيني، الذي كان يمتلك قدرات إدارية نادرة، فقد كان عقله بعيداً عن العقل التنظيمي بالمعنى النضالي، وأن المسؤوليات

[1] وهي نفس المعلومات التي استخدمها رئيس الوزراء الإسرائيلي مؤخراً.

[2] هلغى باومغرتن، سبق ذكره، ص46–48؛ مهدي عبد الهادي، **المسألة الفلسطينية** ص106.

التنظيمية ظلت في معظم الوقت مواهب فردية في اللجان الفرعية والكادر الأوسط، وغالباً ما كانت تعجز عن تحويل كفاءاتها إلى قوانين.[1]

عشية ثورة عام 1936، وبعد حل اللجنة التنفيذية العربية في آب عام 1934، برزت على الساحة ستة أحزاب حلت محل الاتحادات الإسلامية المسيحية التي كانت تقف على رأسها اللجنة التنفيذية العربية بزعامة الوجيه المقدسي موسى كاظم الحسيني، والتي تفككت نهائياً بعد وفاته وكان مقرها القدس،[2] ومع ذلك فإن هذه التعددية في فصائل العمل الوطني كانت شكلية، ولم تكن تعبر تعبيراً واضحاً وحاسماً عن الخارطة الاجتماعية في البلاد، فالأكثرية الساحقة من الجماهير لم تكن ممثلة فيها، وأبرز دليل على ذلك غيابها عن الساحة في النكبة، ففي الوقت الذي تم إبعاد المفتي وتغييبه عن المسرح الفعلي للأحداث، لم يكن في القدس من أعضاء الهيئة العربية العليا إلا عضوان، وهما الدكتور حسين فخري الخالدي وحلمي باشا عبد الباقي، ونتيجة غياب دور الأحزاب والهيئة العربية عن الساحة، بادر أهالي القدس إلى تأليف عدد من اللجان المحلية في مختلف الأحياء العربية، ولاحقاً مع الوقت وردت الأسلحة من الهيئة العربية العليا بشكل عشوائي، وبلا فائدة من جزء كبير منها، إلى أن وصل القدس موفد الهيئة وهو الشيخ حسن أبو السعود، الذي انتخب لجنة من اثني عشر عضواً تمثل مختلف قطاعات أهل المدينة تمثيلاً منصفاً، تسلم أمانتها أنور نسيبة، وقد تولت اللجنة وظائف عدة باعتبار دورها عملية صمود، الذي استمر إلى 15 أيار، يوم كان المأمول أن تتسلم الجيوش العربية زمام الوضع.[3] أما الأحزاب الوطنية فكانت كالتالي:

---

[1] غسان كنفاني، سبق ذكره، ص33؛ الدهيسات، **سبق ذكره**، ص137.

[2] هلغى باومغرتن، سبق ذكره، ص45-46.

[3] موسى البديري، **معركة القدس في مذكرات أنور نسيبة**، ص 117-122.

1. في المقدمة كان **الحزب العربي الفلسطيني**، الذي تأسس في القدس في أيار 1935، والمرتبط بعائلة الحسيني وترأسه جمال الحسيني، وهو ممثل لسياسة المفتي، الرئيس الروحي والفعلي للحزب، واستمد الحزب حضوره وامتداده الشعبي الكبير من نشاطات الحاج أمين الحسيني وسيطرته على المجلس الإسلامي الأعلى وعلى أجهزة المحاكم الشرعية، ويمثل الإقطاعيين وكبار تجار المدن، ومقره القدس.

2. أما أول تكتل حزبي تم الإعلان عنه بعد حل اللجنة التنفيذية، كان **حزب الدفاع الوطني**، المرتبط بعائلة النشاشيبي وترأسه راغب النشاشيبي، الذي إثر معركة رئاسة البلدية كان يبحث عن مؤسسة بديلة لزعامته، وتأسس الحزب في كانون الأول 1934، وهو يمثل البرجوازية المدينية الناشئة، وكبار الموظفين، وتميز بوجود بعض الزعماء الذين اتصفت سيرتهم السياسية دائماً بالولاء للسلطة الانتدابية، مثل: راغب النشاشيبي، أسعد الشقيري وغيرهم، كما نسق الحزب سياسته مع الأمير عبد الله على أساس أن الحزب مستعد لمساندته في مطلبه الرئيسي وهو أن يحكم الأردن وفلسطين، وشنوا أعنف هجوم شهدته فلسطين ضد الوطنيين ليوفروا لعبد الله فراغاً سياسياً كي يأمله، وكان مقر الحزب الرسمي في القدس.

3. **حزب الاستقلال** الذي تأسس عام 1932 برئاسة عوني عبد الهادي، وهو يجمع المثقفين والبرجوازية الوسطى وبعض قطاعات البرجوازية الصغيرة، وساعد على بروز دور خاص للجناح اليساري فيه. امتاز مؤسسو الحزب التسعة[1] بأنهم تجردوا من النزعات العائلية، وعرف عن الحزب أنه قام على الاختيار العددي في العضوية على حساب الإكثار من الأعضاء

[1] المؤسسون التسعة هم: عوني عبد الهادي، رشيد الحاج إبراهيم، معين ماضي، عزة دروزة، صبحي الخضرا، الدكتور سليم سلامة، فهمي العبوشي، أكرم زعيتر، عجاج نويهض، وانضم لهم لاحقاً حمدي الحسيني وحربي الايوبي.

الحزبيين، ولم يكن لعملية الانتخابات أي وجود في مؤسساته، فهيئة الحزب الرئيسية، ومقرها القدس، تؤلف ما تراه مناسباً من هيئات فرعية تضم ثلاثة أشخاص على الأقل.

4. **حزب الإصلاح العربي الفلسطيني** الذي أسسه الدكتور حسين الخالدي في آب 1935، وهو ممثل لعدد من المثقفين، امتاز بانتخاب ثلاثة سكرتيريين للحزب يتولون شؤونه، وهم بدلاً من انتخاب رئيس واحد له، وهم: الدكتور حسين الخالدي، محمود أبو خضرا، وشبلي الجمل، إلا أن الرأي العام أوجد الترابط بالرئاسة مع المؤسس، ومقره القدس.

5. **حزب الكتلة الوطنية**، أعلن عنه سنة 1935، ترأسه عبد اللطيف صلاح، وهو عضو سابق في المجلس الإسلامي الأعلى، امتاز الحزب بأنه جعل مدينة نابلس مقراً له.

6. **حزب الشباب الفلسطيني**، ترأسه يعقوب الغصين، ويعتبر أداة سياسية من أدوات الزعامة الحسينية، بالنظر إلى مقياس العلاقة الوطيدة بين رئيسه الغصين والمفتي.[1] بالإضافة إلى هذه الأحزاب، يمكن الإشارة إلى عصبة المجاهدين، والتي عرفت بهذا الاسم في الإعلام، وفيما بعد عرفت بـ "**عصبة القسام**" بعد استشهاد الشيخ عز الدين القسام، والذي لم يؤسس حزبا جديدا أو مستقلا، بل عمل على الجهاد مع مجموعة من المجاهدين المؤمنين المستعدين للموت في سبيل الوطن، والذين استمروا بالجهاد بعد استشهاد القائد في النضال، وقد أصبح الكثير منهم قادة للفصائل في ثورة 1936، كما تمكن الحاج أمين من استقطابهم والاستفادة من شجاعتهم وإقدامهم. ومن الجدير الإشارة إلى أن القسام حافظ على علاقة وتواصل مستمرين مع الحاج

[1] للمزيد من التفاصيل حول الأحزاب الستة: غسان كنفاني، **ثورة 36-39**، ص26، 34؛ الدهيسات، سبق ذكره، ص139؛ هلغى باومغرتن، سبق ذكره، ص46؛ بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948**، ص301-316؛ بهجت ابو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني**، ص30-32؛ أنيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين**، ص151-.152.

أمين وكان يستشيره في قضايا الثورة، والتي خلقت تساؤلات على علاقة المفتي بالقسام وعصبته، وبعد استشهاده، وبالرغم من التزام مجاهدي العصبة لأوامر القيادة العليا، إلا انهم لم يتخلوا عن عصبتهم السرية.[1]وحول العصبة، تقول بيان نويهض الحوت: "لا يسعنا ان نحكم على التشكيلات السياسية بأهدافها ونظامها وأعمالها (علنية كانت أم سرية)، ومن هنا لا يجوز اعتبار الأحزاب الصغيرة (كالتي أنشئت في العشرينات) مؤسسات سياسية، وذلك لمجرد أنها تبنت اللقب الحزبي والهيكل الدستوري، بينما افتقرت إلى الكوادر المنظمة والعمل المتواصل، ثم نحذف عصبة القسام من جدول المؤسسات السياسية، بينما هي تطبق عليها المقاييس الحزبية الحديثة".[2]

وبالإضافة إلى عصبة القسام، تشكلت وعملت مجموعة أخرى من المنظمات والأحزاب في تلك الفترة، وكان لها أدوار مختلفة وبصمة في التاريخ الفلسطيني، مع أن منها من لم يعتبر نفسه حزبا وطنيا فلسطينيا، **فالحزب الشيوعي الفلسطيني**، الذي تأسس سنة 1919 على يد يهود شيوعيين مهاجرين إلى فلسطين ومن عناصر اعتنقت الشيوعية بعد وصولها إلى فلسطين، ومع ذلك لم يتم احتواءه من الحركات الصهيونية، كما تعرضت مجموعة من قياداته للاغتيال من الحركة الوطنية، كما حمل الحزب في أحشائه صراعاً استمر طويلا بين الفكر الماركسي والفكر الصهيوني أدى إلى ابتعاده عن الواقع، فقد رفع الحزب شعار (دولة العمال والفلاحين)، مما يعني عدم الاستعداد لقبول أي تعاون مع الحركة الوطنية التي تقودها الأحزاب البرجوازية والعائلات الإقطاعية، استمر هذا الحال حتى مؤتمر الحزب السابع والذي أقر فيه بتأثير من الكومنترن[3] بضرورة تعريب الحزب وتحويله إلى الحزب الحقيقي للجماهير الكادحة العربية، نتائج هذا المؤتمر ووثائقه كما يصفها غسان كنفاني بأنها "من

[1] بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948**، ص317-328.

[2] بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948**، ص318.

[3] الكومنترن: اختصار لعبارة الشيوعية الأممية، أسسها الزعيم السوفيتي لينين في العام 1919، لتنظيم الثورات من خلال الأحزاب الشيوعية في كل دولة، وكانت تعقد مؤتمراتها في موسكو بحضور مندوبي الأحزاب من مختلف انحاء العالم.

أثمن وأدق التحليلات في تاريخ هذا الحزب"،[1] بقيت حبراً على ورق، فلم يستطع الحزب قط من إنجاز مهام التعريب، ولذلك فقد ألقى الشيوعيون بكل ثقلهم في معركة 1936 وأخذوا مواقف شجاعة وتعاونوا مع القادة المحليين، وايدوا المفتي، وخسروا كثيراً من الشهداء والمعتقلين، ولكنهم لم يفلحوا في أن يكونوا قوة مؤثرة، وتعرض الحزب، نتيجة هذه الظروف، إلى الانشطار عدة مرات إلى أن تم حل الحزب في الكومنترن الذي عقد سنة 1943، وتأسس على أثره بعد شهر واحد **عصبة التحرير الوطني**.[2]

منظمة الحرية، يشير لها المناضل بهجت ابو غربية في مذكراته، حيث عمل على إعادة تنظيمها مع مجموعة ممن تم الإفراج عنهم من الاعتقال بعد العفو العام عن أحداث ثورة 1936–1939 ومنهم، أبو حمدي، وصبحي أبو غربية، وصبحي عودة، وغيرهم الذين عادوا من العراق ومجموعة من المناضلين، ومنظمة الحرية التي اشتهرت في مدينة القدس، وكان صدى أعمالها يجعلها في تصور البعض أنها منظمة كبيرة، تركز علمها على تدعيم مقاطعة العرب لليهود تجارياً ومقاومة السمسرة وبيع الأراضي لليهود، كما اشتهرت المنظمة بنشاطها العسكري.[3]

الحزب السوري القومي الاجتماعي، حزب سوري تزعمه أستاذ في الجامعة الأمريكية انطون سعادة، نادى بالقومية السورية واستقلالية القضية السورية وأن سورية للسوريين والسوريين أمة واحدة، وانتشر الحزب من خلال الطلاب الفلسطينيين في الجامعة الأمريكية الذين تأثروا بأفكار زعيم الحزب، فكانت حيفا نقطة البداية ثم أخذ الأعضاء بالانتشار تدريجيا في القدس، وبقي المركز الرئيسي للحزب في بيروت، وكانت للحزب مواقف عدائية صلبة من الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية، وحاول التقرب من المفتي الذي بدور رفض تزويد الحزب بالسلاح، وذلك لم يثني القوميين السوريين من

---

[1] غسان كنفاني، سبق ذكره، ص6.

[2] غسان كنفاني، سبق ذكره، ص6–9؛ بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917–1948**، ص487؛ مهدي عبد الهادي، **المسألة الفلسطينية**، ص115–120.

[3] بهجت أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني**، ص138–142.

المشاركة في ثورة 1936–1939، كما رفض قرار التقسيم ونفذ أعضاء الحزب عمليات حربية ضد أهداف ومواقع يهودية في حيفا بشكل مستقل ومنفرد عن الأحزاب الأخرى.[1]

الإخوان المسلمون، حركة أنشأها الشيخ حسن البنا في الإسماعيلية بمصر، وامتدت إلى الوطن العربي تدريجياً، افتتحت أول فروعها في فلسطين بالقدس،[2] وفي بيان الإعلان عن افتتاح مقره الصادر بتاريخ 12.4.1946، حددت جماعة الإخوان عنوان المقر كالتالي: "قد تم بحمد الله وتوفيقه ومؤازرة المخلصين العاملين من رجال الأمة وشبابها ان استقرت الجماعة في دار تقع في حي عربي كريم –حي الشيخ جراح– في قصر المرحوم سعيد بك الحسيني"،[3] وحسب رسالة أرسلها أمين سر الإخوان إلى نائب رئيس الهيئة العربية العليا بتاريخ 4.1.1947، تم تأسيس جماعة الإخوان المسلمين بتاريخ 26.10.1945، وتضمنت الرسالة معلومات منها أسماء أعضاء مجلس الإدارة البالغ عددهم 30 عضوا،[4] وإشارة إلى أن أعضاء الجماعة قد بلغ 1810 عضوا.[5] الافتتاح تم بمشاركة جمال الحسيني، الذي كان له دورا رئيسيا في إقامة الفرع، وألقى كلمة في الافتتاح أشار فيها إلى أن أمنيته بأن تنشر دعوة الإخوان في فلسطين قد تحققت، وسجل اسمه على قائمة أعضاء الفرع الأوائل،

---

[1] بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917–1948** ص496–501.

[2] فرع القدس لم يكن مستقلا كفرع دمشق، فقد كان فرع من فروع مصر، وفي فترة وجيزة تمكن الفرع من جمع مبلغ ستة الآف جنيه فلسطيني بغرض إقامة مكاتب لإدارة الفرع في القدس، وهناك اختلاف بما تورده المراجع حول سنة افتتاح الفرع في القدس وأرجح سنة 1945 التي وردت لدى عارف العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، ص453.

[3] بيان من جماعة الإخوان المسلمين في القدس إلى الأمة الإسلامية الكريمة، ملف حركة الإخوان المسلمون، ملف رقم 1014501,

[4] أعضاء مجلس الإدارة: الشيخ عبد الباري بركات، الشيخ موسى العيزراوي، الشيخ محمد صبري عابدين، الشيخ محمد علي الجعبري، الشيخ عبد الحي عرفة، الشيخ يعقوب الفحماوي، الشيخ محمد اسعد الإمام الحسيني، الحاج جودة الحلبي، الحاج خالد الهدمي، الحاج عيد عابدين، الحاج طالب بركات، الحاج داود اهرام، توفيق صالح الحسيني، إبراهيم سعيد الحسيني، شكيب النشاشيبي، جميل وهبة، شكرى قطينة، شريف صبوح، تحسين كمال، شوكت العسلي، سعد الدين العارف، عبد الرحمن عريقات، احمد حسين الغول، محمد الجبشة، ظافر الشهابي، عثمان صادق النمري، محمد داود طاهر الداودي، رشاد الخطيب التميمي، صالح طاهر عبده، عارف العارف.

[5] مرفق لرسالة أمين السر محمد اسعد الإمام الحسيني لنائب رئيس الهيئة العربية العليا، ملف حركة الإخوان المسلمون، ملف رقم 1014501.

واستمرت العلاقات المتينة بين الحسينيين، بما فيهم المفتي والحزب العربي، مع الإخوان المسلمين وزعيم الحركة الشيخ حسن البنا، الذين بدورهم كان لهم دورا مميزا في النضال من أجل فلسطين.[1]

حزب البعث العربي، تأسس الحزب في سورية، ومؤسسه ميشيل عفلق، عقد مؤتمره التأسيسي في 7 نيسان 1947، فلم يكن له وجود أو مساهمة في الحياة السياسية في فلسطين قبل النكبة، إلا أنه شارك في "جمعية تحرير فلسطين"، التي عملت على إرسال المتطوعين المتدربين إلى فلسطين، كما ألف الحزب مكتب فلسطين الدائم في أوائل سنة 1948.[2]

قوات الجهاد المقدس، تشكلت بقرار من الهيئة العربية العليا، على أثر عودة عبد القادر الحسيني من بغداد إلى القاهرة في العام 1946، بهدف ممارسة الجهاد الفعلي لمواجهة الخطط الاستعمارية الصهيونية، وتم اختيار المفتي قائداً أعلى لهذا الجيش، وعبد القادر الحسيني القائد العام، وكان لجيش/قوات الجهاد المقدس دورا مهما في الدفاع عن القدس، وحارب مناضلي الجهاد المقدس في ظروف قاسية جداً، وتم حل قوات الجهاد المقدس بقرار من الهيئة العربية العليا في أيار 1949م.[3]

النكبة ومؤثراتها على المدينة

عندما أصبحت تكاليف الاستعمار المباشر أكبر من فوائده على الدول المستعمرة، بحثت عن بدائل تضمن فيها سيادتها على الدول المستعمرة واستمرار استغلالها لمواردها وأسواقها، في فلسطين وفي مناطق أخرى كانت السياسة البريطانية "فرق تسد" هي الأداة التي خلقت صراعات عرقية وطائفية لا تنتهي، ضمنت لبريطانيا السيطرة كما ضمنت أن تبقى هذه الدول في صراعات داخلية مستمرة، أما ما يميز فلسطين أن الصراع العرقي الذي تمت صناعته كانت أداته الحركة الصهيونية ذات الطبيعة الاستيطانية الإحلالية، التي عملت على تهجير الفلسطينيين من أراضيهم وبيوتهم، وهذا ما عرف

---

[1] بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917-1948**، ص 502-505؛ أمنون كوهين، **الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني**، ص203؛ عارف العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، ص453.

[2] بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917-1948**، ص505-507.

[3] نهيل عادل عويضة، **معارك القدس الجديدة ومداخلها عام النكبة**، ص47، 162؛ عبد الله التل، **كارثة فلسطين**، ص3.

لاحقاً بالنكبة، في محاولة لوصف المصيبة والكارثة التي حلت بالفلسطينيين، ولكنها لم تكن كارثة بل كانت كارثة مستمرة ومتصاعدة حيث نشأ منها التهجير ومخيمات اللاجئين، ونشأت دولة تسعى ليل نهار لتوسيع حدودها والتوسع في المنطقة.

إذا ما حاولنا أن نفهم معنى النكبة، فعلينا الغوص في تفاصيل تأثيرها على حياة الناس، فالنكبة معناها الكارثة،[1] ولأنها لم تكن كارثة طبيعية فإن إمكانية إنقاذ وإنعاش المدينة لم يتم بالسياق الذي يمكن إتمامه في حالة الكوارث الطبيعية وتأثير النكبة كان كبيراً على المدينة، فالقسم الحديث والغني انفصل عن مناطق القدس التي بقيت عربية، وهي البلدة القديمة والجزء الشرقي من المدينة، فقد انقطعت السبل نهائياً بينها وبين المصادر الموجودة في المدينة الجديدة، والتي كانت جزءاً أساسياً من مكونات حياتها.[2]

فعلى صعيد الأراضي والممتلكات في قضاء القدس، الذي كانت مساحته في عهد الإنتداب 558,647 دونماً، ويشمل 64 قرية عربية، خسر العرب اثنين وثلاثين قرية، مساحتها 243126 دونماً، ومن أحياء المدينة نفسها تبقى للعرب ما يقارب 3000 دونم من أصل 7738 دونماً،[3] فضلاً عن أن مركز الثقل في الحياة الاجتماعية للقدس بالنسبة للشرائح العليا في الطبقة الوسطى – الأندية والمقاهي والمطاعم في المدينة الجديدة – بات بعيداً عن متناولها، بالإضافة الى كثير من المؤسسات الثقافية، عدا عن حالة البؤس والفقر والشقاء الشديد التي سادت في النكبة، فانتشرت الأمراض وخاصة بين الطبقات الفقيرة، بسبب سوء التغذية وشروط الحياة البائسة، بالإضافة إلى انعدام الوسائل الصحية وأسباب الوقاية وإنشغال الفكر بالحالة المتردية السائدة.[4]

---

[1] مجمع اللغة العربية، "**المعجم الوسيط**"، الجزء الأول، إخراج ابراهيم أنيس وآخرون، الطبعة الثانية، القاهرة 1972.

[2] ديفيس، سبق ذكره، ص68.

[3] عارف العارف، **النكبة، الجزء الرابع**، ص920.

[4] ديفيس، سبق ذكره، ص 68؛ عارف العارف، **النكبة**، الجزء الرابع، ص929.

نتيجة التهجير القصري، الذي بدأ بالقدس في 25 كانون أول 1947 بنزوح سكان بيت صفافا من منازلهم على أثر المعارك، ثم سكان لفتا والطالبية، وتلاها النزوح من أحياء المدينة الجديدة في آذار 1948، وازدادت أعداد النازحين بعد مجزرة دير ياسين، وبلغت ذروة التهجير في أيار مع سقوط الأحياء العربية خارج السور، فكان اللجوء في البداية إلى البلدة القديمة داخل السور، حيث التجأ النازحون واحتموا لبعض الوقت في بيوت أقاربهم وأصدقائهم، وإلى الزوايا والمساجد والتكايا، وإلى الكنائس والمدارس والأديرة، وتضاعفت أعداد اللاجئين بوصول لاجئين من مدن وقرى أخرى، وعاشوا ظروفاً غاية في الصعوبة والإهمال، ويقدر عدد اللاجئين الذين بقوا في القدس ولم ينزحوا منها، حسب تقرير لليونسيف بـ 38963 لاجئاً[1] وحسب إحصاء الكونت دوبريه، المسجل العام لوكالة الغوث الدولية، بتاريخ 25 تشرين الثاني 1952، فان عدد اللاجئين الذين يتناولون مؤنهم من الوكالة بالقدس بلغ 58822 لاجئ.[2]

تقسيم القدس

بدأ الحديث رسميا عن التقسيم سنة 1937 كاقتراح من لجنة بيل Peel Commission[3]، وقوبلت فكرة التقسيم بالرفض من الفلسطينيين، وتصاعد النضال ضد الاستيطان الصهيونية والانتداب البريطاني الداعم الرئيس للحركة والهجرات الصهيونية، واستنكرت الحكومات العربية كلها، باستثناء حكومة شرق الأردن، قرار التقسيم وأعلنت تأييدها للثورة العربية، إلى أن أعلنت الحكومة البريطانية عزمها التخلي عن الانتداب، ورفعت الأمر في نيسان 1947 إلى الأمم المتحدة لتقرر ما تراه مناسباً حول مستقبل البلاد، والتي بدورها أصدرت قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية وتدويل

[1] عارف العارف، **النكبة**، الجزء الخامس، ص1083– 1085، 1109–1110.

[2] عارف العارف، **النكبة**، الجزء الخامس، ص1123.

[3] لجنة تحقيق ملكية بريطانية، تعرف باسم اللجنة الملكية لفلسطين، نظمت لاقتراح تعديلات على الانتداب البريطاني على فلسطين في أعقاب اندلاع ثورة 1936–1939، كما عرفت باسم رئيسها أيرل بيل Earl Peel.

القدس،[1] وكانت مدينة القدس في ذلك الوقت، سنة صدور قرار التقسيم وقبل النكبة، مركزا للواء يحمل نفس الاسم: "لواء القدس"، ويتكون من أربعة أقضية، هي: القدس ويتبعه 66 قرية وعشيرة واحدة (السواحرة) وثماني مستعمرات يهودية، بمجمل عدد سكان 228,540 نسمة، بيت لحم–أريحا، خليل الرحمن، ورام الله،[2] أما قرار التقسيم فقد نص على وضع دولي خاص لمدينة القدس، بحيث تتم إدارتها من الأمم المتحدة، وتم تحديد القدس بحيث تضم قرية أبو ديس من الشرق، وبيت لحم من الجنوب، وعين كارم من الغرب، وشعفاط من الشمال.[3]

[1] انيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين**، ص139؛ عارف العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، 425–426.

[2] عارف العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، ص478–480.

[3] قرار رقم 181 الصادر عن اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني 1947، تحت عنوان " Future Government of Palestine"

الخط الأخضر في القدس 1948[1]

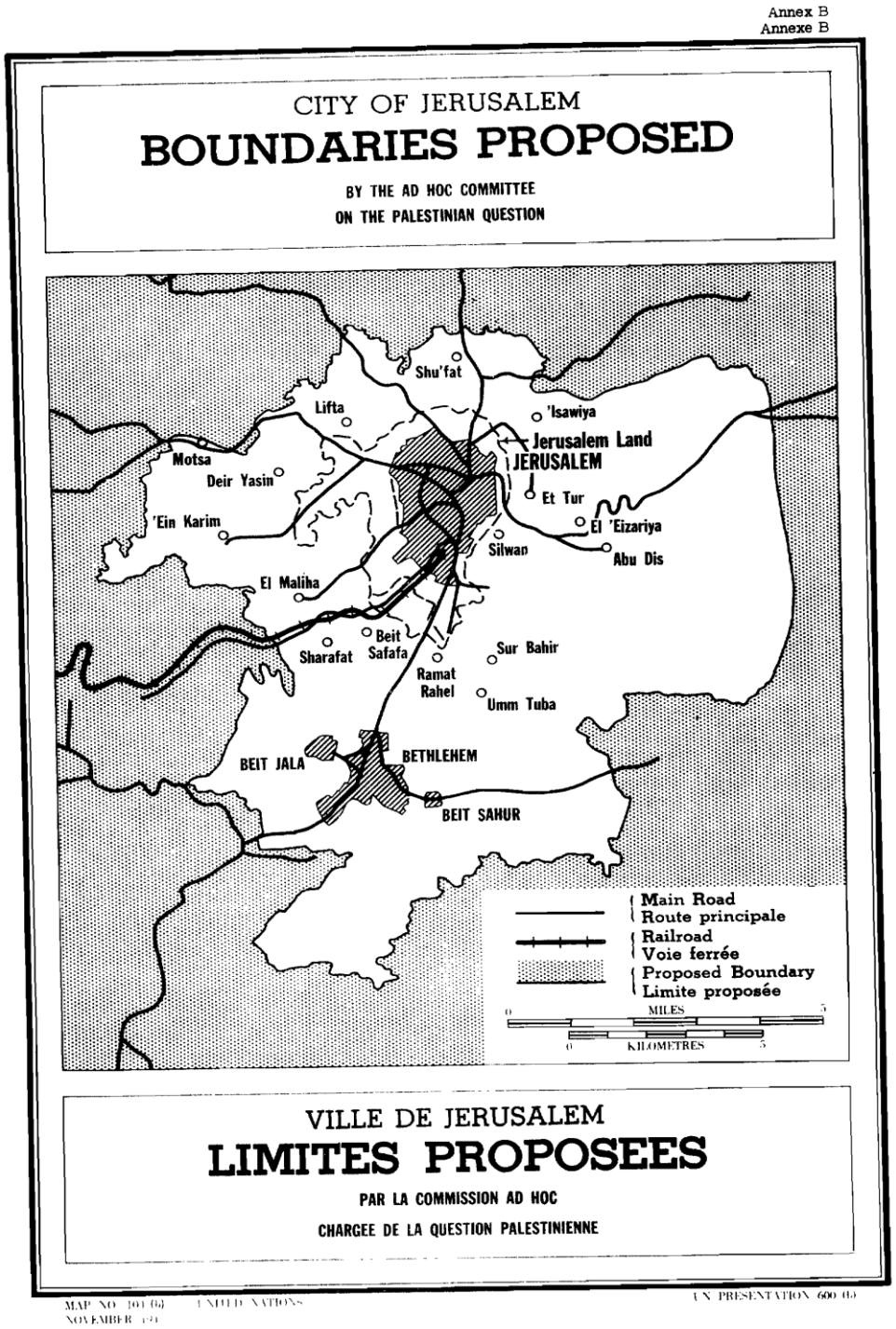

[1]United Nation office for the coordination of humanitarian affairs, Interactive maps http://x-maps.maps.arcgis.com/apps/View/index.html?appid=d4385754a4dc48f1a2781df0c999950f&extent=32.6809,30.6899,37.2951,32.8381

خط الهدنة في القدس 1948

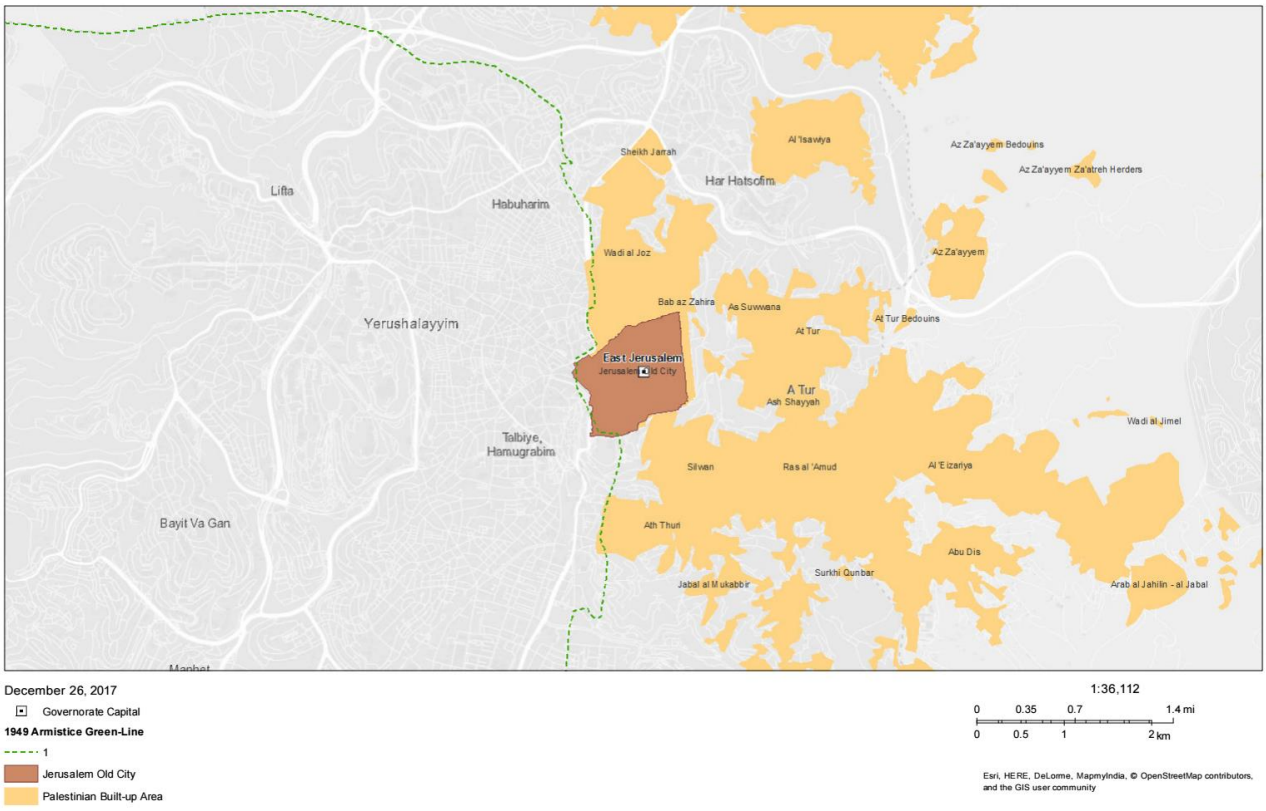

على إثر أحداث النكبة تم فرض أمر واقع جديد، استولت فيه القوات الصهيونية على القسم الغربي من المدينة، وأصبح هذا التقسيم فعلياً بتوسط الأمم المتحدة في 17 تموز 1948 لوقف إطلاق النار في القدس، حيث أصبحت القدس مقسمة إلى المنطقة الغربية تحت السيطرة "الإسرائيلية" والشرقية تحت السيطرة الأردنية، وبينهما شريط من الأرض الحرام، المعروف بخط الهدنة أو الخط الأخضر، ويمتد جنوباً من الشيخ جراح مرورا بمحاذاة الجانب الغربي لأسوار البلدة القديمة، حتى رامات راحيل باتجاه طريق الخليل.[1] وعلى إثر هزيمة الجيوش العربية، واحتلال الحركة الصهيونية القسم الغربي من المدينة، وبعد عام كامل على قرار التقسيم في 30 تشرين الثاني 1948، وقعت السلطات "الإسرائيلية" والأردنية على اتفاق وقف إطلاق النار، بعد أن تم تعيين خط تقسيم القدس بين القسمين الشرقي

[1] ناثان كريستال، **سقوط المدينة الجديدة 1947–1950**، ص144.

والغربي للمدينة في 22/7/1948، الذي أتاح للاستيطان اليهودي أن يمتد إلى الأحياء العربية التي كانت حتى ذلك الوقت مناطق عسكرية.[1]

بعد أيام قليلة من التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار، صدر قرار عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة اشتهر بقرار حق عودة اللاجئين 194، وهذا القرار تضمن عدة نصوص خاصة بمدينة القدس، من أبرزها التأكيد على قرار التقسيم بأن يتم معاملة مدينة القدس (الحدود المنصوص عليها في قرار التقسيم) بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، وذلك لارتباطها بديانات عالمية ثلاث، ويجب أن توضع تحت سيطرة الأمم المتحدة الفعلية، وطلب القرار من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة لنزع السلاح في المدينة بأقرب وقت ممكن، بالإضافة إلى نص القرار على وجوب منح سكان فلسطين، جميعهم، أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس، إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلية.[2]

عارضت الأردن و"إسرائيل" قرار تدويل القدس، في الوقت الذي وافقت فيه الدول العربية على التقسيم وتدويل القدس،[3] بتوقيع مندوبيها على بروتوكول لوزان[4]، فأعلنت الحكومة الإسرائيلية في 2 شباط 1949، أنها لم تعد تعتبر القدس الغربية أرضاً محتلة، وألغت الحكم العسكري هناك، بنفس الوقت بدأت بمحادثات سرية مع الأردن تضمنت خمسة اجتماعات بين عبد الله التل،[5] قائد القوات العربية في القدس، وموشيه ديان قائد الجيش الإسرائيلي في منطقة القدس، هذه المحادثات والتفاهمات كانت مبنية على مصلحة مشتركة لتقسيم القدس، لما تشكله من عمق استراتيجي للبلدين، وانتهت المحادثات

---

[1] أسامة حلبي، **بلدية القدس العربية**، ص 19؛ ناثان كريستال، **سقوط المدينة الجديدة 1947-1950**، ص148.

[2] قرار رقم 149 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 كانون الاول 1948 تحت عنوان Palestine – progress report of the United Nations Mediator

[3] قدمت الدول العربية اقتراحاتها القائمة على تدويل منطقة القدس تدويلا تاما تطبيقا لقرارات الجمعية العامة للجنة التوفيق التي أنشأتها الجمعية العامة في أواخر العام 1948، وكان من بين مهامها وضع نظام دائم لتدويل القدس.

[4] الماضي وموسى، ص537.

[5] قائد عسكري أردني، أحد قادة الجبهة الأردنية في فلسطين عام 1948، والقائد العسكري لجبهة القدس.

السرية بتوقيع اتفاقية الهدنة بينهما في 3 نيسان 1949، والتي نصت على أن حدودهما المشتركة ليست سياسية ولا إقليمية، ولا تلزمهما بخصوص التسوية النهائية لمسألة فلسطين، ومباشرة عمل كلاهما على نقل مؤسساتهما الحكومية كلٌ إلى القسم الذي يسيطر عليه من القدس.[1]

دور الأردن في حرب عام 1948

بدأ دور الأردن وعلاقتها بالقضية الفلسطينية مبكراً، فدخول الأسرة الهاشمية باب القضية الفلسطينية بدأ بالثورة العربية الكبرى، حيث تزعمت الأسرة الهاشمية القضية العربية، بما فيها القضية الفلسطينية بشكل مباشر، وتطور سياق العلاقة الهاشمية مع فلسطين تحت رعاية بريطانية، بدأت بالمراسلات التي اشتهرت باسم (مراسلات الحسين ومكماهون)، والتي كانت قبل الثورة، ولكن أخبارها بدأت بالانتشار بعد اشتعال الثورة، فكانت من نتائج الثورة أن خاب أمل القوميين العرب، الذين بايعوا الحسين زعيماً للثورة، بسبب موقفه من العروض البريطانية، مع أنها بقيت سرية وكتمها الحسين والإنجليز عن الناس وعن أبناءه، وكانت هذه بداية علاقة الثقة بين الأسرة الهاشمية والإنجليز، بالإضافة إلى أنها مبنية على وعود بالملك والخلافة، وتلاها مسلسل من الخدائع والوعود الزائفة البريطانية والتي من أهمها وأخطرها اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور، ومع ذلك استمر تعاون أبناء الحسين مع الإنجليز.[2]

لم تقتصر العلاقات الهاشمية في تلك الفترة على البريطانيين، فقد عمل الإنجليز على بناء جسور العلاقة ما بين الأسرة الهاشمية وقيادات في الحركة الصهيونية، على أمل أن يكون للحركة القومية العربية زعامة "معتدلة" تربط بين أهداف الحركة والأطماع الصهيونية، وكان مشروع اللقاء الذي أعده المسؤولون البريطانيون بين وايزمن والأمير فيصل في القاهرة، مقدمة لعدة لقاءات بينهما نشأ منها

[1] خالد الحباشنة، **العلاقات الأردنية – الإسرائيلية**، ص26؛ اسامة حلبي، سبق ذكره، ص19–20؛ ناثان كريستال، **سقوط المدينة الجديدة 1947–1950**، ص151–153.

[2] أنيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين**، ص55–58.

صداقة وتفاهم كامل وقبول فيصل للحركة الصهيونية وتساهله معها مقابل الحصول على عرش سورية الذي لم تتنازل عنه فرنسا، ومن أبرز ما قبل به فيصل في الاتفاقية التي عقدها مع وايزمن سنة 1919 تأسيس كيان فلسطيني منفصل عن الدولة العربية في سورية.[1]

استلم فيصل الحكم رسمياً وعاد إلى دمشق بعد تنصيبه ملكاً في آذار 1920، وكافأه الإنجليز في 1930 "بالاستقلال" بعد سنة من رفضه مساعدة عرب فلسطين في انتفاضتهم في 1929 مثلما كافئوه بإدخال العراق عصبة الأمم 1932 بعد سنة من امتناعه عن التعاون مع المؤتمر الذي أقامته الحركات الوطنية العربية في القدس.[2]

أما الحسين فلم يوقع على أي معاهدة مع البريطانيين، بالرغم من تواصل المساعي والاتصالات، وتوقيع ابنه عبد الله على المعاهدة في كانون الأول 1921، في الوقت الذي تطورت فيه الأحداث في شبه الجزيرة العربية، فهاجمه ابن سعود وأرغمه على الفرار، تاركاً العرش لابنه، وسط انحياز بريطاني لابن سعود، المنتصر بهذه الأحداث، وتوفي الحسين في الرابع من حزيران لعام 1931م وتم دفنه في القدس بدلاً من مكة.[3]

بدوره سعى الأمير عبد الله لفرض سيطرته على الأردن وفلسطين، بعدما اعتبر نفسه مظلوماً من القسمة التي تمت من خلال بريطانيا، والتي حصل فيها أخوه الأصغر عرش العراق، ولم يتبقى له وهو الأخ الأكبر إلا إمارة شرق الأردن، فتوجهت أحلامه نحو فلسطين، ولتحقيق أحلامه بنى الأمير عبد الله اتصالات وعلاقات مع الحركة الصهيونية، اعتقاداً منه بأن لتأثيرها الكبير دور سيساعده في إنشاء مملكة موحدة تضم فلسطين وشرق الأردن،[4] ويشير سليمان بشير إلى عاملين موضوعيين لعبا دوراً

---

[1] أنيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين**، ص68-80.

[2] **السابق**، ص82.

[3] السابق، ص 87-89؛ الدهيسات، **المصدر نفسه**، ص 157-160.

[4] خالد الحباشنة، **العلاقات الأردنية – الإسرائيلية**، ص16.

حاسماً في بناء علاقة سياسية ما بين الأمير عبد الله وزعامة الحركة الصهيونية:الأول: موجة الجفاف والقحط التي اجتاحت شرقي الأردن في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينات، والتي دفعت بعدد كبير من شيوخ العشائر وكبار ملاكي الأراضي فيها، وعلى رأسهم الأمير عبد الله نفسه، إلى التوجه إلى الوكالة اليهودية بحثاً عن إمكانية استثمار رؤوس الأموال والخبرة الفنية الصهيونية على أراضيهم.

والثاني: تزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين عقب صعود الفاشية في أوروبا، الأمر الذي دفع بالوكالة اليهودية إلى بداية التفكير بتوسيع نشاطها الاستيطاني عبر نهر الأردن.[1]

تعود بداية اتصال الأمير عبد الله بالوكالة اليهودية إلى أوائل سنة 1932، بوصفه ملاك كبير للأراضي وكشيخ مشايخ، دفعه وضعه الاقتصادي الصعب إلى البحث عن رؤوس أموال وخبرات فنية أجنبية لاستثمارها على أراضيه أو حتى رهن تلك الأراضي مقابل قرض، ومن أبرزها قضية رهن الأمير لأراضي غور الكبد، التي ثارت حولها ضجة كبيرة في تلك الفترة، فالعلاقة مع الوكالة اليهودية تمت في الوقت الذي كان يخضع فيه الأمير لتأثيرين متناقضين، الأول النظام العشائري في الأردن الذي يدفعه إلى التعاون مع الوكالة اليهودية، والثاني الأبعاد السياسية لهذا التعاون على المستوى المحلي والفلسطيني والعربي، ومعارضة الحركة الوطنية.[2]

فسياسة الأمير عبد الله لتحقيق طموحه وأحلامه اختلفت عن الموقف الشعبي الأردني والفلسطيني، فشهدت سياساته معارضة مستمرة في مختلف الأحداث في فلسطين، فبعد أن نقل توفيق أبو الهدى[3] خبر إيجار أراضي غور الكبد لزعامة حزب الاستقلال في فلسطين، تقرر في اجتماع عقده الحزب إرسال وفد للأمير لحثه على التراجع عن هذه الخطوة، وتألف الوفد من المفتي وموسى كاظم الحسيني واحمد حلمي باشا والشيخ عبد القادر مظفر والشيخ محمود الدجاني، لكن الأمير لم يتراجع عن موقفه،

---

[1] سليمان بشير، **جذور الوصاية الأردنية**، ص 10.

[2] **السابق**، ص 57-60.

[3] سكرتير الحكومة الأردنية في ذلك الوقت.

وأدلى لاحقاً بتصريح للصحف انه لم يتراجع عن إيجار أراضي الغور ولم ينكر فيه أنه أجرى مفاوضات مع الصهاينة بشأنها، وارتكز الأمير عبد الله في صلابة موقفه أمام النقد الموجه له من الحركتان الوطنيتان الفلسطينية والأردنية إلى الطابع العشائري والبطريركي لحياة الإمارة السياسية في تلك الفترة، والذي يشكل فيها شيوخ العشائر، الذين ارتبطوا بالمشروع الصهيوني كملاكين كبار، العمود الفقري لتلك الحياة السياسية.[1]

تطورت علاقة الأمير عبد الله بالوكالة اليهودية إلى أن أصبح امتياز أراضي غور الكبد علاقة شكلية مع مرور الوقت، وتدريجيا أصبح واضحاً لكلاهما أن الوكالة تقوم بتمويل نشاط الأمير السياسي، وحسب قائمة أعدها رئيس قسم المالية في الدائرة السياسية للوكالة عام 1938، نلاحظ أن الأمير تلقى ما مجموعه 3700 ليرة فلسطينية من الوكالة في الفترة بين 1936-1938، بالإضافة إلى قروض وديون شخصية أخرى على الأمير لمؤسسات وشركات صهيونية.[2]

حاول الأمير فرض وصايته على الحركة الوطنية، كما حاول إقناع الحركة الصهيونية أنه الطرف العربي الأفضل للتفاوض، ومن إحدى محاولاته احتواء الزعامات الفلسطينية، أنه دعا لاجتماع حضره المفتي ومجموعة من ممثلي الفئات العربية، أشار الأمير في الاجتماع إلى المسؤولية التي ألقاها القدر على عاتقه في تحمل أعباء قضية الحركة العربية والبحث عن حل لها، وأنه ينوي السفر إلى لندن لإيجاد حل للقضية الفلسطينية بين اليهود والعرب، وانتهى النقاش في الاجتماع بين الأمير والمفتي الذي طالب بإلغاء الانتداب ووعد بلفور، بتصريح الأمير الغاضب: "أنا غير مستعد لتقديم أية اقتراحات لكم، لقد دعوتكم لسماع آراؤكم وليس كي أسمعكم آرائي، وإذا لم يكن لديكم أي حل للمشكلة

[1] سليمان بشير، **جذور الوصاية الأردنية**، ص 66-71.

[2] السابق، ص 96-100.

التي أنتم واقعون فيها فلا يحق لكم التحدث باسم الشعب العربي، أنت يا حاج غير قادر على السيطرة على صحيفة عربية واحدة في بلدك، فكيف تطالب بالاعتراف بك ممثلا عن الشعب العربي؟".[1]

واجه الأمير عبد الله معارضة أردنية فلسطينية لسياسته، وعمل على إجهاض هذه المعارضة بالتحالف مع المعارضين للمفتي وبشكل خاص راغب النشاشيبي وحزب الدفاع، وساهم هذا التحالف إلى شق صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، واشتدت المعارضة لسياسة الأمير في فترات مختلفة، فعلى سبيل المثال اعتقل زعماء النضال الوطني في الأردن في فترات مختلفة، وخاصة 1932–1936 لأنهم رفضوا أوامر الأمير بترك القضية له شخصياً، وشهدت عمان والسلط في تشرين الأول 1933 مظاهرات وإضراب شامل احتجاجاً على تعاونه مع الصهيونيين، كما حاول الأمير تحديد التطوع لفلسطين من خلال الجيش الأردني فقط، ومن أشد الهجمات على المتمردين على سياسة الأمير كانت في جبال عجلون وفي بيت عديس سنة 1939.[2] وعن خطر هذه المعارضة يقول مساعد ورئيس ديوان الأمير، محمد الأنسي إلى ممثل الوكالة اليهودية أهرون كوهين: "أطلقت النار على بيتي مرة واثنتين وثلاث، وقد اقسم المفتي أن يقضي علي عندما اتضح له بأنني حلقة الوصل بين الأمير عبد الله وبينكم، وقد تخلى عني أعز أصدقائي وأقاربي الذين ينظرون اليّ الآن كخائن باع نفسه للصهاينة بأبخس ثمن، ولا تكفي الأموال التي استلمها منكم لدفع البخشيش. صحيح أن ارتباطكم هو مع الأمير عبد الله، غير إنني أقوم بالعمل الأسود. اضطررت بسببكم إلى استئجار بيت في القدس بمبلغ 150 ليرة سنويا لأن اجتماعي بكم في الفندق يشكل خطراً علي".[3]

الدور الذي لعبه الأمير مع المعارضة، بالإضافة إلى أسباب أخرى كثيرة ساهم على شق الصفوف وكان له نتائج خطيرة ومن أهمها إجهاض الحركة الوطنية في ثورة 36–39، فوساطة الأمير في ذلك

---

[1] السابق، ص106.

[2] انيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين**، ص100–105.

[3] سليمان بشير، **جذور الوصاية الأردنية**، ص97 –98.

الوقت سعت إلى إقناع قادة الحركة الوطنية بفك الأضراب وإضعاف الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال المعارضة المعتدلة للجنة العربية العليا، وتقدم الأمير بتوجيه مباشر من الوكالة والانتداب، بفكرة أيقاف الإضراب والدخول في مفاوضات مع الحكومة الانتدابية،[1] في الوقت عمل فيه على قمع الحركة الوطنية في الأردن، متمسكاً بحلمه وطموحه في إنشاء مملكة على ضفتي النهر، ويعبر عن ذلك سكرتير حكومته سمير الرفاعي بقوله: "إن سبب البلاء، والمشكلة الرئيسية في فلسطين تنبع عن وجود العناصر المتطرفة من العرب فيها، وأن الحل الوحيد لتلك العناصر المتمثلة في سيطرة إحدى العوائل (أي الحسينيين) هناك، وهذا العربي هو الأمير الذي سيوحد شطري الأردن تحت حكمه، وقد أثبت الأمير مقدرته على قمع العناصر المتطرفة في شرقي الأردن وطردها من هناك" وأنه "باستطاعة الأمير ان يقترح إدخال 150 ألف مهاجر يهودي إلى شرقي الأردن".[2]

في الوقت الذي التمس فيه الحزب العربي الفلسطيني، في مقررات اجتماعه العام[3] الذي عقد في مدينة القدس في اليوم الأول من شهر حزيران 1945، بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس الحزب، من أصحاب الجلالة والسمو والفخامة ملوك العرب وأمراءهم ورؤساء جمهورياتهم التوسط بشأن زعماء البلاد والسماح لهم بالعودة إلى فلسطين،[4] استشارت السلطات البريطانية الأمير حول السماح للمفتي وبعض المبعدين بالعودة إلى فلسطين، وقد رفض الأمير ذلك بشدة وهدد بإشغال حرب أهلية في فلسطين،[5] إلا أنه في النهاية لم توافق بريطانيا على فكرة إنشاء فدرالية على بلاد الشام. على أثر أحداث النكبة التي تواصلت بعد قرار التقسيم، قررت الحكومات العربية في 12 نيسان 1948، في اجتماعها بدمشق، التدخل العسكري لإنقاذ فلسطين، وفي 15 أيار اجتازت الجيوش العربية حدود فلسطين بأعداد مختلفة

---

[1] السابق، ص117-120.

[2] سليمان بشير، **جذور الوصاية الأردنية**، ص134-135.

[3] اجتماع شعبي كبير حضره أكثر من خمسة الآف شخص، من مختلف أنحاء فلسطين.

[4] رسالة من الحزب العربي الفلسطيني إلى المندوب السامي، بتاريخ 5-6-1945، ملف باسم قرارات الحزب العربي الفلسطيني، ملف رقم 1134261

[5] سليمان بشير، **جذور الوصاية الأردنية**، ص148.

وقليلة واستعداد غير كافٍ، إلا أنها استطاعت أن تحقق بعض الانتصارات في العديد من المواقع، فعندما وصلت طلائع الجيش العربي إلى القدس، استقبلها السكان بالتصفيق والهتاف، وكانت أخطر المعارك بين القوات الأردنية والإسرائيلية في القدس.[1]

وفي المحصلة النهائية لم تتمكن الجيوش العربية والفلسطينيون بقيادة الحاج أمين الحسيني، من تحقيق أهدافهم أو الانتصار، وبالرغم من المقاومة الباسلة للجيش العربي الأردني في القدس بقيادة عبد الله التل والتي تمكنت من حماية البلدة القديمة والشطر الشرقي من القدس، فقد تمكنت القوات الصهيونية من احتلال المساحة الأكبر من فلسطين، فكانت النكبة وما حدث في العام 1948 نتيجة لسياق طويل ومستمر من الأحداث تمثلت مقدماتها في عدة أسباب منها أن الامبراطورية البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول الغربية ألقت بكل ثقلها لدعم الحركة الصهيونية في تحقيق أهدافها، والهجوم الشرس من الانتداب البريطاني على الحركة الوطنية الفلسطينية، والذي شمل القتل والإعدام والاعتقال والملاحقة، فقد دمرت ولسنوات عدة قدرة المجتمع الفلسطيني على المقاومة من النواحي السياسية والاجتماعية وأخيراً العسكرية، في الوقت نفسه الذي دعم الانتداب الحركة الصهيونية وهيأ لها كل الظروف للانتصار، بالإضافة الصراع والتنافس الداخلي على الزعامة، ومساعي الأمير عبد الله لبناء دولة عربية كبرى تبدأ خطواتها في فلسطين.[2]

النكبة وفشل الجيوش العربية في إنقاذ فلسطين حصلت بالرغم من الوعود العديدة التي تناقلت على لسان الأمير عبد الله، الذي صرح أنه في طريقه لتحرير القدس وبعدها تل أبيب، ويرجح البعض السبب في ذلك بتآمر بريطانيا من خلال سيطرتها على الجيش، وبشكل رئيس قائد الجيش جلوب

[1] خالد الحباشنة، **العلاقات الأردنية – الإسرائيلية**، ص 25–26؛ عارف العارف، **النكبة**، الجزء الثاني، ص 339–342، 454.

[2] هلغى باومغرتن، ص46–52، بهجت أبو غربية، ص392.

باشا، ناهيك عن إلقاء البعض الآخر اللوم على الأمير عبد الله، لتآمره وتبعيته لبريطانيا، فلا يستطيع أن يفعل إلا ما ترضاه.[1]

[1] عارف العارف، **النكبة**، الجزء الثاني، ص340، 344، 451، والجزء الثالث، ص515–517؛ نهيل عادل عويضة، **معارك القدس الجديدة ومداخلها عام النكبة**، ص 131.

صورة مكبرة للأمير عبد الله مع توقيعه عليها[1]

[1] صورة للأمير عبد الله عليها توقيعه، ملف أرشيف مجموعة صور صموئيل، رقم 000qcwi.

بناء على سبق، يتبين لنا أن فترة الحكم الأردني على الضفة الغربية بما فيها القدس، بعد النكبة والهزيمة، بدأت بعدم ثقة الفلسطينيين بالحكم الأردني، وبالتشكيك بالنوايا والمصالح الهاشمية، ولعل أبرز دليل على ذلك اغتيال الملك عبد الله في القدس على يد عشو كما يرد أدناه، وفي هذا البحث لن نتوسع كثيراً في بحث المرحلة السابقة للحكم الأردني، ولكن من المهم الإشارة إلى أن هذه الحالة من عدم الثقة، التي لها آثارها على علاقة الفلسطينيين بالحكم الأردني، وبشكل خاص على صعيد العمل السياسي ووجهات النظر من المواقف الأردنية المختلفة، والذي تم التعبير عنه من خلال الصحف المحلية الصادرة في تلك الفترة، فعلى سبيل المثال، كتب محرر مجلة الصريح تحت عنوان "أسئلة...!":

"أن سبب الحملة على الجيش العربي وحده وتناسي الجيوش العربية الأخرى خطة مدبرة من سادة تلك الجيوش لتغطية هزيمتهم وتخليهم عن بلادنا بدون قتال، فهم يظنون أن الرأي العام الفلسطيني يتأثر بالدجل والتهويش والأكاذيب لهذا انطلقوا يسممون الأفكار ويعللون انسحابهم بأسباب كاذبة متلاعنة ما أنزل الله بها من سلطان. إن جيوش مصر وسوريا ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية والجيش العربي الأردني كلها في المسئولية سواء فقد سارت وراء الساسة ولم تقم بواجبها الحربي كما تريد الشعوب العربية.

أضف إلى هذا أن الحملة الظالمة مدبرة من مفتي فلسطين السابق وبقايا أنصاره لأنه متعود على الهدم وشعاره (بي وبإعدائي يا رب).. فهو يفضل أن يتسلم اليهود البلاد من أن يتسلمها خصومه السياسيون لأن شهواته السياسية تطمس على قلبه فتجعله في هذا الموقف المستهجن".[1]

وفي عدد آخر من مجلة الصريح، نشر المقال التالي تحت عنوان: "هاشمية: مجلة الصريح... ونفاق مجلة الميثاق": "إن تاريخ صاحب "الصريح" معروف. فقد انضم في أول نشأته إلى حزب الاستقلال _

[1] **مجلة الصريح**، محرر الصريح، "أسئلة" العدد الرابع عشر، السبت 18 حزيران سنة 1949 الصفحة الأولى.

وهو حزب كان يعارض سياسة المفتي _ وفي تاريخه الأخير تولى رئاسة تحرير مجلات "الحرية" و"نداء الأرض" و "الصريح". وكلها كانت تقاوم سياسة المفتي وتحمل على تصرفاته وأعمال حاشيته وحزبه. وهذا التاريخ معروف للقراء جميعا، وهو فخر لنا".[1]

أما الملك حسين فيقول حول هذا الموضوع أن "معظم الزعماء العرب المسئولين عن الهزيمة والذين سحق قلوبهم الحسد ورغبوا في إيجاد كبش فداء، كانوا يقذفوننا بجحيم من دعاياتهم، ويتهموننا بمسئولية الهزيمة. وكانت مصر على رأس المفترين ... أما حججهم فهي أن جلوب الانكليزي هو الذي كان يقود الجيش العربي الأردني: كان عذراً سهلاً مريحاً هيناً لهذه الدول التي لم تجرؤ على القتال".[2]

[1] **مجلة الصريح**: "هاشمية"، مجلة الصرح.. وتفاق مجلة الميثاق، العدد السادس عشر، 2 تموز49، ص3.

[2] الحسين، **مهنتي**، ص101.

الفصل الثاني

القدس تحت الحكم الأردني

حملت الحرب العالمية الثانية نتائج جديدة تغيرت بسببها موازين القوى العالمية، فانتقل مركز القوة العظمى العالمي من بريطانيا وفرنسا إلى قوتين عالميتين جديدتين، الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي، الذي ساهم في إعادة رسم التحالفات والعلاقات الدولية، كما ساهم في انتهاء السيطرة الاستعمارية العسكرية المباشرة في الوطن العربي، وإعلان استقلالها مع أنها لم تكن كاملة السيادة، وحافظت بريطانيا على سيطرتها بأقل تكلفة ممكنة بدون استمرار السيطرة العسكرية المباشرة في الدول التي انسحبت منها. وبالرغم من إعلان بريطانيا إنهاء الانتداب إلا أنها أيضاً سعت لتحقيق وعد بلفور وإنشاء دولة يهودية في فلسطين.

أظهرت الحرب بوضوح الاستقطاب والانقسام على المستويين المحلي والعالمي، فكان الأردن أحد حلفاء بريطانيا، كما كان المفتي من مؤيدي المانيا، وفي هذا السياق كان للجيش العربي الأردني دور مهم في دعم ومساندة بريطانيا في الحرب، ولا سيما في دمشق،[1] وفي فلسطين، فعلى سبيل المثال: طلب المندوب السامي البريطاني من الأمير عبد الله في العام 1940، أن يضع تحت تصرفه 200 جندي لحراسة المعسكرات والمخازن البريطانية وطرق المواصلات، وبقيت القوات الأردنية في فلسطين حتى انتهاء الحرب.[2]

---

[1] حسين، **مهنتي**، ص80.

[2] وليد حمارنة، **الجيش الأردني نشأته ودوره، ندوة العلاقات الأردنية الفلسطينية**، ص43؛ بهجت أبو غربية، ص135.

أعلن بعد الحرب عن إنتهاء الانتداب البريطاني على الأردن، وبالتالي إنشاء المملكة الأردنية الهاشمية المستقلة في حزيران 1946،[1] إلا أن بريطانيا حافظت على سيطرتها على الأردن، ومن أبرز الأمثلة على الحكم البريطاني المباشر للأردن، أن بقيت قيادة الجيش بريطانية بالكامل، على الرغم من ذلك فقد أكد الملك عبد الله وعاهد الله، يوم بيعته ملكاً في 25 أيار 1946 على الجهاد المقدس دفاعاً عن فلسطين العربية والعمل على أن تظل عربية.[2]

على الصعيد العربي انتقلت قضية فلسطين من صعيدها المحلي بفلسطين الى صعيدها القومي، وقد تبنتها الجامعة العربية، بالإجتماع التحضيري لممثلي حكومات مصر وسورية ولبنان والعراق والأردن والسعودية في الإسكندرية بتاريخ 7 تشرين الأول 1944، فأقروا ميثاقا تضمن بنداً اعتبر فلسطين ركنا من أركان البلاد العربية، وتعهدوا بالدفاع عن حق العرب فيها، وفي الاجتماع التالي في القاهرة (12 اذار 1945)، وضع دستور الجامعة العربية، وظهرت الجامعة الى الوجود ، ونص دستورها على بند لاختيار مندوب عربي من فلسطين إلى أن تتمتع فلسطين بممارسة استقلالها فعلا.[3]

في العام التالي 1946، اجتمع ملوك ورؤساء الجامعة العربية في أنشاص بمصر، بدعوة من الملك فاروق وبمشاركة الملك عبد الله، وأعلنوا في بلاغ مشترك أن "القضية الفلسطينية ليست خاصة بعرب فلسطين وحدهم بل هي قضية العرب جميعاً".[4] وتم التأكيد عليه في اجتماع مجلس الجامعة العربية في بلودان في حزيران من نفس العام.[5]

يمكننا أن نلمس مما سبق أن الحكم الهاشمي للضفة الغربية بدأ بالتزامن مع متغيرات عالمية وإقليمية ومحلية جديدة، تشمل حالة من الإستقطاب العالمي الحاد للقوتين العالميتين الجدد، وما عرف بالحرب

---

[1] الحسين، **مهنتي**، ص80.

[2] منيب الماضي وسليمان موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، الطبعة الأولى 1959، ص 464.

[3] عارف العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، ص420-421؛ بهجت أبو غربية، ص137.

[4] الحسين، **مهنتي**، ص90؛ الماضي وموسى، ص464.

[5] الماضي وموسى، ص 464.

الباردة، كما زيادة النفور والتشكيك ما بين الأردن والدول العربية المجاورة، وعلى رأسها السعودية ومصر وسورية، وكانت لقضية فلسطين والقدس دور مهم في المواقف والصراعات القائمة، والتي شهدت رأي عام يحمل الحكومة الأردنية القسط الأكبر من المسؤولية عن النتائج.

وقبل الخوض في دراسة تاريخ الحكم الأردني لمدينة القدس، من الجدير الإشارة إلى طبيعة النظام السياسي الأردني ومكوناته، حيث يعتبر النظام السياسي في الأردن كدولة مستقلة، نظام ملكي وراثي نيابي،[1] فهو يشمل وجود الملك كرئيس للدولة بالإضافة إلى السلطات الثلاث، المتمثلة بمجلس الوزراء والبرلمان والقضاء، القائم على أساس فصل السلطات مع أنه في النظام الملكي قد يؤدي دور الملك كرئيس للدولة في المحافظة على التوازن بين السلطات، وأحياناً في مشاركة رئيس الدولة في شؤون الحكم، كما أن للدولة الأردنية دستور يحكم عمل مؤسساتها، وشهد الدستور عدة تعديلات كان من أهمها تعديلات سنة 1952، وأخذ الدستور بنظام المجلسين في السلطة التشريعية، مجلس الأعيان ويتشكل من عدد لا يتجاوز نصف عدد مجلس النواب، والملك هو الذي يعين رئيس وأعضاء المجلس، أما المجلس الثاني فهو مجلس النواب، وهو المجلس المنتخب شعبياً والذي يمثل الرأي العام في المجتمع، ويكفل الدستور الفصل المرن بين السلطات من خلال تحديد سلطات ومسؤوليات كل منها.[2]

مؤتمر أريحا

بعد النكبة، بحثت اللجنة السياسية للجامعة العربية أمر إنشاء حكومة فلسطينية، وعملت الهيئة العربية العليا على تنفيذ الفكرة، وبتاريخ 23 أيلول 1948 أعلن عن تشكيل حكومة عموم فلسطين، برئاسة احمد حلمي عبد الباقي، العضو الوحيد المتبقي في فلسطين من أعضاء الهيئة العربية العليا، والحاكم

[1] الدجاني محمد ومنذر، **النظام السياسي الأردني**، ص94.

[2] أمين بني حسن، **النظام السياسي الأردني**، ص20-21، 40.

العسكري للقدس،[1] بالرغم من المعارضة الأردنية الشديدة،[2] في نفس الوقت استمرت مساعي الأمير عبد الله بعد النكبة لتحقيق طموحه في بناء مملكة تضم ما تبقى من فلسطين، وفي نفس عام النكبة، دعت حكومة عموم فلسطين إلى عقد مجلس وطني في غزة، وفي نفس الوقت عمل الملك مع النخب المقربة منه لعقد مؤتمر في عمان، حيث عقد المجلس الوطني ومؤتمر عمان في نفس اليوم، 1 تشرين الأول 1948، عقد مؤتمر عمان برئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي[3]، وسعد الدين العلمي نائباً لرئيس المؤتمر، ومن أبرز المشاركين عجاج نويهض ونور الدين الغصين، ما جسد حالة الصراع على السلطة والهيمنة بين الملك عبد الله والهيئة العربية العليا بزعامة المفتي، وعليه فقد فوض مؤتمر عمان الملك عبد الله تفويضاً تاماً مطلقاً في أن يتحدث باسم عرب فلسطين ويفاوض عنهم ويعالج مشكلتهم بالشكل الذي يراه.[4] بالإضافة لمؤتمر عمان، ولتعزيز وتبرير الحكم الأردني للضفة الغربية، عقدت النخب المقربة من الملك مؤتمراً آخر في أريحا بنفس العام، بتاريخ 1 كانون الأول 1948، شارك بالمؤتمر مجموعة من زعماء ووجهاء القدس والخليل وبيت لحم ورام الله والاقضية التابعة لها، وكذلك نخبة النازحين عن مدن فلسطين الأخرى كاللد والرملة وغيرهما، في محاولة لإظهار المؤتمر كممثل لكل الفلسطينيين في الضفة الغربية واللاجئين، ويؤكد بهجت أبو غربية في مذكراته أن الذين حضروا مؤتمر أريحا لا يملكون حق تمثيل شعب فلسطين أو التعبير عن إرادته، وتم لتمرير اتفاق أردني بريطاني سري لقبول وتنفيذ قرار التقسيم، وضم القسم الذي خصص للعرب بموجب قرار التقسيم إلى دولة شرق الأردن، وبذلت الحكومة الأردنية كل ما في وسعها لتشجيع الناس على الحضور، كما طلب جلوب باشا من رجاله تأييد المؤتمر بالدعاية اللازمة ونقل من يرغب بالمشاركة بالسيارات

[1] يزد صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص56.

[2] الماضي وموسى، ص 534.

[3] سياسي فلسطيني وشيخ درس في الأزهر تسع سنوات، أيد الوحدة الأردنية الفلسطينية وشارك في مؤتمر أريحا وترأس مؤتمر عمان.

[4] الماضي وموسى، ص 535.

العسكرية إلى أريحا، ولأن المشاركين لا يملكون حق تمثيل الشعب الفلسطيني، كانت الحاجة لاعطاء القرار الصبغة الدستورية.[1]

يشير عبد الله التل إلى أن مؤتمر أريحا مدبر ومزيف، إلا أنه شارك مع مجموعة من شباب ورجال القدس المخلصين كما يصفهم، بانتخاب وفد من القدس، برئاسة موسى عبد الله الحسيني، وعلي الدجاني ويحيى حمودة وعبد الله التل كأعضاء في الوفد، للمشاركة في المؤتمر بهدف التظاهر بأن القدس لم تشذ عن أمر عمان، وللتأثير على مقررات المؤتمر بإدخال بعض المواد الهامة فيها، أبرزها مقترح يتعلق باستفتاء الشعب الفلسطيني لتقرير مصيره، ثم الدعوة لاستئناف القتال لانقاذ فلسطين، وتم اختيار يحيى حمودة وموسى الحسيني كأعضاء في هيئة المؤتمر، إلا أن وفد القدس ووفد رام الله لم يصادقا على كلمة رئيس المؤتمر، واقترح وفد القدس زيادة بعض المواد التي وافق عليها الجميع، ولكن تم اسقاط مادة الاستفتاء الحر عندما قدمت المقررات للحكومة الأردنية.[2]

أما القرارات التي اتخذها المؤتمر فكانت كأنها تنطق بإسم الملك عبد الله، ولكن على لسان الفلسطينيين، وقدمت قرارات المؤتمر للملك عبد الله في قصر المصلىّ في الشونة، من خلال وفد على رأسه الشيخ محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل ورئيس المؤتمر، الذي ألقى بكلمة لخص فيها ما دار في المؤتمر وما قرره المؤتمرون وطلب من الملك ان يتبنى هذه القرارات، [3] التي كانت كالتالي:

استهل المؤتمر قراراته بتقديم الشكر للدول العربية على ما بذلته من جهود وتضحيات، ويطلب منها جميعاً مواصلة القتال لأنقاذ فلسطين، وكانت هذه النقطة الأولى التي عادة يراد منها ذكر الايجابيات قبل الخوض في السلبيات أو النقد، وفي نفس الوقت فإنها تسجل مشاركة الدول العربية في القتال وتطالبها بمواصلته، بخلاف رغبة الحكومات العربية التي دعمت تشكيل حكومة عموم فلسطين في

[1] بهجت أبو غربية، ص376.

[2] عبد الله التل، **كارثة فلسطين**، ص376-378.

[3] الماضي وموسى، ص536.

محاولة للتخلي عن مسؤوليتها تجاه فلسطين وتوفير المبرر لانسحاب الجيوش العربية من فلسطين دون إثارة احتجاج شعبي،[1] كما دعم موقف المملكة الأردنية في أن المسؤولية عن الهزيمة والنكبة لا تتحملها الأردن فقط، بل يجب أن تتحملها كل الدول العربية. بعد مطالبة الدول العربية بالقتال في القرار الأول، أكد المؤتمر على الوحدة الفلسطينية الأردنية، واعتبر فلسطين وحدة لا تتجزأ، وأن كل حل يتنافى مع ذلك لا يعتبر حلاً نهائياً، بما يعني أن كل ما تعمل عليه الدول العربية أو الفلسطينيين يجب أن يصب في تحقيق السيطرة الهاشمية على كل فلسطين من خلال الوحدة، ولم تقتصر قرارات المؤتمر على التأكيد على أن الحل الوحيد في فلسطين هو الوحدة الفلسطينية الأردنية، بل أكد أنه لا يمكن للبلاد العربية أن تقاوم الأخطار التي تجابهها وتهدد فلسطين إلا بالوحدة القومية الشاملة، وهو ما يتطابق مع طموح الملك عبد الله بتوسيع مملكته ونفوذه وضم دول عربية أخرى تحت الحكم الهاشمي، واعتبر المؤتمر أنه يجب البدء بتوحيد فلسطين مع شرقي الأردن كمقدمة لوحدة عربية حقيقية، وعليه فقد بايع المؤتمر جلالة المللك عبد الله المعظم ملكاً على فلسطين كلها.

عدا عن ذلك فقد اقترح المؤتمر على الملك وضع نظام لانتخاب ممثلين شرعيين من عرب فلسطين يستشارون في أمورها، مما يكرس الوحدة الفلسطينية الأردنية ويصورها كأنها إرادة الشعب من خلال ممثليه المشاركين في المؤتمر أولاً، ومن خلال انتخاب ممثلين عنه في البرلمان لاحقاً، بالإضافة إلى ذلك، فقد أكد المؤتمر على ضرورة الإسراع بإرجاع اللاجئين إلى بلادهم والتعويض عليهم، وعلى أن يتم العمل على أن تبلّغ مقررات المؤتمر إلى منظمة الأمم والجامعة العربية والدول العربية وممثلي الدول الأخرى.[2]

تعتبر الأردن أن مؤتمر أريحا يمثل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير، وأنه يمثل إرادة الشعب الحرة والديمقراطية التي تجمع من خلال نخبها القيادية على الإنضمام إلى المملكة

[1] يزيد صايغ، ص 57.

[2] الماضي وموسى، ص536.

الأردنية والموافقة على السيطرة والحكم الهاشمي، ولذلك فقد قرر مجلس النواب الأردني بالاجماع في اجتماعه المنعقد بتاريخ 13 كانون الأول من نفس العام 1948، قبول قرار الحكومة لإلحاق الضفة الغربية بالأردن بناء على مقررات مؤتمر أريحا.[1]

وبعد مؤتمر أريحا، عقد مؤتمر في القدس سنة 1949، عرف باسم "مؤتمر عروبة القدس"، لأنه عقد للتأكيد على عروبة الجزء المتبقي للعرب من مدينة القدس ولرفض تدويل القدس،[2] أفتتح المؤتمر بمشاركة مساعد القنصل البريطاني وأديب شبلي، وهو أحد موظفي القنصلية البريطانية والمعروف أنه من رجال مخابراتها، افتتح المؤتمر بكلمة راجي صهيون، وتلاها عدة كلمات أولها كلمة عبد الله التل الحاكم العسكري للقدس، وكلمة رئيس اللجنة التحضيرية انور الخطيب وطلب بدوره من السياسي اللبناني كميل شمعون أن يترأس المؤتمر، والذي تم اختياره كشخصية مسيحية من خارج فلسطين في محاولة للرد على دسائس اليهود بين المسلمين والمسيحيين في القدس وفلسطين، وكانت الكلمة التالية لكميل شمعون، وتلاها كلمات أخرى منها كلمة المجلس الإسلامي الأعلى ألقاها الشيخ حلمي المحتسب، وكلمة الطوائف المسيحية القاها الأب ابراهيم عياد، وموسى عبد الله الحسيني كلمة القدس، ويحيى حمودة كلمة قضاء القدس، والشاعر كمال ناصر والسيد عبد الله الريماوي كلمة الشباب، ويذكر بهجت أبو غربية في مذكراته أنه ألقى كلمة رسمية باسم جيش الجهاد المقدس بتأييد وتشجيع على المشاركة من خالد وسامي الحسيني، وبطلب من المفتي لتأييد رفض التدويل والمشاركة في المؤتمر، ولكنها لم ترد في قائمة الكلمات التي يوردها عبد الله التل في كتابه.[3]

لم تشهد القدس ردة فعل منظمة احتجاجاً على إلحاق الضفة الغربية بالأردن، وذلك لحالة الفقر واللجوء التي نتجت عن النكبة، وغياب الاحزاب السياسية، بالإضافة إلى عدم الوعي السياسي، وغالبية الرجال

---

[1] علي أبو نوار، ص100؛ الماضي وموسى ص536؛ عبد الله التل، ص379.

[2] أحمد العلمي، **حرب عام 1948**، القدس، 1981، ص167.

[3] بهجت أبو غربية، ص386-387؛ عبد الله التل، ص399-3434.

يقضون وقتهم في المقاهي لعدم توفر العمل، ولأن عامة الناس صدقت أن الأردن ستقدم لهم المساعدات وستعمل على تحسين الأوضاع، وعند زيارة الملك عبد الله للقدس بمشاركة وفد يمني، بعد مؤتمر أريحا، في يوم الأحد 2 كانون الثاني 1949، صدرت الأوامر إلى الحاكم العام أن يتم نشر أعلام الزينة والابتهاج وحشد أكبر عدد ممكن من الناس في جميع الأماكن التي سيمر بها الموكب (رام الله ونابلس)، لإظهار الولاء التام للملك.[1] وفي القدس حضر رئيس مجلس النواب كامل عريقات إلى المقهى الذي كان يتواجد فيه عمير دعنا (عضو في الحزب الشيوعي ومعارض للنظام الأردني)، فلم يهتم أحد لأمره ولم يرد عليه السلام أحد، فعرض على كل الموجودين أن يأخذوا دينار لكل شخص مقابل الوقوف عند باب الاسباط لاستقبال الملك، ووافق الجميع بما فيهم عمير دعنا، لأن الدينار يعتبر ثروة في تلك الأيام، ولذلك فحتى عمير دعنا وافق على أخذ الدينار واستقبال الملك، الا أنه لم يشارك في الهتاف والتصفيق للملك، وفي داخل المسجد الأقصى ألقى كامل عريقات خطاب مبايعة وتأييد للملك.[2]

توحيد الضفتين

لم تدم حكومة عموم فلسطين طويلاً، فتمت مقاطعتها من الدول العربية واستبعادها عن إجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، وفرضت مصر حظراً على دخول المفتي إلى غزة وأخضعت نشاطاته لرقابة شديدة، وأنضم له عبد الباقي ووزراء حكومته، فأرسلوا إلى المنفى في القاهرة ومنعوا من زيارة غزة،[3] في الوقت الذي سعى الملك عبد الله لتعزيز سيطرته في الضفة الغربية، فعمل على تكريسها من خلال عدة إجراءات وقرارات، منها إصدار قانون ألغى بموجبه وظائف الحكام العسكريين، وعين بدلاً عنهم موظفين مدنيين، كما قام بإلحاق متصرفي الضفة بوزارات الداخلية، واستحدث حقيبة وزارية

[1] عبد الله التل، ص 397.

[2] عمير دعنا، مقابلة شخصية، أيلول 2014.

[3] يزيد صايغ، ص57.

جديدة باسم اللاجئين، وألغى الجمارك والجوازات، ومنح الفلسطينيين جوازات سفر أردنية. وفي 2 تشرين الثاني 1949 صدر قانون أردني منح الملك عبد الله السلطات والاختصاص التي كان يتمتع بها المندوب السامي على فلسطين.[1]

توحيد الضفتين، والاجراءات المتبعة لتحقيق ذلك، عملت من خلال إبقاء النخبة المؤيدة للملك في المناصب المختلفة، مع نقل مركز الحكم وتعزيزه في عمان، فتم تعيين مجلس الوزراء الأردني في أيار 1949، برئاسة توفيق أبو الهدى، لتمثل ثلاثة وزراء من الضفة الغربية، فتشكلت الحكومة على النحو التالي: رئيس الوزراء توفيق باشا أبو الهدى، والوزراء: محمد الأمين الشنقيطي، سعيد باشا المفتي، روحي بك عبد الهادي، فلاح باشا المدادحة، فوزي باشا الملقي، سليمان باشا السكر، خلوصي بك الخيري، وموسى بك ناصر، ولاحقاً في 11 آب من نفس العام استحدثت وزارة جديدة للاجئين، وعين راغب النشاشيبي وزيراً لها في أيلول من نفس العام، إلا أنها ألغيت في 12 كانون الثاني 1950، وعين راغب النشاشيبي وزيراً للدولة، وعين مرة أخرى في التشكيلة الوزارية الجديدة في 12 نيسان 1950، وزيراً للزراعة، وعين مرة أخرى وزيراً للمواصلات في حكومة سمير الرفاعي في كانون الاول 1950، وتم تعديل الوزارة في 1 كانون الثاني 1951 لتعيينه وزير دولة وناظراً للحرم الشريف وحارساً سامياً للاماكن المقدسة.[2]

كما أجريت انتخابات عامة لمجلس نيابي جديد يشمل الضفتين في نيسان 1950، إنتخب فيه 20 مندوباً عن الضفة الغربية، كان 3 منهم عن قضاء القدس وهم: عبد الله نعواس، كامل عريقات، أنور نسيبة؛ أما مجلس الأعيان فتم حله وإعادة تشكيله في 20 نيسان 1950، ليضم: توفيق أبو الهدى، سمير الرفاعي، فلاح المدادحة، راغب النشاشيبي، محمود كريشان، معارك المجالي، الشريف شرف،

[1] موفق محادين، "العلاقات الرسمية الفلسطينية–الأردنية"، **ندوة العلاقات الأردنية الفلسطينية**، ص96.؛ حسن عجاج، "العلاقات الشعبية الفلسطينية–الأردنية"، **ندوة العلاقات الأردنية الفلسطينية**، ص154.

[2] الماضي وموسى، ص538.

سليمان التاجي الفاروقي، محمد علي الجعبري، عبد اللطيف صلاح، نوفان السعود، سليمان طوقان، فريد ارشيد، صبري الطباع، اسماعيل البلبيسي، حديثة الخريشة، محمد أبو تايه، حسين خواجة، سليم البخيت، وديع دعمس؛ ووافق مجلسا النواب والأعيان، في 24 نيسان، على مشروع قانون الوحدة، تم بموجبه إلحاق الضفة الغربية بالحكم الهاشمي.[1] يرى الملك حسين أن ضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية، قد حال دون إلحاق هذه المنطقة الكبيرة من فلسطين بإسرائيل، ويضيف أنه عندما سمحت الظروف، أجرى الملك عبد الله إنتخابات نيابية في ضفتي النهر ووسع مجلس النواب لكي يتيح للفلسطينيين أن يكونوا ممثلين أليق وأفضل تمثيل. الذي أدى إلى تغير وجه الأردن خلال بضعة أشهر فقط، فقد جاء قرابة مليون فلسطيني، كمواطنين متساويين في الحقوق والواجبات لزيادة عدد سكان الأردن الذين كانوا يبلغون أربعمائة ألف نسمة، وخلال ثلاث سنوات ارتفع عدد سكان عمان من ثلاثين ألفاً إلى مائتي ألف.[2]

أما على الصعيد الأقليمي والعالمي، فقد رحب العراق وبريطانيا بقرار الوحدة وإلحاق الضفة الغربية للمملكة الأردنية، عارضت الدول العربية هذا القرار، واتخذ قرار بفصل الأردن من الجامعة العربية في 15 أيار 1950، واستمر الملك عبد الله في اجراءاته، ففي نفس العام 1950 طرحت أوراق النقد الأردني للتداول وتوقف العمل بالجنية الفلسطيني اعتباراً من تشرين الأول 1950، وتقرر تأليف لجنة لدراسة الدستور في 11 أيار 1950، كما شهد المجلس الوزاري عدة تعديلات طوال فترة حكم الملك عبد الله.[3]

وعلى الصعيد الفلسطيني إختارت بعض الزعامات الفلسطينية التقليدية الارتباط بالملك عبد الله وهي المعروفة بالارتباط بالانجليز، مثل راغب النشاشيبي، وقفت الغالبية الساحقة من شعب فلسطين ضد

[1] يزيد صايغ، ص57-58؛ الماضي وموسى، ص538-540.

[2] الحسين، ص 93.

[3] الماضي وموسى، ص 543-549.

المشروع إلحاق الضفة الغربية بالأردن، وظلت تناهض الوحدة القسرية سنوات طويلة، والقدس كانت مركزاً لأهم نشاطات المعارضة، منها: إصدار مجموعة من المثقفين الفلسطينيين، منهم الاستاذ عبد الله الريماوي، جريدة البعث أوائل عام 1949، وكانت تطبع في مطابع دار الأيتام الإسلامية،[1] شنت جريدتي البعث والميثاق ، اللتين صدرتا في عمان، حملة معارضة عنيفة، وتمكنت المعارضة من الدخول إلى البرلمان في العام 1950، ونجح في هذه الانتخابات عبد الله نعواس من مجموعة جريدة البعث ممثلا عن القدس، كما شهدت القدس اغتيال مصطفى شكري عشو للملك عبد الله في 20 تموز 1951.[2]

إغتيال الملك عبد الله

سبق اغتيال الملك عبد الله مجموعة من الأحداث التي قد يكون لها علاقة بالحادث، أو على الأقل يمكن اعتبارها مقدمات، منها اعتقال عزمي الجاعوني في أيار 1949، للاشتباه بإرساله من قبل المفتي للقدس لاغتيال الملك عبدالله، ووجد بحوزته 600 جنيه فلسطيني، وأفرج عنه عبد الله التل في 22 أيار وأمر بتسليمه النقود ليوزعها على جنود الجهاد المقدس ممن تأخرت رواتبهم، وهذا الحدث أغضب الملك عندما علم به لاحقا؛ وتحضير عبد الله التل لانقلاب لم يتم على الحكم بتعاون ودعم سوري ومصري، مع مجموعة الضباط الأردنيين والشباب الفلسطينيين، وكانت جريدة البعث الأداة لتحقيق هذه الغاية.[3]

بالإضافة إلى اغتيال السياسي اللبناني رياض الصلح في 16 تموز 1951، وبينما هو ذاهب إلى مطار ماركا في الأردن ليعود إلى بيروت بعد زيارة قام بها إلى عمان، أرداه عدد من رجال الحزب السوري القومي الاجتماعي بإطلاق النار عليه في سيارته، بعد محاولة اغتيال سابقة فاشلة في العام

---

[1] بهجت أبو غربية، ص385.

[2] موفق محادين، "**العلاقات الرسمية الفلسطينية-الأردنية**"، ص97؛ عجاج، "**العلاقات الشعبية الفلسطينية-الأردنية**"، ص155.

[3] عبد الله التل، ص583، 587-599.

1950، انتقاماً لإعدام انطون سعادة، الأمين العام للحزب القومي السوري،[1] ولا أعتقد أن اغتيال الصلح هو السبب في اغتيال الملك عبد الله الذي جرى بعدها بثلاثة أيام فقط. القدس كانت الهدف الأخير الذي يمضي اليه الملك عبد الله، فقد سافر إلى القدس بالرغم من التحذيرات الأمريكية للملك عبد الله من خلال سفيرها، الذي توسل الملك أن لا يذهب إلى القدس، وطلب منه أن يعدل برامجه، لأن هناك مؤامرة للاعتداء على حياته، كما أنه طلب إلى الكثير من الناس مرافقته إلى القدس، واستغرب أن معظمهم لا يرغبون في الذهاب، إلا أنه صمم على الذهاب إلى القدس ورافقه حفيده الحسين، كان ذلك يوم الجمعة 20 تموز 1951، حين أطلق مصطفى شكري عشو النار على الملك عبد الله في المسجد الأقصى وأرداه قتيلاً. عدا عن ذلك، يقول الملك حسين أنه حاول اغتياله أثناء مطاردته له، فأطلق النار عليه، إلا أن الرصاصة ضربت إحدى أوسمة البزة العسكرية المعلقة على صدره، ونجا من الموت المحقق.[2]

تم قتل منفذ الإغتيال مصطفى شكري عشو مباشرة، ولذلك ضاعت الخيوط التي يمكنها أن تقود لمن دبر للإغتيال، فبدأت السلطات الأردنية بحملة إعتقالات واسعة، امتلئت على إثرها مراكز التوقيف، فتم احتجاز ما مجموعه حوالي 400 شخص في القشلة، بالرغم من أنها مجهزة لاستيعاب 100 شخص كحد أقصى، وتركز التحقيق على طرف الخيط الوحيد الموجود وهو المسدس المستخدم في الاغتيال، وهو مسدس طاحونة وغطاء الديك فيه مكسور، وبعد استعانة السلطات الأردنية بالمخابرات البريطانية، وأشيع وقتها أنه تم التعرف على المسدس من خلال محاسب البلدية عادل شرف، الذي قال أنه استعار المسدس في حرب الـ 48 من محمد السدمير، الذي لم يعترف في التحقيق معه بعلاقته بالمسدس أو بعملية الاغتيال، ومما أشيع أيضاً أنه تم إحضار ابن السدمير إلى التحقيق، وهو طفل عمره تقريباً 8

[1] لبيب ناصيف، "محاولة اغتيال رياض الصلح في آذار 1950"، **مجلة البناء**، 28.11.2015، العدد 1944 ص12.
نسخة من المقال موجود على الرابط الالكتروني للجريدة: http://www.al-binaa.com/archives/article/82285

[2] الحسين، **مهنتي كملك**، ص27-33.

سنوات في ذلك الوقت، وتم إغرائه بالشوكولاتة للتعرف على مسدس والده من مجموعة مسدسات وضعت أمامه، وبناء عليه تم إدانة السدمير، وبالرغم من ذلك لم يتم الإفراج عن المعتقلين، فتم نقل 88 أسير إلى معتقل أقاموه في وسط الصحراء على الحدود الأردنية السعودية، ومجموعة أخرى إلى سجن الأزرق، توفي وقتها الأسير حسن الشبر نتيجة المرض والظروف السيئة للاعتقال.[1]

اتهمت السلطات الأردنية مجموعة أردنية – فلسطينية معارضة لإلحاق الضفة الغربية للأردن بترتيب الإغتيال، وأصدرت بحق أعضائها أحكاما بالإعدام. نفذ الإعدام شنقاً بأربعة من المحكومين وهم: الدكتور موسى الحسيني وعبد القادر فرحات وزكريا عكة وعبد عكة، أعلنت أحكام الإعدام غيابياً ولم ينفذ بحق عبد الله التل وموسى الأيوبي،[2] أما موسى الحسيني، وهو من أقرباء المفتي ومن خريجي جامعات المانيا الغربية، كان التقى الملك قبل ساعتين من إغتياله وأعرب له، وعيناه تحدقان في عينيه، عن ولائه، متمنياً له طول العمر والسعادة،[3] وأشيع وقتها أن الملك عبد العزيز آل السعود والمفتي هم المسؤولين عن الإغتيال، وأن المفتي عمل على تنفيذ الإغتيال من خلال جماعته، ومنهم موسى الحسيني وداود الحسيني، والمعروف أنه المدبر للإغتيال من معارضي المفتي أثناء الثورة الكبرى، في السنوات 1938–39، مثل اغتيال حسن صدقي الدجاني.[4]

يشير إلى ذلك علي أبو نوار بطرحه وجهتي نظر في اغتيال الملك عبد الله، كلتاهما مبنيتان على علاقات موسى الحسيني، فالأولى توجه الإتهام إلى المفتي وعبد الله التل، لأن موسى من عائلة المفتي، وأنهما المدبران ومن ورائهما الحكومة المصرية، بمساعدة أو تحريض الملك فاروق، وهي وجهة النظر أو الاجتهاد الذي أعلن في الإعلام ونظرت فيه الحكومة الأردنية، أما وجهة النظر الثانية فتلقي المسؤولية على بريطاني، وهي مبنية على علاقة سرية ووثيقة بين موسى الحسيني وجلوب باشا

---

[1] نعيم الأشهب، مقابلة شخصية.

[2] الماضي وموسى، ص558.

[3] الحسين، **مهنتي**، ص31؛ موفق محادين، "**العلاقات الرسمية الفلسطينية–الأردنية**"، ص 97.

[4] نعيم الأشهب، مقابلة شخصية.

ولاش بك قائد الفرقة الأردنية في فلسطين، ويشير أبو نوار إلى الكثير من اللقاءآت بين الضباط البريطانيين وموسى الحسيني ولاحقاً بعد اعتقاله عن لقاءآت مع زوجته.[1]

الملك حسين في الحكم

عرف الملك حسين بحنكته وذكائه، ولد في عمان 14 تشرين الثاني، 1935، واستلم الحكم بعد فترة قصيرة من حكم والده الملك طلال، والذي تنحى عن العرش بسبب حالته الصحية التي لم تمكنه من الحكم لفترة طويلة كما أعلن رسمياً، إلا أنه قدم خلالها بعض المساهمات المهمة منها وضع دستور البلاد، والذي يتضمن مادة تتيح لمجلس الوزراء دعوة البرلمان إلى الاجتماع، في حال عدم تمكن الملك من الحكم لأسباب صحية، ونقل امتيازات الملكية إلى وريثه في حال ثبتت عدم أهليته للحكم، وهذا ما حصل في آب 1952.[2]

نشأ الملك حسين وتلقى تعليمه في مؤسسات وحضور بريطانيين شكل أحد أهم العوامل في بلورة شخصيته وتأهيله للحكم، فعندما عاد من القدس إلى عمان بعد اغتيال جده، عاد في الطائرة مع الرائد جوك دالجليش من ضباط السلاح الجوي الملكي البريطاني، قائد القوات الجوية الأردنية المسلحة، الذي علمه لاحقاً قيادة الطائرات وقاتلا معاً ضد طائرات الميج السورية/الجمهورية العربية المتحدة التي هاجمت الطائرة التي استقلها الحسين اثناء تحليقها فوق الأراضي السورية في طريقها من عمان إلى لوزان في العام 1958، كما أنه تلقى تعليمه في كلية هارو العلمية في لندن لسنة واحدة قبل عودته إلى الأردن، كما شارك بتدريب خاص عاجل لمدة ستة أشهر في كلية ساند هيرست العسكرية،[3] ناهيك عن الضباط البريطانيين في الجيش وعلى رأسهم جلوب باشا. بدأ الملك حسين حكمه بنظام الوصاية، إلا أنه تمكن لاحقاً من السيطرة وبقوة على الحكم، وبدأ يرسم تاريخ الأردن والعلاقة مع الفلسطينيين،

[1] علي أبو نوار، **حين تلاشت العرب**، ص124، 128.

[2] الحسين، **مهنتي**، ص44.

[3] الحسين، **مهنتي**، ص34، 36، 48، 157-164.

وبقي مشهد اغتيال جده الملك عبد الله مسيطراً على ذاكرته، كما أنه عمل على نقل مركز العلاقة والتبعية الأردنية من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، كنتيجة لتغير موازين القوى الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تقاضى في تلك الفترة، ولمدة عقدين من الزمن، ملايين الدولارات من وكالة الإستخبارات الأمريكية، وكانت الدفعات تسلم للملك نقداً من قبل رئيس فرع المخابرات المركزية في عمان، وبالرغم من ذلك لم يتحول الملك إلى دمية للأمريكان، ولكنه في نفس الوقت لم ينجرف خارج المدار الأمريكي،[1] فقد حسم الملك حسين موقفه إلى جانب المعسكر الأمريكي، ويظهر ذلك في العداء الشديد للشيوعية، وللدول العربية المتحالفة مع الاتحاد السوفييتي وعلى رأسها سورية ومصر، والذي له أثر واضح على العلاقات الأردنية الفلسطينية. ومن أهم ما عمل الملك حسين على إنجازه في هذه الفترة من حكمه، تعريب الجيش الأردني، بالرغم من أنه يعتبر أن عزل الجنرال جلوب كان قضية أردنية تماماً، لأن جلوب كان قائداً عاماً للجيش العربي الأردني، ويشير إلى أن السبب الرئيسي في عزله يقوم على عدم التفاهم وعلى الخلاف حول مسألتين جوهريتين: دور الضباط العرب في الجيش الأردني والاستراتيجية الدفاعية، فقد كان للملك طموح في ترفيع الضباط الأردنيين إلى المناصب العليا في الجيش وفي أن يتولوا قيادته طبقاً لخطة واقعية، وعارض هذا الطموح الجنرال جلوب باشا، لأن هذا الاختيار كان يضايق سياسة التسلط التي كانت تنتهجها إنكلترا، ويقول الملك حسين بوضوح "أن الإنكليز كانوا يقودون الجيش من الناحية العملية"، ومن الطبيعي أن جلوب وبالرغم من كونه القائد العام للجيش الأردني ومن اعتبار الملك عمله وعزله قضية أردنية، إلا أنه لم يكن في مقدروه أن ينسى إخلاصه وولاءه لإنكلترا، هذا الوضع يفسر سيطرة لندن فيما يختص بالشؤون الأردنية العسكرية.[2]

[1]Bob Woodward and Washington Post Staff: "The Central Intelligence Agency for 20 years has made secret annual payments totaling millions of USD", February 18, 1977.

[2] الحسين، **مهنتي**، ص97-98.

اتخذ الملك حسين موقفاً واضحاً من المعسكر السوفييتي، واعتبر الشيوعية خطر يتغلغل ببطء في الشرق الأوسط، إلا أنه في نفس الوقت لم يصمد في وجه التهم المستمرة للأردن بالتبعية لبريطانيا، وكان هذا أحد العوامل المهمة لتعريب الجيش الأردني أيضاً، فيقول الملك حسين في هذا الشأن: "كانت القاهرة تتهمنا بأننا دولة استعمارية، لم يكن هناك خيار آخر، إن جلوب يجب أن يرحل".[1] وأعتقد أن إقالة جلوب باشا كانت جزءاً من انتقال التحالف الأردني من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، الذي أسس له خطاب ومشروع الرئيس الأمريكي ترومان، المعروف بالنقاط الأربع بتاريخ 20.1.1949، وبشكل خاص النقطة الرابعة التي تتضمن البدأ ببرنامج جريء جديد لجني فوائد التقدم العلمي والتقدم الصناعي المتاح لتحسين ونمو المناطق المتخلفة.[2] بالإضافة إلى محاولة الملك حسين فرض سيطرته الفعلية أكثر على الجيش والمملكة، في الوقت الذي تعاظمت فيه الهوة بين الشعب والجيش. وفي سياق حسم الملك حسين موقفه مع المعسكر الأمريكي، تطورت العلاقة العربية والفلسطينية مع الأردن على هذا الأساس، ويعبر الملك حسين عن مواقفه من الدول العربية المتحالفة مع الاتحاد السوفييتي بقوله: "إننا، نحن العرب، لنأسف لأن بعض الدول القوية في العالم الحر لم تكن أكثر صدقاً واستقامة معنا. ولكننا لن نقابل ذلك باعتناق الشيوعية".[3]

ويقول علي أبو نوار بهذا الخصوص أن "الأنظمة العربية ووراءها الاستعمار اتخذت من الاتجاه الوحدوي موقفاً عدائياً واعتبرت الاشتراكية وليداً للشيوعية العالمية، ولم تسمح لنفسها فرصة للتفكير بإيجابية فيما هو مطروح.[4]

---

[1] السابق، ص105.

[2] لمزيد من المعلومات يمكن مشاهد الخطاب كامل على الرابط التالي
https://www.wyzant.com/resources/lessons/history/hpol/truman/four-points

[3] الحسين، **مهنتي**، ص83.

[4] علي أبو نوار، **حين تلاشت العرب**، ص110.

الانتخابات البرلمانية الأردنية سنة 1956

بعد مؤتمر أريحا، شهدت الضفتين حياة سياسية جديدة، وبدأت الحياة البرلمانية الأردنية على مستوى الضفتين بتعديل الدستور، فأصبح البرلمان الأردني بمجلسين مناصفة بين الضفتين، واتخذ القرار بتصويت المجلسين على قرار توسيع المملكة على الضفتين في فترة حكم الملك عبد الله،[1] أما في فترة حكم الملك طلال وبالرغم من قصر مدة حكمه، إلا أنه تمكن من وضع دستور للمملكة وهو نفس الدستور الذي ساد حتى نهاية الفترة الزمنية التي يدرسها هذا البحث،[2] وتلاها حكم ابنه الحسين، الذي شهدت فترة حكمه عدة تطورات سياسية وانتخابات برلمانية كانت أبرزها انتخابات العام 1956. الانتخابات في العام 1956، كانت الانتخابات البرلمانية الخامسة على التوالي، أما الانتخابات الأولى فكانت في العام 1947، وجرت الانتخابات على أساس قانون الانتخابات الصادر في نفس العام، والمعدل عام 1949، والذي اعتمد على الأسس القديمة التي تضمنها أول قانون للانتخابات عرفته الأردن، والذي يعود إلى سنة 1928،[3] مما يعني عدم مراعاة التطورات أو التغير الديموغرافي أو السياسي.تتميز انتخابات عام 1956 عن التي سبقتها في عدة نواحي من أهمها: ارتفاع عدد المرشحين، فقد وصل عدد المرشحين إلى 144 مرشحاً يتنافسون على أربعين مقعداً نيابياً، وهو أعلى عدد مرشحين في الانتخابات النيابية عرفته الأردن، بالإضافة إلى أنها أول انتخابات تشهدها الأردن على أساس القوائم الحزبية، وتميزت باحتدام المنافسة بين مختلف الأحزاب والكتل السياسية، بما فيها أحزاب المعارضة ومنها الحزب الشيوعي، فنتيجة لخوف الحكومة الأردنية من انفجار الوضع الداخلي، وعدم تمكنها من تعطيل إجراء الانتخابات، تم اتخاذ قرارات مهمة قبل الانتخابات، منها تعريب الجيش، والسماح للأحزاب بالمشاركة، واتخاذ مجموعة من الإجراءات لطمئنة الأحزاب وتخفيف

---

[1] السابق، ص106.

[2] الحسين، **مهنتي**، ص 20.

[3] هاني حوراني "انتخابات تشرين الاول 1956 الأردنية وقائعها ونتائجها"، **مجلة الفكر الديمقراطي**، العدد 4 خريف 1988، ص 125.

الضغط عنها، مثل الافراج عن الأمين العام للحزب الشيوعي فؤاد نصار، واطلاع رئيس الوزراء ابراهيم هاشم، قادة حزب البعث عبد الله الريماوي وعبد الله نعواس على نظام الانتخابات الجديد واستمزاج رأيهم فيه، إلا أن التمييز ضد الحزب الشيوعي لم يتوقف، وعلى سبيل المثال: نزعت أجهزة الأمن من جدران الشوارع الشعارات والدعايات الانتخابية الخاصة بمرشح الجبهة الوطنية عبد الرحمن شقير.[1]

بدورها عملت الأحزاب على التحضير للانتخابات، فالحزب الشيوعي أعطى منطقتي القدس ورام الله عناية خاصة، وقاد يعقوب زيادين حملة انتخابية قوية في القدس، شارك خلالها طارق العسلي بتنظيم زيارات وخطابات لقرى مختلفة في منطقة القدس، تأييداً للدكتور زيادين، تزامنت هذه الحملات الانتخابية مع أحداث سياسية هامة، مثل تأميم قناة السويس، مما أدى إلى قيام مظاهرات في القدس وبيت لحم ورام الله، وفي القدس نظم الشيوعيون المظاهرة وقادها طارق العسلي ومنير العسلي، وشارك فيها أعضاء الأحزاب الأخرى، وكانت شعارات الحزب هي السائدة في المظاهرات "نريد السلام يا جمال"،[2] ومن الطبيعي أن تكون هذه المظاهرات قد ساهمت في تعزيز الدعم الجماهيري للحزب الشيوعي ونجاح د. زيادين في الانتخابات. الأحزاب الأخرى لم يكن لها نفس حضور وتأثير الحزب الشيوعي في القدس، فالإخوان المسلمون والحزب العربي الدستوري، تركز نشاطهم وثقلهم في الضفة الشرقية، بسبب وجود قاعدة اجتماعية وعشائرية واسعة لها ولافتقار الجماهير في العديد من هذه الدوائر لقدر كاف من الوعي السياسي، وبشكل مختلف كانت مشاركة القوميين العرب في الانتخابات على أساس أنها معركة دعائية ولإثبات الذات أكثر مما كانت تسعى إلى تحقيق مكاسب ملموسة،[3] وكانت بشكل عام تمارس العمل السري، وطرحت مجموعة من الشعارات الانتخابية منها: "الوحدة

[1] حوراني، سبق ذكره، ص 119-121.

[2] كوهين، سبق ذكره، ص 61-62.

[3] حوراني، سبق ذكره، ص120، 129.

العربية"، "طرد اليهود من فلسطين"، "القضاء على النفوذ الغربي"، "اتخاذ عدم الانحياز سياسة خارجية"، و"الإصلاحات الاجتماعية الداخلية". وبعد الانتخابات أعلنت الحركة أن الانتخابات تم تزويرها،[1] كذلك الأمر فشل مرشح حزب التحرير في منطقة القدس، فارس إدريس، في الحصول على عدد الأصوات الكافية للفوز في الانتخابات، مع العلم أن الحزب ترشح مرتين للانتخابات، ولم يوفق مرشحه داود حمدان عن القدس بالفوز بالمرة الأولى ايضاً سنة 1954.[2] أما نتائج الانتخابات فكانت أحد التغيرات النوعية التي شهدتها الأردن، فقد حصلت ثلاثة أحزاب وطنية معارضة، (الوطني الاشتراكي، الجبهة الوطنية، البعث) على ما مجموعه 158,065 صوتا، (الوطني الاشتراكي: 72,467، الجبهة الوطنية: 51,398، البعث: 34,200)، مقابل 60, 731 صوت للقوى التقليدية المحافظة، (العربي الدستوري: 32,083، الاخوان المسلمون: 22,518، حزب التحرير: 6,130)، ولم ينعكس الوزن الانتخابي للقوى الوطنية الثلاث على تمثيلها في البرلمان، حيث نالت 17 مقعداً، وكان مركز ثقلها في الضفة الغربية، مقابل 13 مقعداً للقوى المحافظة، وذلك يعود لعدة أسباب من أهمها النظام الانتخابي القائم على العشائرية والقبلية، وعدم توحد قوى الحركة الوطنية في قائمة واحدة لأسباب فئوية، وكان الحزب الشيوعي هو الوحيد الذي رفع شعار الاتحاد في "جبهة وطنية"، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق هذا الهدف وخاض الانتخابات تحت نفس الاسم والشعار وبتحالف مع مجموعة من الشخصيات الوطنية الراديكالية فقط، عدا عن عوامل واجراءات أخرى حالت دون تصويت مجموعات كبيرة في المدن والمخيمات،[3] إلا أن النتيجة كانت تشكيل حكومة برئاسة سليمان النابلسي من الحزب الوطني الاشتراكي. وصل الحزب الوطني الاشتراكي إلى الحكم، وتسلم أمينه العام سليمان النابلسي،

[1] كوهين، سبق ذكره، ص 142.

[2] السابق، ص298.

[3] حوراني، المصدر نفسه، ص125-130.

رئاسة الوزراء، مع العلم أنه لم ينجح في الانتخابات البرلمانية في منطقته عمان،[1] ولم يكن الوحيد من شخصيات الحزب الوطني التي لم تنجح في الانتخابات ففي القدس، ترشح أنور الخطيب ولكنه لم ينجح أيضاً، أما المقاعد الثلاث لمنطقة القدس فقد حصل عليها كل من داود الحسيني، وهو مستقل ومن أعضاء الحزب العربي سابقاً، ونال أعلى الأصوات بواقع 6,492 صوتا، و د. يعقوب زيادين عن الجبهة الوطنية، بواقع 6,387 صوتا، وكامل عريقات عن الحزب العربي الدستوري، بواقع 3,350 صوت.[2]

الدول العربية المجاورة رحبت بالانتخابات وبنتائجها، واعتُبرت النتائج فوز لأنصار السياسة العربية التحررية المناهضة للامبريالية، ويعزو الملك الحسين هذه النتائج إلى تدخل دول خارجية في الشؤون الداخلية للأردن، ويشير إليها بعلاقات مختلفة للقيادات السياسية والعسكرية في الأردن مع الاتحاد السوفييتي وسورية ومصر،[3] مع العلم أن الحكومة الأردنية قطعت المواصلات بين الأردن والأقطار العربية المجاورة: سورية والعراق والسعودية في يوم الاقتراع.[4]

يعتقد عمير دعنا، أحد أعضاء الحزب الشيوعي بالقدس أن الملك حسين أباح الحريات، وبالتالي صدرت صحف وطنية، وبدأ الناس يتحدثون بالسياسة بشكل علني، ويشاركوا في مظاهرات مسموحة، بحيث تم كشف الوطنيين أمام المخابرات الأردنية، ولاحقاً تم حل حكومة سليمان النابلسي، واعتقل الوطنيين، وكان عمير من بينهم وبقي في معتقل الجفر لمدة سنة بدون محاكمة، بالإضافة إلى د.يعقوب زيادين، طارق العسلي، منير عسلي، عبدالله نعواس، عبدالله الريماوي، بهجت أبو غربية،

---

[1] الحسين، **مهنتي**، 107-108.

[2] حوراني، سبق ذكره، ص 125، 136.

[3] لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على كتاب **مهنتي كملك**، ص 108-116.

[4] حوراني، سبق ذكره، ص 122.

صلاح النشاشيبي، والمعروف اليوم باسم منير شفيق وهو محلل سياسي ويسكن في بيروت حالياً، كان مع عمير في خلية واحدة.[1]

أما الملك حسين فيشير إلى هذا الموضوع بأن "شعارات الحرية والوحدة والتقدم التي ترفعها كل الأحزاب ما هي إلا مجرد وسيلة تأمل الأحزاب عن طريقها في التوصل إلى السلطة، لذلك على الرغم من كون الحكومة الأردنية، ديموقراطية، فإننا لا نعتقد بأننا نستطيع أن نمنح أنفسنا ترف ترك مثل هذه (الأحزاب) تتكاثر".[2]

السياسة الأردنية تجاه الحياة السياسية في القدس وعلاقتها بمشاريع التنمية

كان النظام الأردني معني بضم الضفة الغربية للمملكة الأردنية، وإنعكس ذلك في العديد من القرارات والسياسات، ومن ضمنها خطط ومشاريع التنمية، ومن الجدير الإشارة إلى أنه لا يمكننا دراسة الحياة السياسية في القدس بدون الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي تحصل في المدينة ونموها في الفترة الأردنية، بما فيها السكان وبلدية القدس والسياسات التي نفذت من خلالها، مع التأكيد على أن التخطيط الحضري وتخطيط المدن هو قضية سياسية بالأساس، ومن خلال خطط التنمية التي أقرتها الحكومة الأردنية وسعت لتنفيذها يمكننا أن نستدل على الإهتمام الرسمي الأردني بالقدس، ومدى تعزيز القدس كمركز حيوي أو تهميشها لحساب العاصمة عمان.

لنعطي هذه الفترة حقها من الدراسة، لا بد من أخذ الظروف الموضوعية بعين الاعتبار، حيث بدأ الحكم الأردني في الضفة الغربية بعد النكبة، وبغض النظر عن المواقف السياسية المختلفة من الحكم، فسنوات الحكم الأولى لا يمكن الحكم عليها بقياس مدى الإنجازات ومدى حصول تنمية، لأن الشطر الشرقي من القدس كغيرها من المدن التي لم تحتلها القوات الصهيونية، كانت تعيش آثار النكبة والفقر، لذا سيتم دراسة إنجازات الفترة الأردنية من خلال تقسيمها إلى مرحلتين، الأولى من العام 1948

[1] عمير دعنا، سبق ذكر.

[2] الحسين، **مهنتي**، ص 84.

وحتى استلام الملك حسين للحكم في نهاية العام 1952، والمرحلة الثانية تتمثل في حكم الملك حسين حتى النكسة 1967، وذلك بالتركيز على التخطيط الحضري الأردني لمدينة القدس "مخططات التنمية"، لأن التخطيط الحضري (تخطيط المدن والقرى) هو أداة من أدوات السيطرة على النظام الحضري، ومن خلاله يمكننا التعمق في دراسة وفهم السياسة الأردنية تجاه القدس، والتي لا تنفصل عن محيطها الإقليمي والعالمي.

ما ورثته القدس من خسائر نتيجة النكبة كان له أثر كبير على المدينة وسكانها، حيث خسرت المدينة أحياءها الحديثة والمتطورة، والتي شملت أغلبية المباني الحكومية والمؤسسات والمستشفيات والمراكز الصحية وغيرها من المباني ومراكز الخدمات التي تركزت في المدينة الحديثة، فلم ترث الأردن من القدس إلا البلدة القديمة وفيها ثلاثة أبواب رئيسية مغلقة، ومن المباني العامة، مبنى مركز الشرطة (القشلة) في باب الخليل، والمتحف الوطني الفلسطيني في حي باب الساهرة فقط، كما استقبلت لاجئي 38 قرية علاوة على سكان الأحياء الغربية، وسادت في السنوات الأولى حالة الفقر الشديد والشلل في الأعمال التجارية والصناعية، وافتقرت المدينة أيضا إلى الماء والكهرباء، واستمر هذا الحال الصعب حتى نهاية العام 1950 على أقل تقدير.[1]

المرحلة الأولى من الحكم شهدت أيضاً مجموعة من الأحداث المهمة التي أثرت على المدينة ومنها، إخلاء وتسليم بعض المواقع في القدس، وعلى أثرها تم إقالة رئيس مجلس/ لجنة البلدية أنور الخطيب من منصبه في تموز، وعلى أثرها استقال سبعة من أعضاء لجنة المجلس التسعة، وتلاها تركيز مقر الحكم في عمان ونقل المكاتب الحكومية والمؤسسات العامة من القدس إلى عمان بحيث أصبحت

[1] نور دكيدك، "القدس في فترة العهد الأردني"، **أوراق المؤتمر الدولي حول القدس** (الجزء الثاني)، وزارة الثقافة، عمان، 2009، ص408-409.

القدس محافظة مثل غيرها من المحافظات بعد أن كانت العاصمة الإدارية السابقة لفلسطين[1]، وشهدت هذه الفترة اغتيال الملك عبد الله سنة 1950 في القدس، والفترة الانتقالية لحكم الملك طلال، ولا يوجد إنجارات تذكر في هذه المرحلة سوى تشكيل مجلس بلدي بعد الانتخابات البلدية الأولى في العام 1951، والتطور العمراني الكبير في القرى المحيطة بالبلدة القديمة، نتيجة الاكتظاظ السكاني الذي شهدته المدينة، فأصبحت القرى المحيطة بالبلدة القديمة جزءاً من المدينة، ولا يذكر غير ذلك في هذه الفترة التي احتاجت الإغاثة أكثر من التنمية، حتى أن تزويد المدينة بالمياه بعد قطع الإسرائيليين إمدادات المياه من القدس الغربية، بدأ بالتدفق الجزئي عام 1949 من عين فار، ولم يتم ضخ المياه بصورة منتظمة سوى عام 1951، وبكمية لم تكفي حاجات السكان[2]. المرحلة الثانية، والتي بدأت بحكم الملك حسين، شهدت توسع حدود المدينة تجاوباً مع الزيادة الطبيعية للسكان، والتي انتجت أزمة سكن، فقد توسعت حدود البلدية إلى ستة كيلو مترات في البداية ثم تضاعفت إلى 12 كم^2، وبالرغم من ذلك استمرت مشكلة السكن، لأن المنطقة المخصصة للبناء كانت محدودة بسبب امتلاك الأديرة مساحات كبيرة من الأراضي ومنع البناء في مواقع مختلفة حسب مخطط كندل[3]، مثل الحواف الغربية لجبل المشارف وجبل الزيتون، ومنع البناء في الأراضي المملوكة لليهود، بذريعة أن لا يؤثر ذلك على حقوق العرب في أملاكهم داخل الأراضي المحتلة، ولوجود مشاكل أخرى مثل كون غالبية الأراضي في منطقة الشيخ جراح وشعفاط أراضي مشاع.[4]

---

[1] تم تعيين عارف العارف في 1950/8/1 رئيساً للبلدية، وحاول خلال تلك إقناع السلطات الأردنية بعدم نقل المكاتب الحكومية والمؤسسات الهامة الأخرى من المدينة، وكما شكى عضو البرلمان أنور الفلسطيني في كتاب وجهه إلى رئيس مجلس النواب في العام 1950 من التمييز والإهمال الذي تشهده القدس، وفي أواخر آذار 1951 كتب وزير الداخلية الأردني إلى حاكم القدس الإداري بوجوب إبلاغ أعضاء المجلس البلدي بأن تدخلهم في مسألة نقل المكاتب الحكومية من القدس خارج عن نطاق صلاحياتهم وبأن القصر الملكي يرفض مقابلتهم بهذا الشأن. أسامة حلبي، سبق ذكره، ص25.

[2] عبد الرحمن أبو عرفة، **القدس تشكيل جديد للمدينة**، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1985، ص 51.

[3] هنري كندل: مخطط بريطاني، عمل على إعداد مخطط لمدينة القدس في فترة الإنتداب البريطاني، وعمل كمستشار لتنظيم المدن في فترة الحكم الأردني.

[4] السابق، ص 53؛ أسامة حلبي، سبق ذكره، ص 27.

بالرغم من استمرار الشكاوي على إهمال القدس في منتصف ونهاية الخمسينات، ويمكننا أن نلمس ذلك في المذكرة المرسلة لرئيس الوزراء من غرفة القدس التجارية، سنة 1957 والتي، أشارت بوضوح إلى وجود ضائقة مالية واقتصادية، وتضمنت عدة اقتراحات لانعاش المدينة بالتركيز على السياحة،[1] إلا أن هذه الفترة شملت أيضا زيادة الاهتمام الرسمي الأردني بالقدس، حيث أعلنت الحكومة الأردنية خلال اجتماع عام عقدته في القدس عام 1959، عن تحويل بلدية القدس إلى أمانة القدس وبناء قصر ملكي في المدينة التي اعتبرتها "العاصمة الثانية"، ومع ذلك استمرت الشكاوي على إهمال القدس وعدم زيادة موازنة الأمانة عما كانت عليه في وقت البلدية.[2]

على صعيد التخطيط يمكننا أن نلمس وعي الأردن واهتمامه الرسمي بمدينة القدس في هذه المرحلة من خلال المخططات، مع بقاء عمان العاصمة والمركز، فعلى سبيل المثال، فإن برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية 1962–1967، الصادر عن مجلس الإعمار الأردني، والذي تم تقديمه لرئيس الوزراء من خلال نائب رئيس المجلس حازم نسيبة، نرى الاهتمام بالقدس في مجال السياحة والآثار، وتضمن المخطط معالجة للاقتراحات المقدمة من غرفة القدس التجارية في العام 1957، حيث خصصت بنود للعناية بصيانة وترميم الأبنية الأثرية والأمكنة الأثرية في القدس وبيت لحم، وإنشاء مطار دولي جديد في مدينة القدس، بوصفها أهم مركز سياحي في الأردن، أما الموازنة المخصصة للبلديات فكانت الحصة الأكبر لبلدية عمان بموازنة قيمتها 5,170,000 دينار، والقدس 2,695,000 دينار، والبلديات الأخرى 2,880,000 دينار، وحددت الخطة إنشاء مدارس منتقاة لتحل محل الأماكن المستأجرة، وكان العدد الأكبر في عمان بواقع (29 مدرسة)، وتليها نابلس (9 مدارس)، ثم القدس (6 مدارس)، وتشمل الخطة اقتراح لبناء وتجهيز مستشفى في القدس سعته 100 سرير، وتشير الخطة إلى وجود 2,640 هاتف في القدس في العام 1960 مقارنة بوجود 8,000 في

[1] **مذكرة غرفة القدس لدولة الرئيس تتضمن اقتراحات لإنعاش المدينة المقدسة**، (1957، 4 حزيران)، الدفاع، ص4.

[2] حلبي، سبق ذكره، ص29.

عمان في نفس العام، وكذلك الأمر فإن المخطط شمل زيادة عدد الهواتف حتى العام 1967 بحيث تصبح 31,500 هاتف في عمان، وبمخصص مالي قيمته 1,231,000 دينار، وزيادتها بالقدس إلى 9,970 هاتف، بمخصص مالي قيمته 1,196,000 دينار.[1]

توقف العمل على تنفيذ برنامج السنوات الخمس، بسبب التخفيض الطارئ على مستوى المساعدات الخارجية للموازنة الأردنية ولا سيما من الولايات المتحدة، مما أدى إلى تغيير الأولويات واستبداله بمخطط جديد (برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية 1964–1970)، والذي حددت أهدافه بتخفيض العجز في الميزان التجاري، وزيادة دخل الفرد، وتخفيض مستوى البطالة، ويمكن أن نلمس في الخطة الجديدة عدم التركيز أو إعطاء أهمية خاصة للقدس، مع اعطاء أهمية أكبر لميناء العقبة، وعلى سبيل المثال، تم إلغاء مشروع بناء مطار جديد في القدس، والاكتفاء بتوسيع المطارات الموجودة، بإعطاء الأولوية لمطاري عمان والقدس ثم العقبة، وكذلك كان التركيز في النقل على ربط ميناء العقبة بالطرق ومد سكة حديد بمشروع البوتاس ومواقع الفوسفات والحسا والرصيفة، وتعزيز تسهيلات التحميل في الميناء، بالإضافة إلى ذلك لا يوجد أي إشارة خاصة للقدس في قطاع السياحة، عدا عن عدم وجودها في قائمة المواقع الدينية والأثرية المراد ترميمها، وشملت الخطة توسيع المدرسة الثانوية الصناعية بالقدس، وتأسيس مدرسة ثانوية مهنية للبنات، وإنشاء استوديو كبير مع مسرح للإذاعة في عمان، وإنشاء مبنى جديد للاستوديوهات في القدس، وبقي مشروع بناء المستشفى الذي كان قيد الإنشاء في ذلك الوقت.[2]

أما على صعيد تخطيط المدينة، لم تلغ الأردن مخطط المدينة البريطاني، الذي أعده هنري كندل في العام 1944، مع أن المخطط لم ينفذ، وتم إعداده على أساس مدينة القدس قبل التقسيم، ولاحقاً تم

[1] برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية في الأردن 1962–1967، مجلس الإعمار الأردني، ص220، 258، 283، 312، 333، 369.

[2] برنامج السنوات السبع للتنمية الإقتصادية 1964–1970، مجلس الإعمار الأردني، ص 210، 247، 276، 316، 332.

توظيف كندل لإعداد مخطط جديد للمدينة بعد 20 عاماً على المخطط القديم، وتم إعداد خطة لإنقاذ القدس في العام 1964،[1] وتمت المصادقة عليها عشية النكسة فقط، في العام 1966، ولم يخرج المخطط إلى حيز التنفيذ كالمخطط السابق بسبب احتلال إسرائيل للضفة الغربية بما فيها الجزء الشرقي من مدينة القدس.

ساهم مستشار تنظيم المدن هنري كندل بشكل أساسي في توسع مساحة القدس لتجنب البناء في سفوح جبل الزيتون وجبل المشارف، كما منع وحدد البناء في محيط المتحف الفلسطيني، بهدف الحفاظ على جمال المبنى، فعلى سبيل المثال، قدم كندل في مسودة اقتراحات تنظيمية تتعلق ببعض الطرق بما فيها منطقة جبل الزيتون، إلى أمين القدس في العام 1963، تتضمن توصية بتحديد البناء على سفوح جبل الزيتون للأغراض التالية فقط: (دور العبادة والتعليم العامة، الصوامع والأديرة، التحريش والبستنة، الرياضة والنزهة، الابنية العرضية القائمة سابقاً)، وأستند لذلك على المخططات الانتدابية السابقة، وهي مشروع 1918 السير وليم ماكلين للجنرال اللنبي، مشروع 1919 السير باتريك جديس لجمعية أنصار القدس، مشروع 1922 المستر اشبي، مشروع 1930 المستر هوليدي، مشروع 1944، وكلها مشاريع حددت مناطق جبل الزيتون وجبل المشارف وجبل الرؤيا، كمناطق عامة للاستخدامات المذكورة أعلاه ومنعت البناء فيها.[2]

كما من الجدير بالذكر أنه راجت في هذه الفترة مجموعة من الأحاديث حول علاقة كندل بالحكومة الإسرائيلية، وعلى أنه كان يعمل لمصلحتهم، وهذه الأحاديث مبنية على بعض الأحداث مثل إرسال المخططات بعد طباعتها في بريطانيا إلى الحكومة الإسرائيلية عن طريق إرسالها لميناء حيفا، وفي حادثة أخرى رسم كندل (علم إسرائيل) على إحدى الخرائط التي كان يعمل على إعدادها، كما راج

[1] دكيدك، المصدر نفسه، ص419.

[2] مسودة اقتراحات تنظيمية تتعلق ببعض الطرق وفي منطقة جبل الزيتون، من وقائع وقرارات الجلسة 108 للجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة المحلية للبناء وتنظيم المدن بالقدس المنعقدة بدار الأمانة في 1.2.1963.

شعور بأن مخططات تطوير المدينة أعدت أو ساهمت في التحضير للسيطرة الإسرائيلية في العام 1967، حيث على سبيل المثال تم إغراء سكان حارة الشرف للانتقال إلى منطقة الرام وبالتالي تفريغ المنطقة المعروفة "بحارة اليهود"، كما تم تحويل منطقة التلة الفرنسية لمنطقة سكنية، وهي المنطقة التي أصبحت اليوم منطقة مكتظة بالعمارات السكنية، وغيرها من الأحداث.[1]

وبالرغم من الفترة القصيرة نسبياً للحكم الأردني في القدس، والظروف السياسية والاقتصادية لدولة حديثة النشوء، إلا أن هذه الفترة تركت مجموعة من الآثار على حياة المدينة، لعل أبرزها مشروع إعمار المسجد الأقصى، وهو المشروع الذي يتم التركيز عليه عادة عند الحديث عن إنجازات الأردن في القدس، ففترة الحكم الأردني كانت فترة بداية النهوض بعد النكبة ورسم ملامح جديدة لمدينة فقدت جزء مهم وحيوي منها، كما شهدت في هذه الفترة إعادة تشكيل وتأسيس مؤسسات وأسواق ومراكز وتنفيذ مشاريع جديدة استجابة للواقع الجديد والاحتياجات التي واجهتها المدينة وسكانها.

ومن الملفت للانتباه أن فترة الاهتمام بالقدس، وهي الفترة الممتدة من أواخر الخمسينات إلى بداية الستينات، وهي الفترة التي شهدت في بدايتها توترات سياسية، مما قد يقود البعض للادعاء بأن الاهتمام بالقدس لم يكن إلا لكسب التأييد الشعبي، ولكن هذا الاهتمام أيضاً تلاشى في ظروف سياسية مغايرة، تزامنت مع تخفيض طارئ للمساعدات الخارجية للموازنة الأردنية وبشكل خاص من الولايات المتحدة[2] وهو دعم موجه وله أجندته السياسية، وتم هذا التخفيض نفس العام الذي قررت فيه جامعة الدول العربية تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في القدس، الذي شكل اشارة لقرب انتهاء الحكم الأردني على الضفة الغربية وبداية عهد جديد.

[1] غالب أبو الحاج، مقابلة شخصية.

[2] برنامج السنوات السبع للتنمية الإقتصادية 1964-1970، مجلس الإعمار الأردني، ص 5.

الفصل الثالث

القوى السياسية

القوى السياسية في القدس ونشاطها

شكلت بداية الحكم الأردني للضفة الغربية ولادة مرحلة سياسية جديدة، انتهى فيها الدور الفعلي للأحزاب السياسية التي انتشرت في الفترة البريطانية وتلاشى نفوذ قياداتها السياسية، وما ورثته المرحلة الجديدة عن المرحلة السابقة تمثل في تعزيز نفوذ العائلات التقليدية الموالية للحكومة الأردنية، حيث جرى مكافأة الشخصيات التي دعمت ضم الضفة الغربية، والمعارضين للمجلس الإسلامي الأعلى بمناصب رفيعة المستوى، بالإضافة إلى إقصاء أنصار المفتي وإعادة تشكيل المجلس برئاسة موالية للحكومة الأردنية، وكذلك الأمر في مصر فقد ساهمت مجموعة من العوامل لاستبدال موالاة المفتي بموالاة الدولة المصرية والزعيم الكاريزماتي جمال عبد الناصر،[1] وتأثرت هذه المرحلة بما حمله المشهد العالمي من ولادة مرحلة عالمية جديدة أيضاً بعد الحرب العالمية الثانية وتغيير شكل الهيمنة والصراع العالمي إلى الصراع ثنائي القطبية، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، الصراع الذي أخذ شكل الحرب الباردة والتحريض والتعبئة الأيديولوجية، مما كان له أثر مهم في المشهد والحياة السياسية في الأردن، التي لم تعرف الأحزاب العقائدية إلا بعد توحيد الضفتين وبداية هذه المرحلة السياسية الجديدة، أما قبل ذلك فالأحزاب كانت محلية/ وطنية.[2]

---

[1] المالكي ولدادوة، تشرذم المجتمع الفلسطيني بعد النكبة، "**تحولات المجتمع الفلسطيني منذ سنة 1948 جدلية الفقدان وتحديات البقاء**"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018، ص 88-89.

[2] الماضي وموسى، ص597.

من أبرز سمات هذه المرحلة أنها أنتجت مجموعة جديدة من الأحزاب العقائدية، التي لم تتمكن قبل النكبة من تطوير قاعدة جماهيرية أو من تخليص السياسة الوطنية من قبضة المفتي، وبعد النكبة ظهرت بقوة وتجاوزت برامجها المحلية لتبعيتها للأحزاب الأم في الدول العربية مثل حزب البعث أو الإتحاد السوفييتي مثل الحزب الشيوعي،[1] فرفعت شعار الأممية والقومية والإسلامية، كما ساهمت بدورها في تشكيل خارطة جديدة للنشاط السياسي والرموز والشخصيات، ولم تكن بعيدة عن التجاذبات والمصالح العالمية، فلم تحتمل بريطانيا على سبيل المثال قيام تنظيمات حزبية قومية، لأنها تهدد سياستهم التي تعتمد تكريس التجزئة والتقسيم لأرض العرب، فإنهم ذهبوا إلى دمغ هذه الحركات القومية بالشيوعية تكريهاً للشعب المتدين فيها وإثارة لأصحاب الوجاهات والنفوذ التقليديين على مصالحهم،[2] والأردن كذلك الأمر اتخذ نفس الموقف العدائي من الحركات القومية والشيوعية، واعتبر الملك حسين أن الشيوعية لا تستطيع في أية حال أن تساعد على تحرير الشعوب العربية، لأن كل فرد منهم لا بد أن يصبح في النهاية "عبداً لموسكو".[3]

شكل تأسيس هذه الأحزاب خطوة مهمة في تغيير شكل القيادة، وانتقالها من الزعامة التقليدية المبنية على الاعتبارات القومية والدينية، والتي تمثلت في المفتي الحسيني كونه يشغل منصب ديني، وهو منصب المفتي، بالإضافة إلى رئاسة الهيئة العربية، أما التحول الجديد بعد النكبة عام 1948، فقد غلب الاعتبارات القومية على الاعتبارات الدينية،[4] بالإضافة إلى مفاهيم جديدة مرتبطة بالعمل الحزبي والقيادة الجماعية.

---

[1] صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص103.

[2] على أبو نوار، **حين تلاشت العرب**، ص107.

[3] الحسين، سبق ذكره، ص156.

[4] حوراني، مصدر سبق ذكره، ص50.

إن الفحص الدقيق يظهر أن تلك الأحزاب لم تكن تعمل على الإطاحة بالنظام أو إسقاط الحكومة القائمة في الأردن لا على الصعيد النظري ولا العملي،[1] كما أنها لم تتمكن من تشكيل جبهة موحدة أو التحالف فيما بينها نتيجة اختلاف البرامج السياسية، فالإخوان المسلمون يدعون إلى الدولة الإسلامية، والبعثيون والقوميون العرب يدعون إلى الوحدة العربية، والشيوعيين لم يكن يهمهم لا هذا ولا ذاك، وعلى العكس كانوا يدعون إلى التعايش مع اليهود في ظل الأممية ويشجبون الاتجاهات القومية والدينية، ويصفونها بأنها حركات لن تثبت أمام التاريخ.[2]

وعند تأسيس حركة القوميين العرب، رفض المؤسسون الانضمام لحزب البعث لأنهم آمنوا في تلك الفترة بوجود علاقة جدلية بين تحرير فلسطين والوحدة العربية، بينما لم يكن يعطي حزب البعث الأولوية لتحرير فلسطين، وبالتالي فالتدريبات العسكرية كذلك الأمر لم تكن من أولويات الحزب على عكس القوميين العرب، ولم تنضم حركة القوميين العرب للحزب الشيوعي للخلاف معهم على تبني مواقف الاتحاد السوفييتي وبشكل خاص قبول قرار التقسيم،[3] وكذلك الأمر مع الحركات الإسلامية فقد احتدم الصراع والتنافس بين حزب التحرير والإخوان المسلمون، فقد انسلخ حزب التحرير عن الإخوان[4] متهماً إياهم بالتبعية للملك وللاستعمار البريطاني، كما اتهمهم بعرض صورة ناقصة وغير صحيحة للإسلام، ولم تجدي نفعاً كل المحاولات لتوحيد الحزبين بما فيها محاولات عارف العارف، الذي كان له دور قيادي في كلا الحزبين، حيث كان من قيادات حزب التحرير وشغل عضوية لجنة منطقة القدس

[1] كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 325.

[2] أبو نوار، مصدر سبق ذكره، ص108.

[3] جورج حبش، **الثوريون لا يموتون أبدا**، ص 38.

[4] كان النبهاني من المقربين جداً على الإخوان المسلمون، وكان ضيفاً دائماً محاضراً في مناسبات الإخوان، الذين اعتبروه منهم، إلا أنه قرر تأسيس حزب اسلامي جديد "حزب التحرير"، وانشق معه العديد من أعضاء الاخوان، وذلك لقناعته بالتغيير الجذري الانقلابي وعدم قناعته بفكر الإخوان باللإصلاح من الداخل.

في الإخوان في منتصف الخمسينات، عدا عن التشهير والنقد العنيف الذي مارسته الأحزاب ضد بعضها البعض، عقائدياً وسياسياً واجتماعياً.[1]

السلطات الأردنية عملت على محاربة الأحزاب السياسية وسعت لجمع المعلومات عنها، وكان يتم ذلك غالباً من خلال تجنيد مخبرين، وكان يتم تجنيد المخبرين لجمع المعلومات من خلال الضغط على الفقراء بربط الموافقة على سفرهم أو اعطاءهم رخص قيادة السيارات أو فتح مطاعم ومقاهي أو غيرها بالتعاون مع المخابرات وجمع المعلومات، وبشكل عام لم تكن الناس تكن الاحترام أو التقدير لمن عرف عن تعاونه مع المخابرات، ومن الأسماء وردت في ذاكرة عمير ممن عملوا في المخابرات الأردنية: (عبد الله السعدي، موسى الصباح، عوني عبد ربه، وخالد أبو حمدية).[2]

بتاريخ 16.11.1958 رفع عقيد[3] بالمباحث الأردنية في قيادة منطقة القدس كتاب إلى الحاكم العسكري العام، يطلب فيها منح الشهادة المدرسية لمخبر عمل مع المباحث وكشف أمره، عبد الرؤوف أبو عصب، والذي لم يتمكن من النجاح في الامتحانات في المدرسة الرشيدية، ويؤكد العقيد في الكتاب أن "المدرسة الرشيدية كانت تضم عدداً من الطلاب الحزبيين الذين كانوا يزاولون نشاطهم الحزبي داخل وخارج المدرسة الأمر الذي أقتضى ايجاد مخبرين لنا بين صفوف الطلبة لموافاتنا بالمعلومات عن هؤلاء للوقوف على نشاطهم ومعرفة الموجهين لهم بغية الحيلولة دون امتداد دعايتهم والقضاء عليها"،[4] ومرفق بالكتاب رسالة بخط عبد الرؤوف موجهة إلى رئيس الوزراء، ويورد فيها عدة قضايا منها[5]:

---

[1] كوهين، سبق ذكره، ص227، 257، 258، 301.

[2] دعنا، مصدر سبق ذكره.

[3] لا يتضمن الكتاب اسم العقيد، ولم أتمكن من الاستدلال على اسمه من التوقيع.

[4] كتاب من المباحث، قيادة منطقة القدس إلى الحاكم العسكري العام، ملف "**مدارس عام**"، رقم מ נגג 18.

[5] مخبر مظلوم ومهدد بالقتل ومستجير بكم، ملف "**مدارس عام**"، رقم מ נגג 18.

- تقديم معلونات عن عدة قضايا لقيادة المنطقة، ويوردها على شكل نقاط تتضمن غالبيتها تاريخ القضية وعنوانها ومدة السجن التي حكم فيها على صاحب القضية، ومنها قضايا عن شيوعيين وتحريريين بحيازتهم نشرات ممنوعة، وشيوعي في محاولة نسف جريدة الجهاد، حيازة كتب ممنوعة، حيازة مخدرات وغيرها.
- يورد بوضوح خسارة احترامه ومكانته الاجتماعية: "بعد مرور سنة من عملي هذا: أصبحت مهدداً بالقتل من جميع الطباق الحزبية وحصل ذلك خطياً. براءة عائلتي من جميع تصرفاتي. خسرت شهاة الدراسة الثانوية (المترك). أصبحت بدون عمل وبدون وسيلة للعمل وبدون مساعدة ولا معيل".
- يرجع نتيجة فشله في التعليم إلى مدير المدرسة يوسف موسى جلاجل، الذي أخبر عنه قيادة المنطقة أنه يدخل النواحي السياسية في بعض حصص اللغة العربية، ويقول: "ظهرت نتيجة حقده لنا بأن عاقب المخبرين أكرم أبو سرية، ومحمد علي بيضون، بحرمانهم من الشهادة المدرسية من أجل تعاونهما، وقد عاقب بالطرد المخبرين: عبد الحميد الجعبري، زهير هندية، والمخبر جمال جابر".

الأحزاب السياسية والتي احتلت الصدارة في المشهد السياسي، كان لها دور مهم في الحياة السياسية الفلسطينية والأردنية، وكان للقدس مكانة ودور في الفعل والنشاط السياسي لهذه الأحزاب، ومنها:

حزب التحرير

نشأ حزب التحرير في القدس في بداية الخمسينات على يد جماعة من ذوي الوظائف الدينية، والذين انسلخوا عن حركة الإخوان المسلمين،[1] وعلى رأسهم الشيخ تقي الدين النبهاني، وهو فلسطيني من الخليل، الذي كان له دور مهم في تأسيس وقيادة الحزب، حيث كتب في العام 1953 دستوراً مفصلاً

[1] كوهين، ص288.

للحزب شمل النظام السياسي والتعليم والسياسة الخارجية،[1] وتقدم بتاريخ 17 تشرين الثاني 1952 بطلب السماح له بتأسيس حزب باسم "حزب التحرير"، ولم توافق الحكومة على الطلب، لأسباب ذات علاقة بالطبيعة الدينية للحزب المزمع إنشاؤه، بما يتعارض والدستور، وهذا لم يمنع الحزب من ممارسة نشاطه بشكل سري، عدا عن محاولته تسجيل الحزب كجمعية حسب قانون الجمعيات العثماني، والذي يسمح لأي جمعية بالتشكل بمجرد إعلان النية عن إنشائها، وإخبار أعلى سلطة في منطقتها، أو بمجرد نشر ذلك في الصحف المحلية، ولم يوفق الحزب في هذه المحاولة حيث اعتبرتها السلطات تغيير شكلي، واعتقل بعدها مباشرة أعضاء الحزب، وأطلق سراحهم بعد أسبوعين ليوضعوا في الإقامة الجبرية.[2]

النبهاني أحد أبرز الشخصيات القيادية في حزب التحرير، وكان له تأثير على فكر وتكوين الحزب، أما شخصيته فقد سكلت القالب الفكري للحزب، فقد تضمنت المركب الوطني–العروبي، كونه شارك في نشاطات كتلة القوميين في حيفا عام 1947، كما ربطته علاقات وثيقة بالمفتي قبل عام 1948، والمركب الإسلامي، والذي تطور نتيجة تأثير والده، الشيخ إبراهيم مدرس العلوم الشرعية في وزارة المعارف الفلسطينية، وجده الشيخ يونس، الذي كان قاضياً شرعياً صوفياً مدافعاً عن الخلافة العثمانية، بالإضافة إلى دراسته في الأزهر وغيرها.[3]

كانت القدس في بداية الخمسينات مقر إقامة النبهاني وعمله، فقد عمل مدرساً في الكلية/ المدرسة الإبراهيمية الثانوية، وكان من أتباع المفتي ومن أول من انشق عن الإخوان المسلمون، وساهم في نشر أفكار الحزب لطلبة المدارس مع مجموعة من قيادي الحزب الذين كانوا يعملون مدرسين في

---

[1] جاكوب هويجلت، حزب التحرير بين السياق والايديولوجيا، "**حزب التحرير الاسلامي في فلسطين الفمر والسياسة بين النظرية والتطبيق**"، منسق البحث: عدلي دعنا، ص 19، 21، 25.

[2] الماضي وموسى، ص598؛ كوهين، ص 290.

[3] وليد سالم، بين الايديولوجيا والسياسة حزب التحرير والديمقراطية وحقوق الانسان في فلسطين، "**حزب التحرير الاسلامي في فلسطين الفكر والسياسة بين النظرية والتطبيق**"، منسق البحث: عدلي دعنا، ص55–56.

مدارس القدس، بالإضافة إلى تنظيم المحاضرات الدينية العامة والخاصة من خلال الحلقات، التي كانت تدرس أدبيات الحزب ومن أهمها كتابات النبهاني، مثل كتاب "نظام الحكم في الإسلام"، وكانت الحلقات الوسيلة المتبعة لتنظيم الأعضاء الجدد بشكل سري، من خلال إخفاء مكان وزمان اللقاءات وهوية الملتقين، وكان يتم تعيين المشرفين في كل بلد لمراقبة الحلقات والإشراف عليها، فعلى سبيل المثال تم تعيين فارس ادريس، وفاروق محمد عبد العال، وعبد العظيم الشعراوي للإشراف على الحلقات في القدس في العام 1959.[1]

في فترة حياة النبهاني[2] جرت محاولات عديدة لقلب نظام الحكم في الأردن بالاعتماد على الانقلاب العسكري من أجل خلق قاعدة الارتكاز لإقامة دولة الخلافة، وتحرير فلسطين على يديها، أما بعد وفاة تقي الدين النبهاني فقد تخلى الحزب عن دوره لاستلام السلطة، وانتقل أكثر إلى ما يطلق عليه طلب النصرة من أجل إقامة الخلافة،[3] فكان محاولات الحزب للتأثير على أفراد الجيش والشرطة من خلال إرسال الرسائل للضباط وإلقاء الخطب والدروس في المساجد ومن خلال العلاقات الشخصية لأعضاء الحزب مع أقربائهم وأصدقائهم، وفي منتصف الخمسينات تم تعيين مسؤولا خاصا للحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة مع أفراد الجيش.[4]

الهيئة القيادية الأولى للحزب تأسست في القدس، ولكنها انتقلت منع النبهاني من العودة إلى الأردن بعد مغادرته أواخر العام 1953، كما غادر أيضاً القيادي في الحزب من القدس داود حمدان سنة 1956، واعتقل غيره الكثير من قادة الحزب، إلا أن كل ذلك لم يغير حقيقة أن القدس كانت المكان الذي يتم إدارة الحزب منه في الأردن فترة الخمسينات، وذلك إستمر إلى أن اقترحت اللجنة المركزية نقل مقر القيادة إلى عمان في العام 1965، وتم نقل مقر القيادة فعلياً إلى عمان في أوائل الستينات،

[1] كوهين، ص 288-294.

[2] توفي تقي الدين النبهاني في العام 1977.

[3] سالم، سبق ذكره، ص59.

[4] كوهين، ص300.

وتواجدت في القدس كما في المدن الكبرى الأخرى لجنة إقليمية، مسؤولة عن النشاطات الروتينية للحزب في مناطقها، وكان أفضل تنظيم للنشاطات في منطقة القدس، وعملياً، لم يكن هناك في تركيبة الحزب إلا وحدتين هما الحلقة والقيادة، والمستويات المتوسطة بين هاتين الوحدتين لم تكن موجودة إلا على الورق، باستثناء اللجان المحلية في كل من نابلس والقدس، كما كانت القدس المركز الرئيسي لتوزيع المناشير في الضفة الغربية، بحيث يقوم أفراد الحزب من القدس بنقل المناشير إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية، وعادة ما كان يتم ذلك ليلاً، تجنباً لأية مراقبة من الشرطة.[1]

شارك الحزب مرتين في الانتخابات النيابية، في العامين 1954 و1956، وكان داود حمدان المرشح عن القدس في العام 1954، وفارس ادريس في العام 1956، وفشل كلاهما في الفوز بالانتخابات، ولم ينجح أحد من مرشحي الحزب سوى الشيخ أحمد الداعور في طولكرم، ولمرتين بشكل متواصل، أما تمويل الحزب فكان يصل من عمان إلى الضفة الغربية، وانتشرت المعلومات عن مصدرين لتمويل الحزب، الأول الحاج أمين الحسيني، أما الثاني فهو الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن من القضايا المعروفة أن السلطات اللبنانية ألقت القبض على الشيخ النبهاني وبحوزته شيك بمبلغ 150 ألف دولار، وأبلغت السلطات الأردنية أن الشيك مسحوب من السفارة الأمريكية في بيروت ليودع في حساب النبهاني، مع التأكيد على أنه لا يوجد ما يؤكد ذلك.[2]

حزب البعث العربي

تأسس حزب البعث في أربعينات القرن الماضي، على يد مجموعة من السوريين الذين كانوا على وعي بالسياسات الاستعمارية الأوربية، وعملوا على مواجهتها، وكانت بداية العمل تحت اسم "حركة الإحياء العربي"، والتي صدر أول بيان لها في العام 1941، ونتيجة لوعي المؤسسين بالسياسات الاستعمارية كانت القضية الفلسطينية ومن العام 1944 مجال اهتمام لحزب البعث، وكان لها حجمها في أدبيات

[1] كوهين، ص305، 306، 311، 332.

[2] الماضي وموسى، ص598، وكوهين، ص 306،298.

الحزب، وفي مجلسه الأول[1] المنعقد بمدينة حمص في العام 1947، اتخذ الحزب قراره في الدفاع عن فلسطين، وشاركت طلائعه في القتال.[2]

عقد مجلس الحزب الأول (أول مؤتمر للحزب) في العام 1952 في بيت عبد الله نعواس في القدس، بمشاركة ممثلون عن تنظيمات الحزب من كافة أنحاء الأردن،[3] كما تقدمت مجموعة من أعضاء الحزب بطلب للسلطات الأردنية لترخيص الحزب عدة مرات، تم رفضها جميعها، المرة الأولى، تم طلب ترخيصه باسم حزب البعث العربي" بتاريخ 5 شباط 1952 باسم كل من: عبد الله الريماوي، عبد الله نعواس، بهجت أبو غربية، أمين شقير، فرح اسحق، منيف الرزاز، سليمان الحديدي. وفي المرة الثانية، تم تقديم نفس الطلب بتاريخ 23 حزيران 1953، وكذلك بتاريخ 20 آذار 1954 تم تقديم طلب الحصول على ترخيص للحزب باسم "حزب البعث العربي الاشتراكي" بتوقيع كل من: عبد الله الريماوي، عبد الله نعواس، أمين شقير، سليمان الحديدي، بهجت أبو غربية، حسن الخفش، حمدي عبد المجيد، فرح اسحق، علي الجعبري، راتب دروزة، عبد الكريم خريس، وفي هذه المرة قدم موقعو الطلب دعوى في محكمة العدل العليا بسبب رفض الترخيص، وقررت المحكمة فسخ قرار مجلس الوزراء، وبالتالي اعتبر الحزب قائماً من وقتها حتى حل الأحزاب بقرار مجلس الوزراء الذي اتخذ بتاريخ 25 نيسان 1957.[4]

بالرغم من عدم ترخيص الحزب، إلا أنه واصل عمله السياسي والحزبي في الأردن، وتمكن الحزب من النمو في الأردن حتى وصل من شعبة إلى مستوى فرع في العام 1953، حيث امتد تأثيره وتنظيمه

[1] المؤتمر التأسيسي لحزب البعث، حيث أطلق اسم مجلس الحزب على المؤتمرات في المرحلة الأولى من إنشاء الحزب.

[2] عز الدين دياب، **التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي**، ص217-218.

[3] عجاج، مصدر سبق ذكره، ص162.

[4] الماضي وموسى، ص598.

إلى القطاع العسكري والعمالي والنسائي، كما تمكن من استلام رئاسة الاتحاد العام للعمال في نفس العام، وفي العام 1956 كان للحزب نائبين في البرلمان، كما اعتقل أعضاءه عدة مرات.[1]

كانت القدس مركزاً مهماً لقيادة حزب البعث، فعلى سبيل المثال تلقى عبد الله نعواس تعليمه الثانوي في مدرسة تراسنطة بالقدس، وفي سنة 1950 انتخب عضواً في مجلس النواب الأردني عن مدينة القدس، وظل يمثل منطقة القدس في مجلس النواب حتى العام 1957، حين انتقل إلى دمشق لاجئا سياسيا وتوفي فيها في العام التالي بتاريخ 1958/9/17، أما زميله عبد الله الريماوي الذي انتخب في البرلمان عن مدينة رام الله، واعتقل معه في سجن الجفر الصحراوي، فقد تلقى تعليمه الابتدائي في المدرسة الرشيدية والثانوي في الكلية العربية في القدس، وعمل لاحقاً مدرساً للعلوم في مدرسة الأمة بالقدس، بعد أن أنهى تعليمه وحصل على عدة شهادات في القانون، وبعد إعلان تقسيم فلسطين عمل مديراً للتوجيه الوطني في الهيئة العربية العليا في القدس، وانضم إلى القتال مع عبد القادر الحسيني، كما تولى رئاسة تحرير صحيفة فلسطين اليومية الصادرة في القدس،[2] ناهيك عن أنه احتل الموقع الأول في حزب البعث بالأردن، واستمر كذلك حتى انشقاقه عن البعث في العام 1960 أثر خلاف البعث مع الرئيس عبد الناصر، وخرج الريماوي من الأردن إلى سوريا لاجئاً سياسياً، ومنها إلى القاهرة في العام 1961، أما انشقاقه فكان له أثر كبير على حزب البعث حيث أنه مهد الأجواء لفرط عقد التنظيم في أكثر من بلد عربي، كما أظهر أن بنية البعث التنظيمية كان ينقصها الانضباط الحزبي، والوحدة الفكرية، أما البعث فقد اتهم بدوره الريماوي بالانحراف وخيانة مبادئ الحزب، والسقوط في فخ مخابرات عبد الناصر.[3]

---

[1] دياب، مصدر سبق ذكره، ص241-242؛ عجاج، مصدر سبق ذكره، ص162.

[2] **الموسوعة الفلسطينية**، الطبعة الأولى، المجلد الثالث، ص177.

[3] دياب، مصدر سبق ذكره، ص415.

الحزب الشيوعي الأردني

شهدت عصبة التحرير الوطني ما شهدته فلسطين من تقسيم بعد النكبة، فتحولت إلى ثلاثة أجزاء في مواقع جغرافية منفصلة عن بعضها البعض، فتشتت عصبة التحرير لثلاثة أقسام حاولت العصبة في البداية التنسيق لجمع الأقسام الثلاثة، ولكنها فشلت فتحول القسم الأول الذي بقي في الأراضي المحتلة عام 1948 إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وما تبقى من الشيوعيين في غزة إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني، أما في الضفة الغربية فقد اتخذت اللجنة المركزية للعصبة القرار بتغيير اسمها إلى الحزب الشيوعي الأردني لعدة عوامل داخلية وخارجية، وقبول الحلقات الماركسية العاملة في شرق الأردن، والتي كانت على صلة تنسيق مع العصبة، وذلك بعد عام من اتخاذ مجلس النواب الأردني قراره بوحدة الضفتين، كما تم انتخاب فؤاد نصار أمين عام العصبة لمنصب أمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني، والذي عمل مع رفاقه على بناء الحزب الشيوعي الأردني في الضفة الغربية من الصفر تقريباً.[1]

عملت عصبة التحرير الوطني ولاحقاً الحزب الشيوعي الأردني في ظروف صعبة، حيث استمرت ملاحقتهم من الأنظمة العربية وعلى رأسها الأردن، نتيجة رفض العصبة ضم الأردن للضفة الغربية، ورفض الانتخابات النيابية التي جرت سنة 1950 ورفض مقررات اريحا، وعمل فؤاد نصار على الدعوة إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة من خلال مطبعة سرية كان قد أقامها في بيت لحم، بعد أن أحضر أجزاءها خلال الأحداث من يافا وباشر بإصدار المنشورات باسم العصبة وتوزيعها، وبعد تغيير اسم العصبة إلى الحزب الشيوعي الأردني عمل على وضع برنامج الحزب ونظامه الداخلي وتحرير صحيفته المركزية بعنوان "المقاومة الشعبية" والتي صدر عددها الأول في كانون الثاني من العام 1949، إلى أن تم اعتقاله في كانون الثاني من العام 1951 في المطبعة، وصودرت المطبعة

[1] سميح سمارة، **العمل الشيوعي في فلسطين**، ص303.

وحكم عليه بالسجن لعشر سنوات، [1] أما عمير دعنا وهو أحد أعضاء الحزب فيقول أن المطبعة كانت موجودة في جبل الزيتون.[2]

في القدس تركز نشاط الحزب على الطلبة الثانويين، ومن أبرز أعضاءه النشيطين في القدس كل من: نعيم الأشهب، يوسف البيتوني، عبد الرحيم بدر، عمير دعنا، وشهدت سنة 1958 أكبر نشاط للحزب بين طلبة المدارس الثانوية، حيث كان الحزب قد أنشأ خلايا بين طلبة المدرسة الرشيدية والقبطية والطور والإبراهيمية، ولم يقتصر نشاط الحزب على العمل في المدارس، بل شمل تنظيم المظاهرات وتوزيع المناشير، وكان هناك لكل منطقة لجنة، في القدس ضمت اللجنة في عضويتها في العام 1954، كل من داود انطون الترجمان سكرتيراً، ونعيم الأشهب مسؤولا للتنظير، ويعقوب زيادين أمينا للصندوق، وابراهيم علي المغربي مسؤولا عن توزيع المناشير، أما في سنة 1956-1957 فقد تغيرت عضوية اللجنة ليصبح نعيم الأشهب سكرتيراً، ومنير العسلي مسؤولا عن الطلبة، وطارق العسلي مسؤولا عن العمال والفلاحين، وصادق ترجمان أمينا للصندوق.[3]

أحد أهم النشاطات التي حرص الحزب على إنجازها باستمرار كانت الترويج لفكر وسياسات الحزب من خلال المنشورات وصحيفة الحزب "المقاومة الشعبية"، فقد تمكنت السلطات الأردنية من معرفة مكان المطبعة لمرة واحدة فقط في العام 1951، ويشير أمنون كوهين في كتابه إلى فشل الشرطة في منع الحزب من توزيع المنشورات، حيث تمكن الحزب من الحصول على الأموال الكافية وشراء مطبعة جديدة في عام 1954، كما أنه ظهرت تقارير سنة 1958 عن منشورات شيوعية توزع عن طريق التسليم باليد، وتم البحث عن مركز إصدار هذه المنشورات، مع الاعتقاد بأن القدس كانت هي مركز التوزيع لكل الضفة الغربية، حيث اكتشف في العام 1953 أحد سائقي التاكسي من القدس إلى نابلس

[1] سمارة، مصدر سبق ذكره، ص302-303.

[2] دعنا، مصدر سبق ذكره.

[3] كوهين، ص60، 71، 68.

يحمل مئات النسخ من "المقاومة الشعبية"، وفي حادث مشابه اكتشفت مئات النسخ في صندوق سيارة تكسي من القدس إلى الخليل في العام 1954، وبدورها كثفت السلطات الأردنية مساعي البحث عن المطبعة في منطقة القدس، وخاصة بعد أن وردتها تقارير في نهاية العام 1954 والعام 1956 بأن هذه المطبعة موجودة في الطور أو في دير الأقباط في البلدة القديمة، وفشلت كل هذه المساعي في معرفة مكان المطبعة.[1]

في القدس ساهم عمير دعنا في توزيع نشرات المقاومة الشعبية، حيث كان يعبئ النشرات داخل الجرائد التي يبيعها يومياً، وكان يعطي الجرائد التي تتضمن النشرات للأشخاص الذين يعرفهم فقط، أما الناس العاديين فكان يبيعهم الجرائد الخالية من النشرات، ويضيف أنه (على الأغلب حسب تقديره في العام 1953) اعتقلت السلطات الأردنية الشيوعيين في الأول من أيار كما كان يحدث عادة في هذه المناسبة، ولأنه لم يتم اعتقاله فقد حضر له أحد أعضاء الكادر القيادي السري المسؤول عن طباعة النشرات، وأحضر له الآف النسخ من النشرات لتوزيعها في القدس، لأنه لم يبقى غيره من كوادر الحزب إلا وتم اعتقاله، وبدوره قام بحمل النشرات في أكياس وعلى واجهتها وضع الخبز لتخبئة النشرات، وعمل على توزيعها في البلدة القديمة ومساحة شاسعة في محيطها باتجاه واد الجوز والشيخ جراح وشارع صلاح الدين، ولم يتم اكتشاف أمره، ولذلك اعتقدت السلطات الأردنية أن هناك العديد من أعضاء الحزب عملوا على توزيع النشرات في مناطق متعددة وفي وقت واحد، بالرغم من اعتقالهم لأعضاء الحزب، ونتيجة هذا النجاح في أداء المهمة تمت ترقية عمير في الحزب، والذي عمل لاحقاً على تدريب وتدريس الخلايا الجديدة في القدس، وكان في فترة من الفترات يعمل على تدريس الماركسية لخمس خلايا مختلفة خلال الأسبوع.[2]

---

[1] السابق، ص80، 85.

[2] دعنا، مصدر سبق ذكره.

نظم الحزب كما شارك أعضاءه في العديد من المظاهرات في القدس، في الوقت الذي كان الجيش الأردني يستخدم القوة ضد المتظاهرين، بما يشمل إطلاق الرصاص الحي، وفي إحدى المظاهرات التي شارك فيها عضو الحزب عمير دعنا، أمام القنصلية الفرنسية في منتصف الخمسينات، أثناء زيارة رئيس الحكومة الفرنسي "موليه"، حيث هتف المتظاهرون بشعارات تطالب بسقوط موليه وشعارات ضد سياسة فرنسا، وتم قمع المظاهرة بالقوة، حيث كانت المخابرات الأردنية ومديرها في القدس صادق ناصيف، بالإضافة إلى الجيش الأردني على استعداد لقمع المظاهرة بالعنف الذي تطور لإطلاق الرصاص في الهواء بداية ثم على المتظاهرين، الذي أدى إلى استشهاد المناضلة في الحركة الطلابية والنسائية رجاء حسن أبو عماشة، وإصابة عدد كبير من المتظاهرين وأعضاء الحزب الشيوعي.[1]

القوميون العرب

تأسست حركة القوميين العرب في بداية الخمسينات، ومن أبرز مؤسسيها جورج حبش، وهو من مواليد اللد، بدأت علاقته مع القدس بنجاح والده في التجارة، حيث كان يعمل في بيع المنتجات الغذائية، وفتح فرعاً رئيسياً لتجارته في القدس وآخر في يافا، كما أنه أصر على تعليم ابنه، الذي أكمل تعليمه الإعدادي في المدرسة الإعدادية الأرثوذكسية في يافا، وتعليمه الثانوي في مدرسة تيرا سانتا في القدس، ويذكر جورج حبش أن المدرسين كان لهم دور مهم في تعزيز انتماءه وشعوره الوطني، ففي القدس كان مدير المدرسة، توفيق أبو السعود، يلقي كل صباح خطاباً حماسياً ذو مضامين وطنية على الطلاب، وكذلك الأمر أستاذ اللغة العربية، أمين أبو الشعر.[2]

التغيير الجوهري في حياة جورج حبش كان في لبنان، بانخراطه في العمل السياسي وعمله على تأسيس حركة القوميين العرب في الأعوام 1951–1952، خلال وجوده في الجامعة الأمريكية في

[1] دعنا، مصدر سبق ذكره.

[2] أمين أبو الشعر، أردني طرد من الأردن لأنه نظم قصيدة انتقد فيها الأوضاع السياسية في ذلك الوقت، حبش، سبق ذكره، ص20–22.

بيروت، كما كان منخرطاً في المجموعات التي شكلت المقدمة لتأسيس حركة القوميين العرب، مثل جمعية العروة الوثقى وكتائب الفداء، وحسب أمنون كوهين كان أحد الاجتماعات قد عقد في القدس، وذلك ضمن اللقاءات السنوية لخريجي الجامعة الأمريكية في بيروت، لمناقشة مشروع جونستون لمياه الأردن، بمثابة الشرارة الفعلية لتأسيس حركة القوميين العرب.[1]

لاحقاً أصبح من الصعب استمرار وجود جورج حبش واستكمال عمله السياسي في لبنان، وذلك نتيجة لاعتقاله عدة مرات، على أثر النشاط العسكري لكتائب الفداء، وهي إحدى العناصر المكونة لحركة القوميين العرب، فكان الخيار الذي ناقشه حبش مع زميله الدكتور وديع حداد، إما الانتقال إلى القدس أو إلى عمان، وتم اختيار عمان لعدة أسباب، منها لجوء عائلة جورج حبش للسكن فيها بعد النكبة، وبعد أن تأكد أن السلطات الأردنية أن ليس لديها مآخذ عليه بعد أن تم اعتقال حسين توفيق في سورية، الذي اعترف بأن كتائب الفداء تخطط لاغتيال الملك عبد الله.[2]

استقرت مركز قيادة حركة القوميين العرب في عمان، حيث كان يتم العمل مع اللاجئين الفلسطينيين من خلال العيادة التي افتتحها الطبيبان جورج حبش ووديع حداد في شارع الملك طلال، وأطلقوا عليها اسم "القيادة"، فكانت انطلاقة العمل في عمان اعتباراً من العام 1952، بداية عمل نصف سري ونصف علني، حيث استمرت الحركة في نشاطها المعادي للنظام الهاشمي، ومع ذلك لم يسلم القوميين العرب من الملاحقة والاعتقال، واستمر نشاطهم في ظروف عمل سري غاية في الصعوبة.[3]

يشير جورج حبش بعد فرض الأحكام العرفية واعتقال العديد من رفاق الحركة، وتردد القيادة في مواصلة العمل أو وقف النشاط المعادي للنظام، بأنه: "قررنا الاستمرار في عملنا المعادي للنظام، رغم معارضة بعض الرفاق، لم نكن نريد الإطاحة بالملك حسين، بل كنا ندعو إلى تغيير في الموقف

---

[1] كوهين، ص139.

[2] حبش، سبق ذكره، ص36-37.

[3] حبش، سبق ذكره، ص39-40.

السياسي للنظام" و"كنا نرغب في إقرار الديموقراطية، ولتحقيق ذلك كنا نسعى إلى الاستفادة من هامش المناورة الذي كان يتركه النظام الأردني"،[1] على عكس ما يورد أمنون كوهين في كتابه بأنه أصبح هدف القوميين العرب القريب والمباشر: "الإطاحة بالنظام الأردني وتوحيد العرب تحت قيادة جمال عبد الناصر"،[2]

ومن المؤكد أن الحركة أصدرت أوامرها لأعضاء الخلايا في العام 1963 بالجاهزية في موعد محدد وأمكان محددة، وبشكل خاص لكل من لدية سلاح للمشاركة في انقلاب أعده ضباط من الحركة في عمان، ولكن الانقلاب فشل بعد معرفة الملك حسين به، حيث توجه مباشرة للضباط الذين يحضرون أنفسهم للانقلاب وسيطر على الموقف وانتهت العملية، وضمن هذه المحاولة تجمع أعضاء الحركة في سلوان في المكان المتفق عليه، بانتظار الأوامر لاحتلال مبنى البريد، وانتظروا حتى منتصف الليل تقريباً إلى أن علموا أن الانقلاب فشل، فتوجه الجميع عائدين إلى بيوتهم.[3]

في العام 1956، عقد سراً في عمان المؤتمر الأول لحركة القوميين العرب، وفي هذا المؤتمر أطلق اسم "حركة القوميين العرب" رسمياً على التنظيم بدل الاسم السابق "الشباب القومي العربي"،[4] أما في الضفة الغربية عمل الطبيبان صلاح عنبتاوي من نابلس، وصبحي غوشة من القدس، على تأسيس فرع للحركة في الضفة،[5] كما كان لوديع حداد دور في تأسيس وتعزيز الوجود على الأرض في الضفة الغربية، بعد انتقاله للعمل في مستوصفات (الأونروا)[6] في أريحا وسائر الضفة الغربية في العام 1953، وكان توسيع النشاط في ذلك الوقت في طولكرم ونابلس.[7]

---

[1] حبش، سبق ذكره، ص 46.

[2] كوهين، ص141.

[3] د.ق، مقابلة شخصية.

[4] حبش، سبق ذكره، ص43.

[5] كوهين، ص139.

[6] الأونروا (UNRWA): وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

[7] حبش، سبق ذكره، ص44.

وضمن العمل في القدس على تاسيس خلايا للحركة، تأسست الخلية الأولى للحركة في سلوان في العام 1958، وتضمنت عدة كوادر تحت قيادة غازي هديب في البداية، ثم توزعوا لاحقاً لعدة خلايا للعمل مع مجموعات أخرى، ومنهم: خليل الغول، داود القنبر، محمد داود الغول، حسن الزغل، سعيد أبو صوي، عدنان بزبز، أحمد عياش، صلاح عمر، ومحمود عديلة.[1]

وجدت سلطات الأمن الأردنية صعوبة بالغة في اختراق التنظيم أو زرع عملاء فيه، وذلك لآليات العمل السري التي انتهجتها الحركة، ولانضباط الأعضاء وعملهم السري الناجح، والناتج عن التشدد في قبول الأعضاء من خلال دمجهم في حلقات، وهي فترة تدريبية يعمل الأعضاء على إثبات جدارتهم فيها ليتمكنوا من الانتقال لمستويات أعلى، بالإضافة إلى الهيكلية المبنية على أساس رقمي، لا الجغرافي، بالإضافة إلى رفض الحركة الكشف عن التفاصيل المتعلقة بتركيبتها الداخلية أو أسماء أفرادها إلى أخواتها الحركات الأخرى، ولا حتى مصر،[2] ومع ذلك كان يتم اختراق بعض الحلقات، وفي 25 نيسان 1957، فرضت الأحكام العرفية في عمان، وتم اعتقال العديد من قيادات وكوادر الحركة منهم الدكتور صبحي غوشة،[3] ووديع حداد وأبو علي مصطفى، في حين تمكن جورج حبش من الاختفاء في الوقت المناسب، حيث تابع عمله في قيادة الحركة، التي أصبح مركزها دمشق وتم نقلها إلى بيروت في العام 1961.[4]

تراجعت أهمية الأردن بالنسبة للحركة مع تأسيس الجمهورية العربية المتحدة، إلا أن العمل استمر من خلال من خلال واجهات تنظيمية وبشكل خاص بين التلاميذ في الضفة الغربية، إلى أن عقدت الحركة أول مؤتمر إقليمي فلسطيني في بيروت، وتم تشكيل أول قيادة إقليمية فلسطينية في تاريخ

---

[1] د.ق، مقابلة شخصية.

[2] كوهين، ص142، 151، 183؛ وباومغرتن، مصدر سبق ذكره، ص132.

[3] حبش، سبق ذكره، ص46.

[4] باومغرتن، مصدر سبق ذكره، ص138.

الحركة، وبالتالي أصبح هناك فرع خاص فلسطيني في الحركة، وهو ما تم التأكيد عليه بشكل رسمي في المؤتمر القومي للحركة الذي انعقد في العام 1964.[1]

عملت الحركة على طباعة وتوزيع صحيفة "الرأي" بتمويل من المقتدرين في الحركة، وتم منع وإغلاق الصحيفة في أواخر عام 1954، وتم رفع الحظر عن إصدار الصحيفة في تموز 1955، ومع ذلك لم تتوقف الصحيفة عن الصدور، فكان يتم إصدارها من دمشق، بالإضافة إلى نشرات أخرى كانت غالبيتها نشرات داخلية موجهة لأعضاء الحركة، كما كان يتم نشر أفكار الحركة من خلال النوادي العربية الأدبية، التي انتشرت في المراكز الحضرية في الضفة الغربية (طولكرم، نابلس، رام الله، والقدس)، وقد أغلقت تلك النوادي بعد أن صارت الحركة ممنوعة في الأردن، ثم أعيد فتحها عندما تحولت إلى نوادي رياضية فقط.[2]

أصدرت الحركة الأوامر لتأسيس الأندية، وفي سلوان تلقى أعضاء الحركة هذه الأوامر وعملوا على تأسيس نادي سلوان في العام 1964، من خلال التوجه لوزارة الشؤون الاجتماعية وتعبئة نموذج الجمعيات والنوادي، وتشكيل هيئة تأسيسية من شخصيات ليس لها نشاط سياسي، كان منهم: عوض حمدان، حمدان عايد، محمود عطا القنبر، أمين بزبز، أحمد عديلة، وغيرهم، وبذلك حصلت الحركة على الترخيص بعد 4 شهور من تقديم الطلب، فعملت على تأسيس هيئة عامة ضمن معظم أعضاء الحركة في سلوان والقدس بالإضافة إلى مستقلين، وبعد عام تم انتخاب هيئة إدارية جديدة، ولم يشارك أعضاء الحركة بشكل مباشر في الهيئات الإدارية للحرص على عدم إغلاق النادي، واستمر ذلك حتى العام 1978، حيث تم انتخاب هيئة إدارية من أعضاء الحركة بالإضافة إلى مستقلين، ترأسها عمر ياسين، واستمر العمل بهذه الطريقة لسنوات طويلة.[3]

---

[1] باومغرتن، مصدر سبق ذكره، ص138، 141.

[2] كوهين، ص145-149.

[3] د.ق، مقابلة شخصية.

ناهيك عن أن الحركة أسست مدارس تعليم الكبار للذكور في المدرسة العمرية، وللإناث في المدرسة القادسية، حيث تم تعليم 400 شخص تقريباً القراءة والكتابة، تحت اشراف الحركة دون معرفة المدارس، وذلك من خلال تطوع أعضاء الحركة الذين كانوا يعملون في التعليم، وفي كل عام كان يتم تنظيم حفل تخريج وتوزيع الشهادات في الغرفة التجارية، وبحضور صبحي غوشة، وفي الغالب كان يتم دعوة أعضاء من جمعية المقاصد الخيرية، –والتي كان للحركة دور في تأسيسها أيضاً– للتغطية على حضور صبحي غوشة، واستمر تعليم الكبار حتى النكسة، ثم توقف.[1]

شكلت الحركة اتحادات طلابية منفصلة عن منظمات الحركة، عرفت بأسماء عديدة، منها: "اتحاد الطلبة العربي الثوري" و "جبهة الطلبة العربية الثورية"، وكان يتم الإشراف عليها من خلال المدرسون والطلبة السابقون، وفي القدس أوكلت منتصف حزيران 1953، مهمة متابعة اتحادات الطلبة والإبقاء على روابط الاتصال معها لكل من: عبد الغني أبو خلف، خليل سفيان، وكمال سهيل، وكانت هذه المهمة بداية الطريق لخليل سفيان للتقدم إلى أعلى مستويات القيادة في الحركة،[2] وشكلت مدرستي المأمونية والرشيدية مركز الثقل لتنظيم المظاهرات في القدس، وكانت قوات البادية الأردنية تقتحم المدارس وتستخد العنف لقمع الطلاب واعتقالهم.[3]

الإخوان المسلمون

افتتحت حركة الإخوان المسلمين، التي تأسست في مصر، أول فروعها بالضفة الغربية في القدس في العام 1945، بمشاركة جمال الحسيني بشكل رئيسي في التأسيس وافتتاح مقر الحركة في القدس، كما أن الإخوان تقدموا مرة أخرى بطلب لفتح فرع لهم في القدس، بعد ضم الأردن للضفة الغربية، ركزوا في الطلب على أن أهدافهم الأساسية كانت خدمة الملك ودولته، وبعدها تم فتح فروع في مدن مختلفة

[1] د.ق، مقابلة شخصية.

[2] كوهين، ص 159.

[3] د.ق، مقابلة شخصية.

بما فيها فتح فروع في الأردن (الضفة الشرقية)، وكانت لفلسطين عامة والقدس خاصة أهمية كبرى لدى الإخوان، ترجع بشكل أساسي لأهميتها الدينية ومنها تنبع الدعوة لتحرير فلسطين.[1]

شرّعت السلطات الأردنية العمل للإخوان المسلمين في الوقت الذي منعت فيه عمل بقية الأحزاب، وبدورهم وقف الإخوان في وجه حركة القوميين العرب والبعثيين والشيوعيين،[2] ومع ذلك استمرت رقابة السلطات الأردنية عليهم، ووضعت افراد الحركة تحت المراقبة الدقيقة ضمن حملة للإجهاز على الأحزاب عام 1955 في الضفة الغربية، بالرغم من استثناء الإخوان من تصنيفها "كمنظمة تخريبية"، وكان على الإخوان أخذ موافقة السلطات قبل القيام بأي نشاط، ومع ذلك فقد انتقد الإخوان النظام الأردني في عدة مناسبات، بشكل خاص عندما يرون أن هناك انحراف تام عن قيم الإسلام، والسياسة الخارجية للأردن وعلاقتها مع الغرب (بريطانيا)، وفي الستينات هاجم الاخوان السياسة الداخلية للحكومة، لسماحها لفرقة أجنبية للرقص على الجليد بأداء عروض في الأردن في صيف العام 1965.[3]

عمل الأخوان بشكل علني ولم تعمل على بناء هيكلية سرية مثل بقية الأحزاب، وألقيت مسؤولية إدارة النشاطات اليومية على عاتق لجنة "الحياة الأدارية"، والتي كان عدد أعضاءها في القدس 11 عضواً في العام 1950، بقي 9 منهم في اللجنة بشكل متواصل من العام 1950 حتى العام 1955، وفي منتصف الخمسينات كان في عضوية اللجنة الشيخ محمد علي الجعبري وعارف العارف، بالإضافة إلى ذلك نظم الإخوان جمعيتين محليتين سنة 1953، وهما: "الجمعية الإسلامية للتعمير", و"الجمعية

[1] كوهين، ص 203-205، 282.

[2] حبش، سبق ذكره، ص45.

[3] كوهين، ص 205-211.

الخيرية الإسلامية لترميم القدس"، كما أنها لم تسعى لتشكيل تنظيم سري أو عسكري، وحسب تقديرات سلطات الأمن الأردنية، فإن عدد أعضاء الأخوان الذين سكنوا في القدس هم حوالي 110 أشخاص.[1]

عقد الإخوان اجتماعاتهم بالقدس في غرفة مستأجرة تابعة للمجلس الإسلامي، ثم بعد ذلك في غرفة قريبة من المسجد الأقصى، ثم بنوا مقرا دائما لهم خلف باب الساهرة في البلدة القديمة، وشكلوا فرق كشفية في القدس وعلى مستوى الأردن كله، وكان لها نشاطات كشفية، وفي بعض الأحيان كانوا يقومون بتدريبات عسكرية قانونية وأحيانا غير قانونية.[2]

سيطر الإخوان على الهيئة الإسلامية العامة في القدس، التي كان يرأسها سعيد رمضان، وهو زوج ابنة حسن البنا، وأحد أعضاء الإخوان النشيطين جداً، تم انتخابه في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في العام 1953، وفيه تم اقرار فتح مكتب للهيئة بالقدس سمي باسم "مكتب الإسراء والمعراج"، كما انتخب كمال الشريف نائباً لسعيد رمضان، وانتخب المؤتمر كذلك جمعية عالمة من 7 أعضاء 4 منهم من القدس، ومجلس يتكون من 24 عضواً، إلا أن السلطات الأردنية، منعت في العام 1952 أعضاء المكتب الدائم للهيئة من الدخول إلى الأردن بما فيهم سعيد رمضان، ومنعت في العام 1955 عقد المؤتمر في القدس، واغلقت مكتب الهيئة في نفس العام، وبقي مغلقاً حتى العام 1956، وعقد المؤتمر مرة أخرى في القدس في العام 1959، وجهت فيه الهيئة انتقاداتها للنظام الناصري في مصر، وفي المؤتمر الذي تلاه والذي عقد في العام 1961، فقد عقد بحضور الملك حسين، وألقى فيه خطاباً على الحضور.[3]

نلمس من دراستنا للأحزاب السياسية في تلك الفترة، التنوع السياسي والفكري للأحزاب بالرغم من وجود العديد من الصعوبات والتحديات أمام العمل السياسي والحزبي بشكل خاص، فشمل التنوع وجود

---

[1] كوهين، ص 217،220، 226-227.

[2] السابق، ص 232-234،

[3] كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 243-246.

أحزاب دينية وعلمانية واشتراكية وشيوعية نافست بعضها البعض واختلفت فيما بينها على العديد من القضايا الفكرية والسياسية، ولم يكن يجمعها أي إطار أو جسم قيادي أو تنسيقي، كما اختلفت علاقتها بالحكومة الأردنية، فالإخوان المسلمون على سبيل المثال تمكنوا من الإستمرار في عملهم الحزبي العلني حتى في فترة منع الأحزاب، وتعرض الشيوعيون والقوميون للإعتقال، ومنعوا من ممارسة نشاطهم الحزبي لسنوات طويلة، الذي ساهم في ممارسة أشكال مختلفة من العمل الحزبي منها السري، تنظيم النشاطات الهادفة لتغيير السياسة الرسمية الأردنية أو تغيير نظام الحكم.

لم ينفصل النشاط السياسي في القدس أو في غيرها من المحافظات والمدن عن القوى السياسية العربية والعالمية، فشكلت الأحزاب السياسية إمتداد فكري أو سياسي للقوى العالمية، وشهدت العديد من التجاذبات والصراعات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالقوى والمتغيرات السياسية العالمية، وانعكس ذلك في مواقف الأحزاب وبرامجها السياسية، كما أنه انعكس في السياسية الرسمية الأردنية المبنية بشكل مباشر على تحالفاتها العالمية، ومصالحها، وشكلت هذه التحالفات العالمية أحد أهم عوامل الصراع في الحياة السياسية في فترة الحكم الأردني للضفة الغربية بما فيها القدس.

انقلاب القصر

شهدت الأردن تطورات عديدة ومميزة في فترة قصيرة، ففي العام 1956 رحل جلوب باشا ومعه الضباط البريطانيين من الأردن، وبدأت رحلة استبدال قيادة الجيش بقيادة أردنية، تلاها انتخاب حكومة النابلسي، ولا شك أن هذه التطورات هددت سيطرة ومدى تحكم الملك بالجيش والدولة، فكان لا بد له من تعزيز قوته وسيطرته.

بعد رحيل الضباط البريطانيين من الأردن، تسارعت الأحداث، فوصل الوطنيون الاشتراكيون إلى الحكم من خلال الانتخابات التي تم إجراءها في العام 1956، وتم تشكيل حكومة برئاسة سليمان النابلسي،

كما يقول الملك حسين أنه تعرض لمحاولة اغتيال في العام 1957، عرفت باسم "تمرد الزرقاء" و"انقلاب القصر".[1]

وصول النابلسي للحكم وتشكيله حكومة تختلف مع سياسة الملك في موقفها من الولايات المتحدة والعديد من المواقف كان من مظاهر قوة الأحزاب وبداية فقدان الملك للسيطرة، فكانت بداية الخلاف بإعلان النابلسي موقف يتعارض مع ترحيب الملك بمبدأ أيزنهاور الذي اقترحه الرئيس الامريكي لإملاء الفراغ الذي نجم عن خروج بريطانيا من المنطقة، ولايقاف المد الشيوعي، فكان موقف النابلسي الترحيب بالمساعدات السوفييتية ورفضه للمساعدات الأمريكية، وعلى أثر ذلك طلب الملك من الحكومة الإستقالة، ولكنها رفضت فعمل على إقالتها.[2]

أما انقلاب القصر فتختلف وجهات النظر حوله، حيث يشكك البعض في جدية حصول انقلاب، فلا يعتقد جورج حبش بأنه جرت محاولة انقلابية ضد الملك حسين، "فالسلطات استخدمت، بهدف قمع المعارضة، حجة تهديدات وجهت إليها، على حد قولها من قبل جماعات وصفت بانها (تخريبية)" ويضيف "يومها، كان عدد من البعثيين الأردنيين المنفيين إلى سوريا، وعدد من القوميين الفلسطينيين، قد شكلوا، انطلاقا من دمشق، جبهة وطنية تنوي الانخراط في عمل عسكري ضد النظام الأردني"،[3] ويتفق عمير دعنا مع وجهة النظر هذه، بأن الملك حسين أباح الحريات لكشف الوطنيين للمخابرات الأردنية، وعندما أصبحوا معروفين للمخابرات تم حل حكومة النابلسي واعتقال كل الوطنيين.[4]

في جميع الحالات، فقد عمل الملك حسين على استعادة زمام الأمور والسيطرة على الحكم، بعد أن بدأ يفقد السيطرة من خلال تعزز قوة المعارضة التي نجحت في الوصول إلى الحكومة وبدأت بالتأثير على الرأي العام الأردني، وسط خوف الملك من فقدان السيطرة بالكامل نتيجة دعم سوريا ومصر

---

[1] الحسين، مصدر سبق ذكره، ص .107-106.

[2] عجاج، مصدر سبق ذكره، ص163.

[3] حبش، مصدر سبق ذكره، ص46.

[4] عمير دعنا، مصدر سبق ذكره.

للمعارضة، فكانت خطوة استباقية تمكن الملك من خلالها من الحسم، بتغيير الحكومة وإعلان حالة الطوارئ، وحشد الرأي العام الأردني لدعمه وبقوة.

قوانين الطوارئ

صدرت في فترة الحكم الأردني مجموعة من القوانين التي عملت من خلالها السلطات الأردنية على السيطرة على الساحة السياسية، ومحاربة الفكر والأحزاب القومية والشيوعية، فلم تقتصر القوانين على منع النشاط السياسي والحزبي بل شملت مجموعة من القوانين التي حددت حرية التعبير عن الرأي، فعلى سبيل المثال شمل أحد القرارات التي أصدرها المدير العام للمطبوعات منع إدخال عدة كتب إلى المملكة الهاشمية، منها: قضية تسليح مصر ودور سوريا التاريخي في العالم العربي، وسنة كاملة في خدمة الشعب، وكتاب الانقلاب، وكتاب شبيبة بلاد السوفييت، وكتاب ماذا أعرف عن الاتحاد السوفييتي، وكتاب الماركسية، وكتاب الماكنات في خدمة السوفييت.[1]

ويشير علي أبو نوار إلى دور بريطاني في التشديد على الأحزاب: "كنا شعباً وجيشاً نعلم أن الحزب الشيوعي الفلسطيني موجود وعلى ضعف في قدرته وقلة في عدده، ومع ذلك كانت القيادة البريطانية قد أنشأت دائرة للمباحث لمطاردة كل الوطنيين والقوميين على حساب الشيوعية والشيوعيين"،[2] وهذا التشديد استمر من بداية الحكم الأردني، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مراجعة القوانين التي تم إقرارها والمصادقة عليها في بداية العهد الأردني، ومنها على سبيل المثال:

- قانون تشكيل محكمة خاصة لمحاكمة الذين يخلون بأمن الدولة الداخلي والخارجي، (قانون رقم 7 لسنة 1952)، وهو قانون خاص تم إقراره لمحاكمة من له علاقة باغتيال الملك عبد الله ورياض الصلح، وكل من "أقدم قبل تاريخ 1952/1/1 على ارتكاب أي جريمة في أراضي

[1] **منع دخول كتب**، (1957، 1 آذار)، الدفاع، ص5.

[2] علي أبو نوار، **حين تلاشت العرب**، ص 105

المملكة الأردنية الهاشمية أو خارجها بقصد الإخلال بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي وكل من تآمر أو حرض أو ساعد على ارتكاب أية جريمة..."[1]

- قانون مقاومة الشيوعية، (قانون رقم 91 لسنة 1953)، والذي يعرف الشيوعية "بالدعوة لاستبدال النظم القائمة بحكم الدستور في المملكة الأردنية الهاشمية بالنظم القائمة في الدول الشيوعية والتي تستهدف قيام الدكتاتورية الطبقية"[2] ويشمل القانون مجموعة عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات حسب التهمة التي تثبت على الشخص.
- قانون العفو العام لسنة 1953، ولم يشمل العفو كل من اتهم أو حكم عليه بتهمة ذات علاقة "بجميع الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي أو الداخلي" و "الشيوعية والمبادئ الهدامة".[3]
- قانون الأحزاب السياسية، (قانون رقم 15 لسنة 1955)، وتم بموجبه منح الأردنيين حق تأليف الأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور.[4]

القانون الأخير والذي بموجبه عملت الأحزاب بنوع من العلنية، ونجحت في الوصول إلى الحكومة وتشكيل حكومة وطنية بقيادة سليمان النابلسي، والتي بدورها كانت بداية فقدان سيطرة الملك، حيث بدأ الخلاف بإعلان النابلسي ترحيبه بالمساعدات السوفييتية ورفضه للمساعدات الأمريكية، وعلى أثر ذلك طلب الملك في 10 نيسان 1957، من حكومة النابلسي الاستقالة، ورفض النابلسي الاستقالة، مما أدى بالملك إلى إقالة الحكومة، ولم تتوقف الأحزاب في معارضتها فعقدت اجتماع في نابلس وقدمت عدة مطالب على رأسها الدعوة لعقد اتحاد فيدرالي بين سوريا ومصر والأردن، ولكن الملك رفض كل

---

[1] نقابة المحاميين النظاميين، **مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة والنافذة المفعول لغاية سنة 1956**، الجزء الأول، ص555.

[2] نقابة المحاميين النظاميين، **مجموعة القوانين والأنظمة**، الجزء الأول، ص595.

[3] نقابة المحاميين النظاميين، **مجموعة القوانين والأنظمة**، الجزء الأول، ص575.

[4] نقابة المحاميين النظاميين، **مجموعة القوانين والأنظمة**، الجزء الثاني، ص95.

المطالب، وأمر الحكومة بإصدار قرار بحل الأحزاب السياسية، وفرض الرقابة تعليق الدستور. واعتقال المئات من البعثيين والشيوعيين والقوميين وغيرهم.[1]

النشطاء السياسيون اعتقلوا على أساس الأحكام العرفية التي فرضت في 25 نيسان 1957،[2] ولاحقاً سن قانون الأمن العام، (قانون مؤقت رقم 29 لسنة 1958)، وعلى أساسه أصبح بإمكان وزير الداخلية أن يمارس جميع الصلاحيات التي كان يمارسها وزير الدفاع، ويمارس مدير الأمن العام جميع الصلاحيات التي كان يمارسها رئيس أركان حرب الجيش العربي الأردني، بالإضافة إلى أن يقوم مدير الأمن العام مرتبطاً بوزير الداخلية، وذلك إلى أن توضع قوانين وأنظمة وتعليمات جديدة.[3]

وفي القدس، نتيجة المظاهرات التي جابت المدن ومشاركة طلبة المدارس فيها، في العام 1957، تم اغلاق المدارس حتى إشعار آخر، وذلك بقرار من الحاكم العسكري بتاريخ 29.4.1957،[4] ولاحقاً استئنفت الدراسة بقرار اتخذ في اجتماع اللجنة الخاصة بشؤون المدارس المفوضة من الحاكم العسكري لمحافظة القدس ولوائي القدس والخليل، عقد الاجتماع في مقر قائمقام رام الله بتاريخ 13.5.1957، واستثنى القرار استئناف الدراسة في مدرسة ذكور القدس الثانوية، حيث تم تكليف الآنسة مديحة مراقبة التعليم في المنطقة، والسيد جميل الخوري مراقب المنطقة، بالاتصال بالهيئات التدريسية للمدرسة والتنبيه عليهم أنهم سيعتبرون المسؤولين عن أي حادث مخل بالأمن العام قد يحدث في وسط المدرسة،[5] وبعد يومين، بتاريخ 15.5.1957، رفع أفراد الهيئة التدريسية لمدرسة ذكور القدس رسالة لمحافظ مدينة القدس يتعهدون "بأن يسلك الطلاب سلوكاً مرضياً في حالة استئناف الدراسة في

---

[1] عجاج، مصدر سبق ذكره، ص163.

[2] حبش، سبق ذكره، ص46؛ عمير دعنا، مصدر سبق ذكره؛ الأشهب، مصدر سبق ذكره.

[3] نقابة المحاميين النظاميين، **مجموعة القوانين والأنظمة**، الجزء الثالث، ص443.

[4] اغلاق المدارس، ملف "**مدارس عام**"، رقم נגמ 18.

[5] رسالة من المباحث، قيادة منطقة القدس، إلى الحاكم العسكري لمحافظة القدس ولوائي القدس والخليل، ملف "**مدارس عام**"، رقم נגמ 18.

المدرسة" والتعهد "بأن لا ينشأ من قبلهم أي حادث مخل بالأمن العام، ونعتبر أنفسنا مسؤولين ونتحمل تبعية أي عمل مخل بالأمن العام قد يحدث في وسط المدرسة".[1]

وصلت درجة الملاحقة بناء على الأحكام العرفية، إلى الحكم على من تثبت عليه تهمة قدح المقامات العليا بالسجن لمدة ثلاث سنوات، وشملت الاعتقالات اعتقال السيدة ليلى المكحل لعدم وقوفها عند عزف السلام الوطني في سينما النزهة قبل عرض الفيلم، بتاريه 28.8.1957، وخلال التحقيقات تبين أن ليلى كانت حامل في شهرها التاسع ولذلك لم تتمكن من الوقوف عند عزف السلام الملكي وهذا لم يمنع السلطات من توقيفها.[2]

تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)

منظمة التحرير الفلسطينية والمعرفة اليوم بالممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، سبق تأسيسها مجموعة من العوامل التي تلت أحداث انقلاب القصر وإعلان قوانين الطوارئ، فشكلت مقدمات لانتقال القضية الفلسطينية من التمثيل على المستوى العربي إلى التمثيل على المستوى الوطني الفلسطيني، ومن أهم هذه العوامل:

- فشل الوحدة العربية، وانتهاء الرهان على تحرير فلسطين من خلال الدول العربية، فحتى حركة القوميين العرب التي رفعت شعار "الوحدة العربية مقدمة لتحرير فلسطين"، تنازلت عن هذا الشعار وغيرته لاحقاً ليصبح العكس "تحرير فلسطين مقدمة للوحدة العربية".
- انتصار الثورة الجزائرية شكل نموذجاً وإلهاماً للفلسطينيين، حيث حاولت مختلف القوى السياسية العمل على تشكيل جبهة وطنية على غرار الثورة الجزائرية، وشكلت حافزاً جديداً للنضال لتحرير فلسطين.[3]

---

[1] رسالة غير معنونة من الهئية التدريسية لمدرسة ذكور القدس، إلى محافظ مدينة القدس، ملف "**مدارس عام**"، رقم נגמ 18.

[2] عدة أوراق، ملف قضايا دور السينما/السلام الملكي، القدح في المقامات العليا، رقم נגמ 4/15.

[3] فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974**، ص 19.

- شهدت بداية الستينات تغييرات جوهرية في عمل وهيكلية الأحزاب السياسية، حيث بدأت بتأسيس فروع فلسطينية لها كمقدمة لتكثيف عملها ودورها لتحرير فلسطين من خلال الكفاح المسلح، فحزب البعث على سبيل المثال، بدأ يعطي القضية الفلسطينية أهمية أكبر، وبدأت تتشكل في داخل الحزب نوى لتنظيمات فلسطينية خاصة، كما أصدر الحزب توصية في مؤتمره القومي الرابع المنعقد في (آب 1960) بتأليف جبهة شعبية فلسطينية مستقلة عن الحكومات، وفي نفس السياق تم العمل على تأسيس حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وجبهة التحرير الفلسطينية،[1]

ساهم في تحقيق استقلالية الكيان الفلسطيني عن العربي أن القضية الفلسطينية أصبحت عبء على الدول العربية، التي لا يتوافق مع مصالحها وإمكانياتها مطلب تحرير فلسطين، فحاولت التخلص من هذا العبء بتحميله للفلسطينيين في الوقت الذي تعززت المبادرة لديهم في العمل والنضال لتحرير وطنهم، وبالتالي صدر قرار جامعة الدول العربية في دورته الأربعين المنعقدة في العام 1963، الذي ينص على "تأكيد حق شعب فلسطين في بلاده، وتمكينه من تقرير مصيره بنفسه، وممارسة حقوقه الوطنية الكاملة"، ولتحقيق ذلك عقد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس في العام التالي 1964، وأعلن فيه عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وعن الميثاق القومي الفلسطيني.[2]

تأسيس منظمة التحرير تم بموافقة كل الدول العربية، سوى الأردن، فقد سجل الملك حسين تحفظه على تشكيل كيان فلسطيني مستقل، إلا أن أحمد الشقيري، وهو الشخص الذي اختارته الدول العربية لرئاسة المنظمة، قد أصر على حضور الملك حسين جلسة الافتتاح التي عقدت في القدس، وعمل على تحقيق ذلك من خلال قبول الشروط التي طلبها الملك، وتتمثل في صرف المنظمة النظر عن كل ما

---

[1] السابق، ص19-20.

[2] السابق، ص21.

له صلة بتنظيم وتسليح الفلسطينيين في المملكة الأردنية، وأن ينص خطاب الشقيري في افتتاح المؤتمر وفي ميثاق المنظمة على أن المنظمة ليست لها أهداف في الضفة الغربية.[1]

اختيار الشقيري لرئاسة المنظمة قد كان لعلاقاته الجيدة مع الدول العربية وبشكل خاص المملكة العربية السعودية، والذي شكل محاولة لتكريس هيمنة الدول العربية على قرار المنظمة وعدم خروجها عن السيطرة، أما المفتي فقد اعتبر قرار الدول العربية بتكليف الشقيري تجاهل وتجاوز للزعامة التاريخية للشعب الفلسطيني، وحاولت الهيئة العربية العليا تأليب الرأي العام على الشقيري، ودعت إلى مؤتمر فلسطيني عقد في بيروت حضره أنصارها، وصدر عن المؤتمر بيان أعلن الترحيب بفكرة إنشاء كيان فلسطيني، وطالبت بأن يقوم الكيان على أسس ديمقراطية، وأن يتم إجراء انتخابات عامة لكافة الفلسطينيين، ورفض التعاون مع الشقيري في حال عدم إنشاء المنظمة على هذا الأساس.[2]

أما القوميين العرب فتكاد تكون الحركة الفلسطينية الوحيدة التي تعاونت مع الشقيري، بالرغم من اختلاف مواقفهم حيث توافق القوميين العرب وفتح في رغبتهم بإنشاء كيان فلسطيني وتخوفهم من أن تلعب المنظمة دور يجهض النضال الفلسطيني، ومعارضتهم لموقف الشقيري الداعي لحل التنظيمات الفلسطينية واندماجها في المنظمة، بالإضافة إلى ممارستهم الكفاح المسلح، وطموحهم بأن تتمكن المنظمة من تمثيل الشعب الفلسطيني وإعداده لمعركة العودة.[3]

عقدت المنظمة مؤتمرها الأول وأعلن عن تأسيسها في القدس، كما أنها أقرت أن يكون المقر الدائم للجنة التنفيذية في مدينة القدس، وعلى الرغم من مشاركة الملك حسين في افتتاح المؤتمر، وموافقة الشقيري على شروطه، إلا أن السلطات الأردنية، وعلى رأسها الملك حسين، تمسكت بنفي حق المنظمة في السيادة على الضفة الغربية، وعملت فعلياً على إغلاق مكاتب المنظمة، فاحتفظت

---

[1] السابق، ص25، 30-31.

[2] السابق، ص25-26.

[3] السابق، ص92-99.

المنظمة بمكتبها في القدس مدة عام واحد فقط، حيث داهمت سلطات الأمن الأردنية المقر وأغلقته، وبقي مغلقاً إلى الأول من حزيران 1967.[1]

بعد أشهر قليلة من انعقاد المجلس الوطني في القدس، وبالرغم من التحفظات والجدل لدى الحزب الشيوعي حول منظمة التحرير، إلا أن الحزب أعلن تأييده ومساندته لإنشاء منظمة وكيان للشعب الفلسطيني، وتعزز موقفهم الداعم لمنظمة التحرير في مواجهة الحملة التي شنتها السلطات الأردنية على المعارضة الوطنية ومنظمة التحرير، في أعقاب الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في الضفة الغربية استنكاراً للعدوان الإسرائيلي على قرية السموع في تشرين الثاني 1966،[2] ويقول الملك حسين في هذا الشأن: "منذ عام 1966، أمسكت شخصياً إدارة الحكومة الأردنية بيدي وكنت أنا، ولا أحد سواي، هو الذي قرر إغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في سائر الأراضي الأردنية، كان لا بد لي من التحكم في توجيه هذه الحركة التي كانت تزداد انفلاتا وتملصا من رقابتي، وكان الهدف الأساسي لرجال المنظمة في ممارسة التخريب على نطاق واسع، فصل الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن، ليتسنى لهم السيطرة عليها بصورة أفضل لهم".[3]

نشوء حركة فتح

كجزء من الحالة الجديدة التي شهدتها السنوات التي تلت انقلاب القصر وفشل الوحدة العربية بين سوريا ومصر، ونمو التوجهات والتيارات الوطنية الفلسطينية التي تسعى لتحرير فلسطين دون انتظار تحقيق الوحدة العربية للوصول للهدف في استرداد الأرض المسلوبة، تأسست فتح ضمن هذه المقدمات للانتقال نحو التمثيل الوطني السياسي للشعب الفلسطيني، وكانت بداية التأسيس في العام 1958، وتألف المؤسسون من كل من: ياسر عرفات، خليل الوزير، سليم الزعنون، يوسف عميرة، عبد الله

---

[1] السابق، ص73، 84.

[2] ماهر الشريف، **الشيوعيون وقضايا النضال الوطني الراهن**، ص62-63.

[3] الحسين، مصدر سبق ذكره، ص196.

الدنان، وعادل عبد الكريم، وخلال السنوات الأولى لتأسيس خلايا فتح في عدة دول، احتضنت فتح الشباب الفلسطيني الذي بدأ يترك حزب البعث نتيجة خيبة أمله من فشل الوحدة بين مصر وسوريا.[1]

على عكس الأحزاب التي تأسست بعد النكبة، والتي كانت قياداتها ممن تلقوا تعليمهم وعملوا في القدس، كانت قيادة فتح ممن تلقوا تعليمهم خارج فلسطين، وبشكل خاص في القاهرة، ولكنهم كانوا أعضاء أو عملوا في تلك الأحزاب، ومع ذلك فقد تم اختيار ياسر عرفات لقيادة الحركة، والده من غزة وأمه زهوة أبو السعود من القدس، ناهيك عن أنه كان عضواً في الاخوان المسلمين، ومن اتباع المفتي، وفي العديد من الأدبيات عن ياسر عرفات نجد إشارة لعلاقة القرابة التي تربطه من خلال عائلة أمه مع عائلة المفتي (الحسيني)، وتأكيد على مرافقته للمجموعات التي تزعمها عبد القادر الحسيني، كما أن عرفات وأبو جهاد حظيا بلقاء المفتي لساعات طويلة في العام 1959، حين انتدبتهم الحركة للسفر إلى بيروت للبحث عن ناشر لصحيفة فلسطيننا،[2] التي أصبحت صحيفة الحركة.

تزامن تأسيس فتح مع الحوار الفلسطيني المتأثر بتجربة الثورة الجزائرية، ومحاولات تأسيس جبهة شعبية موحدة من الفلسطينيين الذين فقدوا الأمل بالدول العربية، وبدأوا بالعمل على تحرير فلسطين بنفسهم، ولكن الجهود لتشكيل الجبهة الموحدة من كل القوى على غرار الثورة الجزائرية فشلت، وكانت انطلاقة فتح خطوة فردية بعيدة عن عملية التنسيق واللقاءات التي كانت تتم في دمشق لتشكيل جبهة موحدة، وتمت من خلال تنفيذ عملية عيلبون في العام 1965، ولاحقاً إعلان فتح في بيان عسكري في أيلول 1967 إطلاق الكفاح المسلح داخل فلسطين، وذلك دون التنسيق مع الفصائل الأخرى، على أساس أن الوحدة يجب أن تتحقق ميدانيا وليس في دمشق.[3]

---

[1] باومغرتن، مصدر سبق ذكره، ص153-154.

[2] السابق، ص158.

[3] حبش، مصدر سبق ذكره، ص 67.

بالتالي، فشلت جهود تشكيل جبهة موحدة على غرار تجربة الجزائر، والحركات نفسها التي حاولت تطبيق الفكرة بشكل منفصل لم تتمكن من تحقيق هذا الهدف، وعلى سبيل المثال فإن حركة القوميين العرب والتي حاولت تأسيس جبهة، عرفت فيما بعد ذلك بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لم تتمكن من ضم مختلف القوى والتيارات في صفوفها، وتحولت خلال سنوات قليلة لامتداد لحركة القوميين العرب، أما فتح فقد تمكنت من ضم أعضاء من مختلف الشرائح الاجتماعية وتشكيل عضوية واسعة لم تقتصر على الطبقة الوسطى.

حملت المرحلة الجديدة طابع عمل مختلف، تمثل بالتسلل عبر الحدود وتنفيذ العمليات العسكرية، فتحول النشاط إلى نشاط مسلح وكذلك الحركات السياسية، وفي هذه الأثناء برز على مسرح الشرق الأوسط رجل جديد غير معروف إلا قليلا من الجمهور، وأخذ يتعاظم شأنه شيئاً فشيئاً بمرور السنين، حتى اعترف به العالم بأسره، بعد مضي عشر أعوام وهو ياسر عرفات، وبظهور فتح تطورت الأمور بسرعة[1] نحو انتهاء مرحلة الحكم الأردني وتشكيل قيادة فلسطينية تحمل أعباء القضية الفلسطينية باستقلال نسبي عن الدول العربية، التي لم يبق لها أي سيطرة ووجود فعلي في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد النكسة.

[1] الحسين، مصدر سبق ذكره، ص189.

خاتمة

كان للملك عبد الله طموح وحلم بإنشاء مملكة تضم القدس، وسعى لتحقيق ذلك معتقداً أن بريطانيا ستدعمه لتحقيق حلمه بموافقته على الهجرة الصهيونية والاستيطان، بحيث يعيش اليهود ضمن مملكته، ولكنه لم يفلح في تحقيق حلمه بالكامل كما طمح له، وتعارض حلمه الطموح مع المصلحة العامة الفلسطينية ومع الرأي العام الفلسطيني والأردني الشعبي، مما أدى في النهاية إلى اغتياله في القدس.

اغتيال الملك عبد الله شكل بداية مرحلة جديدة في حياة المملكة الأردنية، وشهدت فترة حكم الملك حسين العديد من الأحداث المهمة، والتي لم تنفصل عن المشهد العالمي، حيث استمرت الحياة السياسية في المملكة الهاشمية انعكاس للعلاقات الدولية وموازين القوى العربية والعالمية المنقسمة إلى معسكرين الشرقي والغربي، حيث حسمت الحكومة الأردنية مواقفها مع الغرب الذي انتقل مركزه من بريطانيا للولايات المتحدة الأمريكية، وأعلن العداء الواضح للمعسكر السوفييتي وحلفاءه الشيوعيين والقوميين، بالرغم من تنامي نفوذهم وشعبيتهم على كل المستويات في سنوات الخمسينات والستينات، مما أدى إلى الضغط على الحكومة الأردنية لتعريب الجيش وساهم في انتخاب حكومة النابلسي.

القدس كان لها مكانة رمزية مميزة في حياة الأحزاب السياسية، فغالبية القيادة السياسية للأحزاب في تلك الفترة تلقت تعليمها في القدس، كما أنهم عملوا بعد انهاءهم الدراسة في وظائف مختلفة في القدس، عدا عن أن حزب التحرير تأسس في القدس، وأول مكتب فتح للإخوان المسلمين كان في القدس، وحتى القوميين العرب كانت القدس أحد خياراتهم الأولى لتكون مقر القيادة بعد انتقالهم من بيروت، وشكلت القدس منطقة مهمة في تنظيم فعاليات الحزب الشيوعي، وكذلك الأمر مع منظمة التحرير التي تأسست في القدس وكانت مقرها، بالإضافة إلى أن القدس شهدت العديد من الأحداث السياسية من أبرزها اغتيال الملك عبد الله.

الحكومة الأردنية وعلى رأسها الملك لم تقف مكتوفة الأيدي أمام تنامي نفوذ الأحزاب السياسية المعارضة، فعملت على قمعها وملاحقتها بشكل مستمر، مع التأكيد على أن الملك حسين سمح للأحزاب بالعمل بحرية لفترة قصيرة، انتهت بإعلان قوانين الطوارئ بعد ما عرف بمحاولة انقلاب القصر، ناهيك عن أن الحكومة الأردنية عملت على تعزيز مكانة عمان كعاصمة والضفة الشرقية على حساب القدس والضفة الغربية، بالرغم من تنفيذ الأردن لمجموعة من المشاريع التي تركت بصمة الحكم الأردني في القدس حتى اللحظة.

التجاذبات العالمية والإقليمية عكست نفسها على الساحة السياسية، فكانت تظهر بشكل واضح من خلال التركيبة الجديدة للأحزاب التي نشأت بعد النكبة وهويتها الأيديولوجية وتحالفاتها السياسية، فكانت بداية النهاية للقيادة الدينية التقليدية وزعامة المفتي، الذي تم تحديد دوره من الأردن ومصر، عدا عن أن الوحدة العربية بين مصر وسوريا كان لها أثر كبير ومهم على الأحزاب ونشاطها السياسي، وكذلك الأمر فشل الوحدة، والذي أدى إلى انتهاء رهان الفلسطينيين على تحرير فلسطين من خلال الدول العربية، كما أن الثورة الجزائرية كان لها الأثر الكبير في رسم التوجهات الفلسطينية في الستينات نحو العمل على تشكيل جبهة شعبية وممارسة الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، بشكل مستقل عن الدول العربية.

وعلى صعيد الحكومة الأردنية لعبت علاقتها مع بريطانيا ولاحقاً أمريكا دوراً مهماً في تحديد توجهاتها وسياساتها، حتى أن التركيز على القدس توقف في بداية الستينات، وكان للولايات الأمريكية دور في ذلك من خلال وقف المساعدات التي قد تساهم في تحقيق هذا التقدم، وانعكست علاقات الأردن الخارجية على سياساتها الداخلية، فحتى تأسيس منظمة التحرير ومحاولات الدول العربية إخلاء مسؤوليتها من تحرير فلسطين، تمت بالتشاور وعلى ما يبدو كان هناك توافق بين الحسين وجمال عبد الناصر، الذي أقترح بدوره الانسحاب من قطاع غزة، وموافقة الحسين على إعادة فتح مكاتب منظمة

التحرير بوقت قصير جداً قبل النكسة، الذي شكل مقدمات لمرحلة جديدة، وفهم هذه المقدمات يساعدنا على فهم لماذا انتهت الحرب في العام 1967 بسرعة لم تتجاوز أيام معدودة.

مقدمات النكسة شملت تحول قضية تحرير فلسطين إلى عبء كبير على الدول العربية، مع تطور وتنامي الأحزاب الفلسطينية والتي بدأت بتطوير هياكلها التنظيمية نحو التركيز على إنشاء فروع فلسطينية تمارس الكفاح المسلح، وانطلقت في عملياتها العسكرية من الدول العربية وبشكل خاص من الأردن، مما يتعارض مع مصالح الدول العربية ويجرها لمواجهة عسكرية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، على عكس رغبتها واستعدادها، وهذا ما ساهم في رسم ملامح المرحلة الجديدة التي بدأت بعد فشل مشروع الوحدة العربية، وتعززت بتشكيل كيان فلسطيني مستقل وانتهاء الحكم الأردني على الضفة الغربية، والذي شكل المسمار الأخير في نعش القيادة الدينية للمفتي الحسيني، وبالتالي ساد على الساحة السياسية الفلسطينية الأحزاب والقيادة التي رفعت مشروع تحرير فلسطين من خلال الكفاح المسلح، وتلاشى دور الأحزاب والجماعات والدول التي لم تتخذ تحرير فلسطين والكفاح المسلح خيارها.

المصادر والمراجع

ملفات الأرشيف:

(الملفات موجودة في "أرشيف الدولة" الإسرائيلي ومقره في القدس)

- اغلاق المدارس، ملف "مدارس عام"، رقم עג מ 18.
- بيان من جماعة الإخوان المسلمين في القدس إلى الأمة الإسلامية الكريمة، ملف حركة الإخوان المسلمون، ملف رقم 1014501,
- رسالة غير معنونة من الهئية التدريسية لمدرسة ذكور القدس، إلى محافظ مدينة القدس، ملف "مدارس عام"، رقم עג מ 18.
- رسالة من الحزب العربي الفلسطيني إلى المندوب السامي، بتاريخ 5-6-1945، ملف باسم قرارات الحزب العربي الفلسطيني، ملف رقم 1134261
- رسالة من المباحث، قيادة منطقة القدس، إلى الحاكم العسكري لمحافظة القدس ولوائي القدس والخليل، ملف "مدارس عام"، رقم עג מ 18.
- صورة للأمير عبد الله عليها توقيعه، ملف أرشيف مجموعة صور صموئيل، رقم qcwi.000
- عدة أوراق، ملف قضايا دور السينما/السلام الملكي، القدح في المقامات العليا، رقم עג מ 15/4.
- كتاب من المباحث، قيادة منطقة القدس إلى الحاكم العسكري العام، ملف "مدارس عام"، رقم עג מ 18.
- مخبر مظلوم ومهدد بالقتل ومستجير بكم، ملف "مدارس عام"، رقم עג מ 18.

- مرفق لرسالة أمين السر محمد أسعد الإمام الحسيني لنائب رئيس الهيئة العربية العليا، ملف حركة الإخوان المسلمون، ملف رقم 1014501.
- مسودة اقتراحات تنظيمية تتعلق ببعض الطرق وفي منطقة جبل الزيتون، من وقائع وقرارات الجلسة 108 للجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة المحلية للبناء وتنظيم المدن بالقدس المنعقدة بدار الأمانة في 1.2.1963.

المقابلات الشخصية:

د.ق.، (تموز، 2018): تجربة شخصية، أتصال شخصي.

عمير دعنا، (أيلول 2014): تجربة شخصية، أتصال شخصي.

نعيم الأشهب، (حزيران، 2015): تجربة شخصية، أتصال شخصي.

غالب أبو الحاج، (حزيران، 2018): تجربة شخصية، أتصال شخصي.

المصادر والمراجع باللغة العربية:

- أبو عرفة، عبد الرحمن، "**القدس تشكيل جديد للمدينة**"، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1985.
- أبو نوار، علي، "**حين تلاشت العرب- مذكرات في السياسة العربية (1948-1964)**، دار الساقي، لندن 1990.
- أبو غربية، بهجت، "**في خضم النضال العربي الفلسطيني، مذكرات المناضل بهجت أبو غربية 1916-1949**"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1993.

- باومغرتن، هلغى، **تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1948-1988**، ترجمة: محمد أبو زيد، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله 2006.
- البديري، موسى، **معركة القدس في مذكرات أنور نسيبة**،
- **برنامج السنوات الخمس للتنمية الإقتصادية في الأردن 1962-1967**، (1961): مجلس الإعمار الأردني، عمان.
- **برنامج السنوات السبع للتنمية الإقتصادية 1964-1970**، (1964): مجلس الإعمار الأردني، عمان.
- بشير، سليمان، "**جذور الوصاية الأردنية**"، القدس 1980.
- بني حسن، أمين، "**النظام السياسي الأردني**"، جامعة اليرموك، 1990.
- التل، عبد الله، **كارثة فلسطين-مذكرات عبد الله التل**، دار القلم، القاهرة 1959.
- الحباشنة، خالد، "**العلاقات الأردنية – الإسرائيلية (الجذور والآفاق)**"، عمان 1999.
- حبش، جورج، "**الثوريون لا يموتون أبدا**"، الطبعة العربية، ترجمة: عقيل الشيخ حسين، دار الساقي، بيروت 2009.
- الحسين، "**مهنتي كملك أحاديث ملكية**"، ترجمة غازي غزيل، مؤسسة مصري للتوزيع، طرابلس. 1987.
- حلبي، أسامة، "**بلدية القدس العربية**"، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا)، الطبعة الثانية، القدس 2000.

- حمارنة، وليد، الجيش الأردني نشأته ودوره، "**ندوة العلاقات الأردنية الفلسطينية**"، كلمة الافتتاح باسم الاعلام المركزي واسرة تحرير مجلة (التعميم) المجلة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).
- الحوت، بيان نويهض، "**القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948**"، دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، بيروت 1986.
- الحوت، بيان نويهض، "**فلسطين القضية الشعب الحضارة**"، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت 1991.
- حوراني، فيصل، "**الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974**"، 1980.
- حوراني، هاني، "انتخابات تشرين الاول 1956 الأردنية وقائعها ونتائجها، **مجلة الفكر الديمقراطي**"، العدد 4 خريف 1988.
- الدجاني، محمد ومنذر، "**النظام السياسي الأردني: أركانه ومقوماته**"، عمان: (بالمينوبرس)، 1993.
- دكيدك، نور، القدس في فترة العهد الأردني، "**أوراق المؤتمر الدولي حول القدس**" (الجزء الثاني)، وزارة الثقافة الأردنية، عمان 2009.
- الدهيسات، هايل، **القدس تاريخ وحضارة من الكنعانية إلى الرعاية الهاشمية**، دار كنوز المعرفة العلمية، الطبعة الأولى، عمان 2011.
- دياب، عز الدين، "**التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي**"، مركز البحوث العربية، القاهرة 1993.

- ديفيس، روشيل، القدس العثمانية: نمو المدينة خارج الأسوار، "**القدس 1948 الأحياء العربية ومصيرها في حرب 1948**"، سليم تماري، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2002.
- ديفيس، روشيل، نمو الجوالي في القدس الغربية 1917-1948، "**القدس 1948 الأحياء العربية ومصيرها في حرب 1948**"، سليم تماري، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2002.
- سالم، وليد، بين الايديولوجيا والسياسة حزب التحرير والديمقراطية وحقوق الانسان في فلسطين، "**حزب التحرير الاسلامي في فلسطين الفكر والسياسة بين النظرية والتطبيق**"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، منسق البحث عدلي دعنا، بيروت 2015.
- سمارة، سميح، "**العمل الشيوعي في فلسطين**"، الأسوار للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، عكا 1980.
- شراب، محمد، **القدس أسسها العرب ورفع قواعدها المسلمون**، الأهلية للنشر، بيروت 2006.
- الشريف، ماهر، "**الشيوعيون وقضايا النضال الوطني الراهن**"، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق 1988.
- شولش، الكزاندر، "**تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882 دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي السياسي**"، الطبعة الثانية، عمان، دار الهدى، 1990.
- صايغ، أنيس، **الهاشميون وقضية فلسطين**، دار الطليعة، بيروت 1991.
- صايغ، روز ماري، "**الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة**"، منشورات صلاح الدين، الطبعة الثانية، القدس 1983.

- صايغ، يزيد، **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993 الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ترجمة باسم سرحان، طبعة جديدة، بيروت 2003.
- العارف، عارف، **المفصل في تاريخ القدس**، مكتبة الأندلس، الطبعة الخامسة، القدس 1999.
- العارف، عارف، **نكبة فلسطين والفردوس المفقود**، الجزء الرابع، دار الهدى.
- العارف، عارف، **نكبة فلسطين والفردوس المفقود**، الجزء الخامس، دار الهدى.
- عبد الهادي، مهدي، "**المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974**"، المكتبة العصرية، الطبعة الرابعة، بيروت 1992.
- عجاج، حسن، "العلاقات الشعبية الفلسطينية-الأردنية"، "**ندوة العلاقات الأردنية الفلسطينية**"، (لا يوجد دار نشر أو سنة نشر)، كلمة الافتتاح باسم الاعلام المركزي واسرة تحرير مجلة (التعميم) المجلة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).
- العلمي، أحمد، "**حرب عام 1948**"، القدس، 1981.
- عويضة، نهيل عادل، "**معارك القدس الجديدة ومداخلها عام النكبة وسيرة البطل إبراهيم أبو ديه**"، إخراج دار الشجرة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، دمشق 2010.
- فشمان، لويس، "**حادثة الحرم الشريف 1911: أعيان فلسطين في مواجهة الإدارة العثمانية**"، حوليات القدس، العدد الثامن 2009-2010.
- **فلسطين تاريخها قضيتها**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- قرار رقم 149 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 كانون الاول 1948 تحت عنوان Palestine – progress report of the United Nations Mediator

- قرار رقم 181 الصادر عن اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني 1947، تحت عنوان"Future Government of Palestine"
- كريستال، ناثان، سقوط المدينة الجديدة 1947-1950، "**القدس 1948 الأحياء العربية ومصيرها في حرب 1948**"، سليم تماري، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2002.
- كنفاني، غسان، **ثورة 36-39 في فلسطين**، بدون دار نشر.
- كوهين، أمنون، "**الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني 1949-1967**"، تعريب خالد الحسن، مطبعة القادسية، القدس 1988.
- الكيالي، عبد الوهاب، "**تاريخ فلسطين الحديث**"، بيروت، الطبعة العاشرة، 1990.
- الماضي، منيب، وموسى، سليمان، "**تاريخ الأردن في القرن العشرين**"، الطبعة الأولى 1959.
- المالكي ولدادوة، تشرذم المجتمع الفلسطيني بعد النكبة، "**تحولات المجتمع الفلسطيني منذ سنة 1948 جدلية الفقدان وتحديات البقاء**"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018.
- مجلة الصريح، محرر الصريح، **أسئلة" العدد الرابع عشر**، السبت 18 حزيران سنة 1949 الصفحة الأولى.
- مجلة الصريح: "**هاشمية**"، **مجلة الصريح.. ونفاق مجلة الميثاق**، العدد السادس عشر، 2 تموز 49،
- مجمع اللغة العربية، "**المعجم الوسيط**"، **الجزء الأول**، إخراج ابراهيم أنيس وآخرون، الطبعة الثانية، القاهرة 1972.

- محادين، موفق، العلاقات الرسمية الفلسطينية–الأردنية، "**ندوة العلاقات الأردنية الفلسطينية**"، (لا يوجد دار نشر أو سنة نشر)، كلمة الافتتاح باسم الاعلام المركزي واسرة تحرير مجلة (التعميم) المجلة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).
- مذكرة غرفة القدس لدولة الرئيس تتضمن اقتراحات لإنعاش المدينة المقدسة، (1957، 4 حزيران)، **الدفاع**، ص4.
- مناع، عادل، هل أصبحت القدس عاصمة فعلية لفلسطين في أواخر العهد العثماني؟، "**مدينة الحجاج والأعيان والمحاشي**"، سليم تماري وعصام نصار، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القدس 2005.
- منع دخول كتب، (1957، 1 آذار)، **الدفاع**، ص5.
- **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الثالث، هيئة الموسوعة الفلسطينية، الطبعة الأولى، دمشق 1984.
- ناصيف، لبيب، **محاولة اغتيال رياض الصلح في آذار 1950**، مجلة البناء، 28.11.2015، العدد 1944.
- نقابة المحاميين النظاميين، "**مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة والنافذة المفعول لغاية سنة 1956**"، الجزء الأول، المطبعة الوطنية، عمان 1957.
- نقابة المحاميين النظاميين، "**مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة والنافذة المفعول لغاية سنة 1957**"، الجزء الثاني، المطبعة الوطنية، عمان، 1958.
- نقابة المحاميين النظاميين، "**مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة والنافذة المفعول لغاية سنة 1960**"، الجزء الثالث، المطبعة الوطنية، عمان، 1961.

- هويجلت، جاكوب، حزب التحرير بين السياق والايديولوجيا، "**حزب التحرير الاسلامي في فلسطين الفكر والسياسة بين النظرية والتطبيق**"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، منسق البحث عدلي دعنا، بيروت 2015.

المصادر والمراجع باللغة الانجليزية:

- Amnon Cohen: **"Political Parties in the West Bank under the Jordanian Regime, 1949-1967"**, Cornell University Press, London 1982.
- Bob Woodward and Washington Post Staff: "The Central Intelligence Agency for 20 years has made secret annual payments totaling millions of USD", February 18, 1977.

الروابط الإلكترونية:

- لبيب ناصيف، **محاولة اغتيال رياض الصلح في آذار 1950**، مجلة البناء، 28.11.2015، (http://www.al-binaa.com/archives/article/82285, 20.12.2017)
- United Nation office for the coordination of humanitarian affairs(OCHA Palestine), **Interactive maps**: (http://x-maps.maps.arcgis.com/apps/View/index.html?appid=d4385754a4dc48f1a2781df0c999950f&extent=32.6809,30.6899,37.2951,32.8381, 20.12.2017)
- Wyzant, Inc., **Inauguration, World War II - Harry Truman's Inauguration Speech - Four Points**, (https://www.wyzant.com/resources/lessons/history/hpol/truman/four-points, 20.12.2017)

فهرس المحتويات

إقرار: ..... أ

الشكر والتقدير ..... ب

الملخص بالعربية ..... ج

الملخص بالانجليزية ..... هـ

المختصرات: ..... ز

تمهيد 1

مشكلة الدراسة 1

مبررات الدراسة 1

أهداف الدراسة 2

أسئلة الدراسة 2

فرضيات الدراسة 2

منهجية البحث 2

الدراسات السابقة حول الموضوع قيد البحث 3

الفصل الأول

القدس قبل الحكم الأردني

القدس ما قبل النكبة 7

على الصعيد السياسي: 13

النكبة ومؤثراتها على المدينة 22

تقسيم القدس 24

دور الأردن في حرب عام 1948 29

الفصل الثاني

القدس تحت الحكم الأردني

مؤتمر أريحا 42

توحيد الضفتين 47

إغتيال الملك عبد الله 50

الملك حسين في الحكم..... 53

الانتخابات البرلمانية الأردنية سنة 1956..... 56

السياسة الأردنية تجاه الحياة السياسية في القدس وعلاقتها بمشاريع التنمية 60

الفصل الثالث

القوى السياسية

القوى السياسية في القدس ونشاطها 67

حزب التحرير 71

حزب البعث العربي..... 74

الحزب الشيوعي الأردني 77

القوميون العرب..... 80

الإخوان المسلمون 85

انقلاب القصر 88

قوانين الطوارئ 90

تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) 93

نشوء حركة فتح 96

خاتمة..... 99

المصادر والمراجع.....102